معهد
السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

الشرق الأوسط الجديد

(إسرائيل + أميركا) * إيران = X

X = ؟

JPS
Jordanian Politics & Society Magazine

حول المجلة

غالبًا ما توجد فجوة ملحوظة بين التحولات السياسية، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وبين المعرفة التي ينتجها الباحثون والأكاديميون والمتخصصون بشأن القضايا والظواهر الاجتماعية. فعلى الرغم من انتشار العديد من المجلات في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يزال هناك نقص في الإصدارات التي تقدم معرفة معمّقة قائمة على البحث العلمي، وتطرح رؤى نوعية وبدائل عملية وتوصيات قيّمة لصنّاع القرار عبر مختلف أبعاد السياسات العامة.

تهدف المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع (JPS)، التي يصدرها معهد السياسة والمجتمع بشكل دوري، إلى سدّ هذه الفجوة. إذ تُعدّ المجلة منصة علمية تسعى إلى تعزيز نقاش فكري رصين حول قضايا السياسات الداخلية والخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، مع تركيز خاص على المشهد السياسي الأردني. كما تؤكد المجلة على تطوير مفاهيم علمية وفكرية قادرة على مقاربة المتغيرات الواقعية المختلفة، وتعزيز تبادل الأفكار والجهود التفاعلية بين المختصين.

ملاحظة:
الآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة تعبّر عن مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء أو مواقف معهد السياسة والمجتمع أو هيئة التحرير.

المحتويات

مقدمة

06 عبد الكريم الكباريتي
الشرق العربي ورياح التغيير.. لكن بأيّ اتجاه؟!

مقابلة العدد

12 مع :
د.عمر الرزاز

التحليلات

48 **محجوب الزويري**
إيران وتراكم الخسائر: الجمهورية الإسلامية في اليوم التالي للحرب

55 **محمد ساري الزعبي**
دول الخليج وإعادة تعريف الأمن والسيادة
مقدمة في السيادة التشابكية المسؤولة في الشرق الأوسط

64 **علي حجازي**
الأردن كدولة صمود: هندسة الاستقرار وحدود التكيف في بيئة إقليمية مضطربة

75 **فراس إلياس**
العراق والحرب على إيران: تحولات الدولة والمجال الإقليمي

84 **إبراهيم سيف**
التأثار الاقتصادية للحرب الأمريكية -الإسرائيلية على إيران: الحساب المفتوح والتداعيات اللاحقة

91 **حسن جابر**
سوريا بين قيود الجيوبوليتيك وإعادة التموضع الإقليمي

97 **عبد الله الطائي**
التوازن الحرج: العراق تحت ضغط الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

107 **رند عزم**
تأثير الحرب الأميركية الإسرائيلية الإيرانية على النقاش الرقمي الخليجي تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية

المقالات

132 **بدر ماضي**
المشهد الإقليمي بعد الحرب: بين اختبار الاستقرار وإعادة تشكيل التوازنات

142 **محمد عفان**
الموازنة الاستراتيجية: التموضع المصري المحسوب في الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

149 **إبراهيم ربايعة**
فلسطين في عين العاصفة الإقليمية:حصار وتهميش وإحلال

157 **صهيب جوهر**
لبنان وحزب الله في زمن التحوّلات: من معادلة الردع إلى اختبار إعادة التكيّف

مراجعة الكتاب

166 **مراجعة: أنجيلا الفايز**
"الشرق الأوسط الأمريكي: تدمير الإقليم"

173 **مراجعة: مريم البطوش**
الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهوية والمصير

أنشطة المعهد

180

مقدمة

الشـرق العـربي وريـاح التغييـر.. لكـن بـأيّ اتجـاه؟!

مستقبل المنطقة بأسرها مرتهن اليوم بمفاعيل الحرب بين أميركا وإسرائيل وإيران؛ بالرغم من ذلك يصعب التنبؤ الآن بالصيغة أو الصورة التي ستبدو عليها الأمور بعد الحرب، فكل شيء مرتبط بمآلاتها ونتائجها العسكرية والسياسية، لكن ما هو واضح أنّ الشرق الأوسط على مفترق طرق مصيري؛ وبصورة خاصة الدول العربية في هذه المنطقة، التي ما تزال تمثل إلى الآن الطرف الأضعف في المعادلة.

وإذا كانت إسرائيل قد شُغلت، تاريخياً، بمفهوم الأمن والحفاظ على الأراضي التي تحتلها في فلسطين، فهي اليوم مختلفة ولها طموح كبير يقوم على الهيمنة الإقليمية، وتعززت هذه الأجندة مع قدوم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ ويمكن بسهولة ملاحظته الاستفراد الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة ولبنان وجنوب سورية ولا توجد قوة دولياً أو إقليمياً، عربياً أو غربياً تريد أو قادرة على ردع هذه التوجهات الإسرائيلية في فرض معادلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

مثل هذه المتغيرات الكبرى تفرض أسئلة جوهرية على دول المشرق العربي؛ فمن المهم أن تحسم موقفها من العلاقة المستقبلية من إيران، وهي دولة موجودة تاريخياً في المنطقة، بينما إسرائيل هي الجسم الغريب، فهل نريد أن نبنى تصوراً مختلفاً مستقبلاً في العلاقة مع إيران يقوم على التعاون والأمن الإقليمي والندية؛ أم نستسلم لمفهوم الصراع القدري اللا منتهي مع الإيرانيين؟! مثل هذا السؤال من المهم أن نجيب عليه اليوم أكثر من أي وقت مضى، لأنّ الحرب الراهنة أظهرت مدى صلابة النظام الإيراني وقوة الدولة هناك، وقد صمدت في وجه الولايات المتحدة الأميركية القوى العظمى عالمياً، وبدلاً من انهيار النظام هناك واستسلامه، أو ثورة الشعب عليه، كما كان يتصور نتنياهو وأقنع ترامب بذلك، وجدنا أن النظام قد ازداد صلابة وقوة داخلياً، ووصلت إدارة ترامب وحتى حكومة نتنياهو إلى قناعة بعدم جدوى التركيز على هدف إسقاط النظام هناك، بمعنى أننا سنبقى نتعامل مع النظام الإيراني خلال المرحلة القادمة، وهو ما يطرح علينا - عربياً وبالأخص خليجياً- سؤال أيّ صيغة من العلاقة نريدها مع إيران؟!

في هذا السياق ليس واضحاً بعد فيما إذا كانت لدى الأشقاء في الخليج إجابة موحدة على السؤال الاستراتيجي السابق! أم هنالك خلاصات وإجابات خليجية متعددة، لكن من الواضح أنّنا أمام مرحلة تستدعي المراجعة العربية والخليجية؛ وإذا كانت هنالك توصية تقدم لهذه الدول فهي ضرورة البحث عن إطار من العلاقة الإقليمية الإيجابية مع الإيرانيين؛ وتعريف قواعد اللعبة معهم داخلياً وإقليمياً بما يخدم مصالح الطرفين، وأن نخرج من تأطير العلاقة من الفخّ الطائفي والهوياتي، فمصالح الدول هي التي تحرّك السياسات، ومصالحنا اليوم هي في الشراكة الاستراتيجية المبنية على قواعد واضحة مع إيران، بدلاً من انتظار الصفقات التي يعقدها الآخرون معها.

يبدو الموقف التركي، هنا، نموذجاً مهماً على النضج السياسي والواقعية والعقلانية في إدارة السياسة الخارجية، بخاصة على الصعيد الإقليمي، فتركيا لم تنجر إلى لغة طائفية أو تاريخية في موقفها من الحرب الإيرانية الحالية، إنما ربطت موقفها بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ونظرت إلى الحرب من منظور الخطر على أمنها القومي من جهة، ومصالحها السياسية من جهةٍ ثانية، إذ إنّ سقوط النظام الإيراني قد يعني ثلاثة نتائج خطيرة بالنسبة للأتراك، أولاً احتمال انفجار حروب الهوية وامتدادها إلى المنطقة وخلق حالة من عدم الاستقرار، ثانياً أزمة اللاجئين إلى تركيا والتأثير على الاستقرار الداخلي وثالثاً تعزيز القوة الإقليمية الإسرائيلية والإخلال بمبدأ الردع وتوازن القوى في المنطقة، لذلك أدركت تركيا أن مصلحتها بوقف الحرب وتجنب الانجرار إلى الأجندة الأميركية- الإسرائيلية وما قد تجره من ويلات على المنطقة.

لا تقتصر هذه التحولات على الصعيد الإقليمي، بل هي ذات طابع دولي، فالعالم كلّه يتغيّر، وهنالك تحولات دولية نراها حتى على صعيد العلاقة بين أميركا وأقرب حلفائها، الأوروبيين، ألم يدعو الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الأوروبيين إلى الاستيقاظ في مواجهة هذه التطورات العالمية؟! ألم يقم ترامب نفسه بزيارة الصين من أجل إيجاد حل لـ»المشكلة الإيرانية»، ألا يؤثر مضيق هرمز على الاقتصاد العالمي بأسره والاقتصاد العربي- الخليجي بصورة كبيرة؟!

إذن، نحن أيضاً - عربياً- مطالبون بالاستيقاظ والتفكير في التحولات الكبيرة الجارية وموقعنا في العالم ومصالحنا الاستراتيجية، وهو ما يدعونا إلى العلم على إعادة رسم العلاقة مع أميركا والصين وأوربا وتركيا والدول الأخرى؛ هذا أحد الأسئلة الكبرى المترتبة على الحرب ومفاعليها الراهنة؟! السعودية، مثلاً، عززت علاقاتها مع باكستان وتركيا، ومن الواضح أنّ هنالك فجوة كبيرة بينها وبين تصورات الإدرة الأميركية للمرحلة القادمة وحالة من فجوة الثقة؛ وقد تم الإعلان عن وصول طائرات حربية وآلاف الجنود الباكستانيين إلى السعودية، كذلك تعززت العلاقات بين

السعودية والأردن وقطر وتركيا في سبيل مواجهة هذه التطورات والتحديات التاريخية، وهذا يتطلب الدفع نحو سياسة «تنويع الخيارات الاستراتيجية العربية» وعدم الاقتصار على فكرة الأحادية في العلاقة مع الأميركيين، والتحرر من نظرية الحماية الأميركية للخليج العربي.

يضاف إلى ما سبق أنّ السلوك الإسرائيلي العدائي اليوم ليس فقط ضد الفلسطينيين، بل ضد لبنان وسورية، والتصريحات الاستفزازية ضد الأردن والسعودية، ومحاولة اغتيال قادة حركة حماس في قطر، وتجاوز المعايير الإنسانية في التعامل مع الحالة الفلسطينية، ولعلّ المثال الأخير يتمثّل في ما حدث مع ناشطي أسطول الحرية والاعتداء عليهم، ذلك كلّه خلق ردود فعل غير مسبوقة في الرأي العام العالمي والأميركي، وتغيراً ملحوظاً في مواقف دول أوربية، وأزمة مع دول مثل اسبانيا وحكومة أيرلندا والنرويج والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وجنوب أفريقيا، وتحولاً في الرأي العام الأميركي وحالة من الانقسام غير المسبوق في الأوساط الأميركية تجاه إسرائيل، ذلك كلّه يستدعي تطوير أجندة عمل عربية لاستثمار هذه المناخات الدولية الجديدة في المواجهة مع إسرائيل، التي أظهرت بعد الحرب على غزة نوايا الهيمنة والشعور بفائض القوة في المنطقة.

أمّا أردنياً فثمّة نتائج وخلاصات مهمة، في مقدمتها ضرورة الحفاظ على قدر كبير من الحياد في الحرب الأميركية- الإيرانية، وعدم الانجرار إلى صراع إقليمي لا يخدم المصالح الأردنية بأيّ حال من الأحوال، وإذا كانت لدينا مشكلة تاريخية مع السياسات والأفكار الإيرانية في المنطقة، فإنّ لدينا اليوم مشكلة كبرى مع سياسات بنيامين نتناهو وإسرائيل، وما يضمره الساسة الإسرائيليون لمستقبل الضفة الغربية، لذلك من المهم الإمساك بموقف عدم الانجرار إلى أيّ معركة أو حرب مع إيران، بل تقديم نموذج معتدل متوازن، شبيهاً بالنموذج العُماني، وأن نكون حريصين على هذه الميزة الاستراتيجية لنا، إذ ستخدم الأردن مع كل الأطراف مستقبلاً.

على صعيد التحدي الأكبر، خارجياً، فهو مع إسرائيل وحكومة نتنياهو بصورة خاصة، ومع أجندة هذه الحكومة تجاه الضفة الغربية والأردن على السواء. الأردن بالنسبة لنتنياهو ليس إلّا دولة وظيفية أو مستودعا للاجئين الفلسطينيين، ومن الواضح أنّ مشروع السلام انتهى في إسرائيل منذ اغتيال إسحاق رابين، وما يجري لاحقاً لا علاقة له بتسوية سلمية أو إيمان بالسلام، وما زلت أذكر اللقاء الذي جمعني ببنيامين نتنياهو في صيف ١٩٩٦، عندما أصبح رئيساً لحكومة إسرائيل، وكان هنالك قناعة لدى الملك الحسين رحمه الله بأنّه يمثل تهديداً للسلام، وأراد إرسال رسائل واضحة له حول الموقف الأردني من السلام ومحدداته، وقد طلب مني استقباله في المطار ومقابلته؛ فركب معي السيارة وكان في غاية العجرفة، وكان واضحاً لي منذ تلك

اللحظة أنّه شخص لا يريد السلام، يؤمن فقط بالقوة والغطرسة، ولا يرى أحداً أمامه، وقد كان الجو مشحوناً بيننا حتى وأنا أنقله في السيارة من المطار، خلال تلك الزياة بيننا، ومنذ ا للقاء الأول، كانت قناعتي الراسخة وتزداد رسوخاً أنّ مثل هذا الشخص لا يمكن أن يكون معه سلام.

في السياق نفسه فمن الضروري أن يكون هنالك «برنامج أردني» في الضفة الغربية لمواجهة السياسات الإسرائيلية، وألا نكتفي باللقاء والحديث مع السلطة الفلسطينية، بل أن تكون القنوات والسياسات والأعمال المختلفة مع مختلف القوى الفلسطينية، لأنّ مواجهة المشروع الإسرائيلي في ضم الضفة والتهامها وتهجير الفلسطينيين هي مصلحة وطنية وأمنية واستراتيجية حيوية أردنية.

ذلك يقتضي أيضاً أن نطوّر علاقاتنا بدول الجوار، مع الخليج والعراق وسورية، أن تأخذ هذه السياسات طابعاً مؤسسياً - ليس فقط شخصياً- بما يخدم مصالح دول المنطقة بصورة عامة. مع سورية صحيح أنّ مصلحتنا تتمثل في وحدة الأراضي السورية وقوة الدولة هناك، لكن في المقابل من الخطأ توهم وجود منافع اقتصادية كبيرة ستأتي من سورية، بل قد تكون سورية منافساً كبيراً للأردن اقتصادياً خلال المرحلة القادمة، بخاصة ما يتعلّق بنقل النفط من العراق إلى البحر المتوسط، وفيما يخص العراق فمن الواضح أنّ هنالك فجوة ما تزال قائمة بيننا وبين الشارع العراقي، وعلينا العمل على بناء جسور كبيرة من التواصل والدبلوماسية الرسمية والشعبية وتطوير علاقات متبادلة جيدة، بخاصة مع القوى الشيعية التي من المفترض أن تكون علاقتها إيجابية مع الدول العربية والأردن.

في الخلاصة؛ مصيرنا، عربياً، اليوم بأيدينا، وعلينا أن نختار هل نريد أن يكون لنا كدول وأمة في هذه المنطقة كلمة في بناء سيناريوهات المرحلة القادمة؟! وهل نريد الجلوس على الطاولة مع اللاعبين الآخرين وتكون لنا كلمتنا؟ أم نكون خارج التاريخ والفعل؛ وننتظر كلمتهم؟!

عبد الكريم الكباريتي _ رئيس المجلس الاستشاري للمجلة.

مقابلة العدد

مقابلة العدد

لم تعد الحرب الإسرائيلية على غزة، ولا التصعيد المتشعب بين إيران وإسرائيل، ولا المواجهة الأمريكية-الإيرانية الحالية، مجرد أزمات متجاورة في شرق أوسط مأزوم. ما يجري اليوم يكشف لحظة انتقال كبرى في السياسة الدولية؛ لحظة تتحول فيها الحروب من مواجهات عسكرية محدودة إلى إعادة تموضع لمستقبل النظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب الباردة.

فالحرب الحالية لا تدور حول غزة وحدها، رغم مركزية غزة أخلاقيًا وسياسيًا وإنسانيًا، ولا حول إيران وحدها، رغم ثقلها في معادلات الردع الإقليمي. إنها تكثيف لأزمة أكبر: تراجع الثقة بالنظام الليبرالي الغربي، اهتزاز شرعية الخطاب الدولي حول حقوق الإنسان، سيطرة مفهوم القوة المطلقة على المنظومة العالمية ، صعود الجيواقتصاد، وتحول الطاقة والممرات البحرية وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا إلى أدوات مباشرة للهيمنة بين الدول. من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر، ومن غزة إلى جنوب لبنان، ومن واشنطن إلى بكين، تبدو المنطقة اليوم ساحة اختبار لنظام عالمي يبحث عن قواعد جديدة ولم يستقر بعد على شكلها النهائي.

الحرب الإيرانية-الأمريكية الحالية تمنح هذا النقاش بعدًا أكثر عمقًا. فهي لا تعبّر فقط عن صدام بين واشنطن وطهران، بل عن انتقال الصراع في الشرق الأوسط من إدارة النفوذ عبر الوكلاء إلى مواجهة أكثر مباشرة حول من يمتلك القدرة على تعطيل الملاحة، والتحكم بالطاقة، وفرض شروط التفاوض، وإعادة تعريف الردع. وفي قلب هذه المواجهة، يظهر أن القوة العسكرية، مهما بلغت، لم تعد وحدها كافية لإنتاج نظام مستقر؛ إذ تستطيع الضربات أن تغيّر موازين الميدان، لكنها لا تصنع بالضرورة ترتيبًا إقليميًا قابلًا للحياة.

من هنا تأتي أهمية هذه المقابلة مع الدكتور عمر الرزاز. فهي لا تنظر إلى الحرب بوصفها حدثًا عابرًا، ولا تقف عند حدود التعليق السياسي المباشر، بل تضعها داخل سياق أوسع من التحولات العالمية والإقليمية: أزمة الليبرالية والنيوليبرالية، تراجع العولمة المفتوحة، صعود الصين، عودة الدولة القومية، تحوّل الاقتصاد إلى مجال صراع استراتيجي، واتساع أهمية الممرات والربط الإقليمي وخطوط الإمداد في رسم خرائط النفوذ الجديدة.

وتكتسب المقابلة أهميتها أيضًا من زاوية عربية وأردنية خاصة. فالمنطقة لم تعد قادرة على التعامل مع التحولات الكبرى بمنطق الانتظار أو رد الفعل. القوى الكبرى تعيد ترتيب أولوياتها،

ودول الخليج تنوّع شراكاتها، والصين توسع حضورها، وإسرائيل تسعى إلى تثبيت موقعها بالقوة والاندماج الاقتصادي، وإيران تحاول الدفاع عن مجال نفوذها تحت ضغط عسكري وسياسي غير مسبوق. في مثل هذه البيئة، يصبح السؤال العربي المركزي: هل تبقى الدول العربية مجرد ساحات تتقاطع فوقها مشاريع الآخرين، أم تمتلك القدرة على بناء مصالح مشتركة ورؤية إقليمية أكثر استقلالًا؟

يُعد الدكتور عمر الرزاز من أبرز الشخصيات الأردنية التي جمعت بين الخبرة الاقتصادية والعمل الحكومي والتفكير العام في قضايا الدولة والتنمية. شغل منصب رئيس الوزراء في الأردن بين عامي 2018 و2020، وتولى قبل ذلك وزارة التربية والتعليم، كما عمل في مؤسسات دولية وإقليمية معنية بالتنمية والسياسات العامة. وتمتاز مقاربته بقدرتها على الربط بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وعلى قراءة التحولات الكبرى من زاوية أثرها المباشر في الدولة والمواطن والمؤسسات. ولهذا فإن هذه المقابلة أقرب إلى حوار في مستقبل النظام العالمي والإقليمي، أكثر من كونها قراءة ظرفية في حرب جارية.

-أجرى هذه المقابلة الدكتور محمد أبو رمان والدكتور علي حجازي.

المحور الأول: الليبرالية، النيوليبرالية، والتحولات في النظام العالمي

JPS

قبل الحرب الأمريكية-الإيرانية الأخيرة، كان النقاش العالمي يتجه أصلًا نحو سؤال أعمق يتعلق بمصير النظام الليبرالي نفسه: صعود النزعات الحمائية، تراجع الثقة بالعولمة، أزمة الديمقراطيات الغربية، وتحوّل الترامبية من ظاهرة انتخابية إلى تعبير عن مأزق أوسع داخل النموذج الغربي. في هذا السياق، هل نحن أمام أزمة مرتبطة بترامب وسياساته، أم أمام تحولات بنيوية أعمق تعيد تشكيل النظام الدولي اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا؟

د. الرزاز

نحن نعيش فعلًا مرحلة مليئة بعدم اليقين، لكن هذا لا يعني أن ما يحدث طارئ أو منفصل عن المسار التاريخي الطويل للنظام الدولي. حين ننظر إلى التحولات الكبرى عبر التاريخ، نلاحظ أن موازين القوة لا تبقى ثابتة، وأن النظم الدولية تمر دائمًا بمراحل صعود وتراجع وإعادة تشكيل. ما يحدث اليوم يدخل ضمن هذا السياق الواسع. الاقتصاد العالمي يتغير، ومراكز النفوذ تتحرك، والتوازنات السياسية التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد تعمل بالطريقة نفسها. لذلك أعتقد أن ربط كل هذه التحولات بترامب وحده يختزل المشهد أكثر مما يفسره. ترامب مهم بوصفه ظاهرة سياسية، لكنه جاء نتيجة تحولات أعمق داخل الغرب نفسه.

الولايات المتحدة ما تزال القوة الأكبر عالميًا، لكن النفوذ الأمريكي لم يعد يمتلك الدرجة نفسها من الهيمنة التي عرفها العالم قبل

ثلاثة أو أربعة عقود. الصين صعدت اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعسكريًا بسرعة كبيرة، وأوروبا بدأت تتحدث بصورة أكثر وضوحًا عن الاستقلال الاستراتيجي وعن ضرورة تقليل الاعتماد الكامل على واشنطن، فيما اتجهت دول كثيرة إلى إعادة تموضع تقوم على حسابات المصلحة المباشرة أكثر من الاصطفافات التقليدية.

هذه التحولات انعكست داخل المجتمعات الغربية نفسها. قطاعات واسعة بدأت تشعر بأن النموذج الاقتصادي والسياسي الذي حكم العقود الماضية لم يعد يوفر الإحساس بالأمان أو العدالة أو الاستقرار الاجتماعي. من هنا يمكن فهم صعود الشعبوية واليمين القومي، ويمكن أيضًا فهم لماذا تحولت الترامبية من حالة انتخابية إلى تعبير عن أزمة أعمق داخل النموذج الغربي.

JPS

حين نتحدث عن أزمة النظام الليبرالي، غالبًا ما تختلط المفاهيم بين الليبرالية بوصفها مشروعًا سياسيًا قام على الحرية والتمثيل والمساءلة، وبين النيوليبرالية بوصفها صيغة اقتصادية دفعت السوق إلى موقع مركزي وقلّصت دور الدولة الاجتماعي. كيف تميز بين هذين المستويين؟ وكيف يرتبط هذا التمييز بما كتبته مع الدكتور حازم رحاح حول انهيار النيوليبرالية والحاجة إلى البحث عن نموذج جديد لدور الدولة والاقتصاد والعمل؟

د. الرزاز

أعتقد أن فهم الأزمة الحالية يتطلب أولًا التمييز بين الليبرالية كفكرة سياسية تاريخية، والنيوليبرالية كمرحلة اقتصادية محددة. الخلط بينهما يجعلنا إما ندافع عن النموذج كله بلا مراجعة، أو نرفض القيم كلها بسبب فشل تطبيقاتها الاقتصادية والسياسية.

الليبرالية، بوصفها فكرة تاريخية، ارتبطت بتحرير الفرد من السلطة المطلقة، سواء سلطة الكنيسة أو الدولة أو البنى التقليدية المغلقة. قامت على فكرة الحقوق الفردية، وربط شرعية السلطة بالمحاسبة والتمثيل السياسي والحريات العامة. وعلى المستوى الاقتصادي، ارتبطت بفكرة السوق المفتوحة والمنافسة بدل الاقتصادات الإمبراطورية المغلقة التي كانت تتحكم فيها القوة والنفوذ.

لكن التجربة الليبرالية حملت تناقضاتها منذ وقت مبكر. الدول الغربية التي تحدثت عن

> ***يمكن القول إننا نشهد عودة إلى نوع جديد من التفكير المركنتيلي، لكن بصيغة حديثة تختلف عن نماذج القرون السابقة.***

الحرية والتمثيل داخل مجتمعاتها مارست في الوقت نفسه الاستعمار والهيمنة خارج حدودها. وهذا التناقض بقي حاضرًا في نظرة كثير من الشعوب الرافضة للخطاب الليبرالي الغربي ليس بالضرورة لمضمونه، ولكن لتناقضاته مع التطبيق
أما النيوليبرالية فتنتمي إلى مرحلة مختلفة.

> ***العالم يدخل مرحلة انتقال تاريخي تتراجع فيها الهيمنة الأمريكية المطلقة، مع صعود قوى جديدة مثل الصين، وتحول النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية.***

ظهرت بوضوح مع ريغان وتاتشر، ثم توسعت عالميًا خلال الثمانينيات والتسعينيات. الفكرة الأساسية كانت إعطاء السوق مساحة أوسع بكثير، وتقليص دور الدولة الاجتماعي، وفتح المجال أمام رأس المال والقطاع الخاص بصورة غير مسبوقة لتشكيل احتكارات في حقيقتها تحد من المنافسة.
في تلك المرحلة، جرى التعامل مع الدولة باعتبارها جهة تحمي المُلكيات الخاصة وترفع القيود عن السوق أكثر مما تحمي التوازن الاجتماعي. تراجعت فكرة الدولة التي تستثمر في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، مقابل صعود تصور يعتبر أن السوق قادر وحده على تنظيم الاقتصاد وتحقيق الكفاءة والنمو.
في البداية، بدا النموذج ناجحًا للغاية. الأرباح ارتفعت، والاستثمارات توسعت، ورأس المال أصبح أكثر قدرة على الحركة، والعولمة بدت وكأنها تدخل العالم في مرحلة جديدة من الترابط والانفتاح. لكن الجانب الآخر من الصورة بدأ يظهر تدريجيًا داخل المجتمعات الغربية نفسها.
الرأسمالية الحديثة اعتمدت على حرية انتقال رأس المال والسلع والعمالة. الغرب استفاد كثيرًا من حركة رأس المال والأسواق المفتوحة، لكنه لم يكن مستعدًا اجتماعيًا وسياسيًا للتعامل مع النتائج المرتبطة بحركة العمالة والتحولات العميقة في سوق العمل. الشركات الكبرى نقلت جزءًا كبيرًا من صناعاتها إلى دول منخفضة الكلفة. الأرباح ارتفعت فعلًا، لكن الطبقات الوسطى الصناعية في الولايات المتحدة وأوروبا بدأت تخسر تدريجيًا شعورها بالأمان والاستقرار. العمال الذين شكّلوا لعقود العمود الفقري للصناعة الغربية وجدوا أنفسهم أمام اقتصاد جديد لا يمنحهم المكانة نفسها التي عرفوها سابقًا.
المسألة لم تكن اقتصادية فقط. حين يشعر الإنسان أن النظام الذي عاش داخله لعقود لم يعد يعمل لصالحه، تبدأ أزمة الثقة بالظهور. هنا تحديدًا صعدت الشعبوية اليمينية، وبدأ خطاب الهوية والحدود واستعادة الدولة الوطنية يكتسب شعبية متزايدة.

العولمة قُدمت طويلًا بوصفها مشروعًا مفتوحًا للجميع، لكن التطبيق كان انتقائيًا إلى حد بعيد. الأموال والبضائع تحركت بحرية عالية، بينما بقي البشر يواجهون القيود والخوف السياسي والاجتماعي. ومع الوقت، بدأت قطاعات واسعة داخل الغرب تشعر بأن العولمة نقلت الوظائف والاستقرار الاقتصادي إلى أماكن أخرى، وتركت المجتمعات المحلية تواجه القلق وعدم اليقين. لهذا لم تعد الأزمة مرتبطة بمجموعة سياسات اقتصادية فقط، وإنما تحولت إلى أزمة ثقة بالنموذج الذي حكم العالم خلال العقود الماضية.

جزء من المشكلة أيضًا أن النيوليبرالية دفعت باتجاه تحميل الفرد مسؤولية النجاح أو الفشل بصورة شبه كاملة. إذا تعطل عن العمل، فالمشكلة في مهاراته. وإذا لم ينجح اقتصاديًا، فالمشكلة في خياراته الشخصية. هذا التصور همّش البعد البنيوي للاقتصاد، وقلّل من أهمية الفوارق الاجتماعية والتعليمية والطبقية التي انعكست بانحسار مبدأ تكافؤ الفرص.

اليوم يعود النقاش حول دور الدولة بصورة مختلفة. ليس الحديث هنا عن العودة إلى الدولة المتضخمة التي تتحكم بكل شيء، وإنما عن دولة قادرة على حماية الحد الأدنى من العدالة وتكافؤ الفرص، خصوصًا في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وسوق العمل.

هذه الأسئلة تصبح أكثر إلحاحًا مع التحولات القادمة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة. العالم مقبل على تغيرات عميقة في طبيعة الوظائف والإنتاج والاقتصاد. كثير من الوظائف التقليدية مرشحة للتغير أو الاختفاء، والدول التي تعاني أصلًا من بطالة مرتفعة أو ضعف في التعليم ستكون أكثر هشاشة أمام هذه التحولات.

لذلك، الحديث عن "انهيار النيوليبرالية" يرتبط بالحاجة إلى التفكير في نموذج جديد أكثر قدرة على التكيف مع عالم سريع التغير. السؤال الحقيقي اليوم يتعلق بكيفية بناء اقتصاد يحافظ على المبادرة والابتكار، وفي الوقت نفسه يمنع تآكل المجتمع واتساع الفجوات الاجتماعية بصورة تهدد الاستقرار نفسه.

في موازاة ذلك، تمر منطقة الشرق الأوسط بحالة فراغ استراتيجي واضحة. هناك تراجع في النظام الإقليمي العربي التقليدي، وانقسامات عربية-عربية، وغياب لمشروع عربي جامع قادر على إنتاج توازن إقليمي مستقر. وفي السياسة، الفراغ لا يبقى فارغًا؛ أي مساحة تتراجع عنها قوة ما، تسعى قوى أخرى إلى ملئها. ولهذا نرى قوى إقليمية مثل إيران وتركيا وإسرائيل تتحرك بصورة أكثر وضوحًا للبحث عن أدوار ونفوذ ومساحات تأثير داخل المنطقة.

أما الرد العربي التقليدي، فبقي في معظمه قائمًا على تحركات منفردة؛ كل دولة حاولت أن تبني شبكة الحماية الخاصة بها، أو أن تؤمّن موقعها عبر تحالفات ثنائية، وغالبًا من خلال العلاقة مع الولايات المتحدة. لكن حتى هذه العلاقة لم تعد تمتلك الدرجة نفسها من

الاستقرار التي عرفتها المنطقة في العقود السابقة. التوترات داخل المعسكر الغربي نفسه أصبحت أكثر وضوحًا، سواء في العلاقة بين واشنطن وأوروبا، أو داخل أوروبا ذاتها، مع عودة المصالح الوطنية لتتقدم على فكرة التحالفات الصلبة طويلة الأمد.

العالم يتحرك اليوم باتجاه أكثر براغماتية وأقل ارتباطًا بالاصطفافات الأيديولوجية التقليدية. الدول تعيد ترتيب أولوياتها وفق حسابات

> ***يشكّل الأردن شريان الحياة الرئيسي للفلسطينيين. فمن عمّان يستطيع الفلسطينيون التواصل مع بقية العالم، فيما أن إغلاق هذا الشريان سيعني خنقًا وجوديًا.***

تتعلق بالأمن الاقتصادي، والاستقرار الداخلي، والقدرة على حماية المجتمع والدولة في بيئة دولية شديدة التقلب.

وفي قلب هذه التحولات، تبدو الدول غير النفطية، مثل الأردن، أكثر عرضة لتأثير الاضطرابات الإقليمية والدولية. الأردن يتأثر بالحروب، وبحركة اللجوء، وبأسعار الطاقة، وبالتباطؤ الاقتصادي العالمي، وبالتحولات في المساعدات والاستثمارات. أي أن انعكاسات الأزمات تصل إليه حتى عندما لا يكون طرفًا مباشرًا فيها. وهذا ما يجعل التفكير في مستقبل السياسة والاقتصاد والسياسات العامة أكثر تعقيدًا خلال المرحلة المقبلة.

الفكرة الأساسية في ذلك المقال انطلقت من محاولة لفت الانتباه إلى أن العالم يدخل مرحلة تغير عميقة، وأن أخطر ما يمكن أن تفعله الدول أو النخب هو التعامل مع النماذج القديمة وكأنها حقائق نهائية لا تتبدل. المؤسسات والأنظمة بطبيعتها تميل إلى التمسك بالصيغة التي اعتادت عليها، خصوصًا عندما تكون قد نجحت لفترة طويلة، لكن التاريخ يُظهر دائمًا أن النماذج التي تفقد قدرتها على التكيف تبدأ تدريجيًا بالدخول في مرحلة أزمة حتى لو لم يظهر ذلك منذ البداية بصورة واضحة.

لهذا جاء المقال أقرب إلى محاولة دق ناقوس تنبيه تجاه التحولات القادمة، أكثر من كونه إعلانًا نظريًا عن نهاية مرحلة فقط. الفكرة كانت أن كثيرًا من الافتراضات التي حكمت العقود الأربعة أو الخمسة الماضية لم تعد تعمل بالفعالية نفسها، وأن هناك حاجة جدية للتفكير في بدائل وسياسات مختلفة تستعد لعالم أكثر تعقيدًا وأعلى من حيث مستويات عدم اليقين.

جزء أساسي من هذا التحول يتعلق بسوق العمل نفسه. النموذج النيوليبرالي تعامل لفترة طويلة مع النجاح أو الفشل بوصفهما مسؤولية فردية بالكامل. الشخص العاطل عن العمل يُطلب منه أن يطور نفسه أكثر، ومن لا يمتلك دخلًا جيدًا يُقال له إنه لم يكتسب

المهارات الكافية. هذه المقاربة قللت كثيرًا من أهمية العوامل البنيوية داخل الاقتصاد، ومن تأثير الفوارق الاجتماعية والتعليمية والطبقية في حياة الناس وفرصهم الحقيقية.
ومع الوقت، تراجع دور الدولة بوصفها جهة مسؤولة عن حماية الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي. لذلك يعود النقاش اليوم حول الحاجة إلى دولة تمتلك قدرة أكبر على إتاحة الفرص، وعلى تقليص الفجوات، وعلى الاستثمار في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وسوق العمل.
القضية هنا لا تتعلق بفكرة المساواة المطلقة، لأن هذه مسألة يصعب تحقيقها عمليًا في أي مجتمع، وإنما بضمان حد أدنى من العدالة في الفرص، بحيث لا يتحول الموقع الاجتماعي أو الاقتصادي للفرد إلى قدر مغلق يحدد مستقبله بالكامل منذ البداية.
هذه الأسئلة تصبح أكثر إلحاحًا حين ننظر إلى التحولات القادمة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة وإعادة تشكيل سوق العمل العالمي. العالم يشهد تغيرًا سريعًا في طبيعة الوظائف والإنتاج والمهارات المطلوبة، وكثير من الأعمال التقليدية مرشح للتغير أو الاختفاء خلال السنوات المقبلة.
الدول التي تعاني أصلًا من بطالة مرتفعة، أو من ضعف في التعليم، أو من هشاشة

اقتصادية، ستكون أكثر عرضة لتداعيات هذه التحولات. والذكاء الاصطناعي، رغم الفرص الكبيرة التي يفتحها، قد يتحول أيضًا إلى عامل يوسع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية إذا لم تتوافر سياسات عامة قادرة على التعامل معه بصورة مبكرة وفعالة.

لهذا، فإن الحديث عن "انهيار النيوليبرالية" لا يرتبط فقط بوصف أزمة اقتصادية، وإنما بمحاولة دفع الدول والمجتمعات إلى التفكير بطريقة مختلفة في المستقبل. السؤال المطروح اليوم يتعلق بكيفية بناء نموذج أكثر قدرة على التكيف مع عالم سريع التحول، ومع اقتصاد وتكنولوجيا يعيدان تشكيل المجتمع والدولة بصورة متواصلة.

وفي هذا السياق، يعود دور الدولة إلى الواجهة من جديد، لكن بصيغة مختلفة عن

> ***أزمة الغرب ليست مرتبطة بشخص ترامب فقط، وإنما بأزمة أعمق داخل النموذج الليبرالي الغربي نفسه، نتيجة تآكل الطبقة الوسطى وصعود الشعبوية وفقدان الثقة بالعولمة.***

الدولة التقليدية المتضخمة. المطلوب دولة تحمي الفرص، وتدير التحولات الكبرى، وتحافظ على التوازن الاجتماعي، من دون أن تخنق المبادرة أو تعيد إنتاج البيروقراطية المغلقة التي عرفتها نماذج سابقة.

JPS: إذا كانت العولمة قد قلّصت قدرة الدولة الوطنية على التحكم بالاقتصاد والحدود وسوق العمل، فهل يمكن القول إن جزءًا من الشعبوية العالمية وصعود اليمين هو محاولة لاستعادة الدولة الوطنية بوصفها إطارًا للحماية والسيادة؟

د. الرزاز: جزء مهم مما نشهده اليوم يرتبط برد فعل واسع داخل كثير من المجتمعات تجاه شعور متزايد بأن الدولة الوطنية فقدت جزءًا من قدرتها على الحماية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي.

وبدأت قطاعات واسعة تشعر بأن الدولة تراجعت أمام نفوذ الشركات الكبرى والأسواق العابرة للحدود، وأن المواطن العادي أصبح أقل قدرة على التأثير في القرارات التي تمس حياته اليومية.

من هنا يمكن فهم صعود الخطابات القومية والشعبوية، وعودة الحديث عن الحدود والسيادة، وإعادة توطين الصناعات، وحماية سوق العمل الوطني، وتقليل الاعتماد على الخارج في القطاعات الحيوية.

لكن المشكلة أن بعض هذه التيارات تتعامل مع فكرة استعادة الدولة الوطنية بطريقة انفعالية أو قائمة على الخوف والإقصاء، بدل التفكير في كيفية بناء دولة حديثة وقادرة على حماية مجتمعها، وفي الوقت نفسه قادرة على التفاعل مع العالم والتكيف مع التحولات الدولية.

التحدي الحقيقي اليوم يتمثل في إيجاد توازن جديد. العالم يحتاج إلى دول تمتلك قدرة حقيقية على حماية مواطنيها اجتماعيًا واقتصاديًا، لكنها في الوقت نفسه لا تنغلق على نفسها ولا تتحول إلى كيانات معزولة أو معادية لفكرة التعاون الدولي.

لأن الانغلاق الكامل ليس حلًا واقعيًا أيضًا. الاقتصاد العالمي مترابط، والتكنولوجيا عابرة للحدود، والطاقة والمياه والمناخ وسلاسل الإمداد كلها ملفات تجعل من المستحيل تقريبًا أن تعيش أي دولة بمعزل عن الآخرين. ولهذا فإن القضية الأساسية لا تتعلق بالاختيار بين الدولة الوطنية والعالم المفتوح، وإنما بكيفية بناء دولة قوية ومتماسكة تمتلك القدرة على حماية مجتمعها، وتستطيع في الوقت نفسه أن تنخرط في الاقتصاد والعلاقات الدولية من موقع أكثر توازنًا وثقة.

المحور الثاني: انهيار العولمة وصعود الجيواقتصاد العالمي

JPS

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دخل العالم مرحلة العولمة الاقتصادية بصيغتها الواسعة، مدعومة بمنظومة بريتون وودز، واتفاقيات التجارة الدولية، ومؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. طوال هذه المرحلة، قادت الولايات المتحدة خطاب حرية التجارة وانتقال رأس المال والانفتاح الاقتصادي. لكن المفارقة أن القوة التي قادت العولمة باتت اليوم تفرض قيودًا تجارية، وترفع الرسوم الجمركية، وتدخل في صراع اقتصادي وتكنولوجي واسع مع الصين. هل نحن أمام بداية تفكك العولمة الاقتصادية بصيغتها التي سادت بعد الحرب الباردة؟

د. الرزاز

بالتأكيد، هذا هو الاتجاه العام، حتى لو أن التحول لم يكتمل بصورة نهائية حتى الآن. خلال العقود الماضية جرى التعامل مع حرية التجارة، وانتقال رأس المال، والمنافسة المفتوحة، بوصفها قواعد شبه ثابتة للنظام الاقتصادي العالمي. لكن مع الوقت بدأت القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تشعر أن هذه المنظومة لم تعد تمنحها التفوق نفسه الذي تمتعت به بعد الحرب الباردة، وخصوصًا مع صعود قوى اقتصادية جديدة استطاعت الاستفادة من العولمة بطريقة فعالة جدًا.

في مرحلة معينة، بدا وكأن العولمة مشروع قادر على تحقيق المنفعة للجميع، أو على الأقل هكذا قُدمت سياسيًا وإعلاميًا. لكن الواقع كشف أن توزيع المكاسب لم يكن متوازنًا، وأن الانفتاح الاقتصادي ساهم أيضًا في إعادة توزيع القوة العالمية بصورة لم تكن متوقعة بالكامل داخل الغرب نفسه.

الصين تمثل المثال الأوضح على ذلك. خلال أربعة عقود فقط، انتقلت من اقتصاد يعتمد على العمالة منخفضة الكلفة إلى قوة صناعية وتكنولوجية ضخمة، تمتلك حضورًا مؤثرًا في قطاعات أصبحت اليوم جزءًا أساسيًا

من تعريف القوة العالمية، مثل التكنولوجيا المتقدمة، والسيطرة على المعادن النادرة، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات، وعكس كل ذلك في تصنيع عالي الدقة للسلع والخدمات. هنا بدأ القلق الأمريكي يتصاعد بصورة أكبر. المسألة لم تعد مرتبطة بالعجز التجاري أو بالمنافسة الصناعية التقليدية فقط، وإنما بالسؤال المتعلق بمن يسيطر على التكنولوجيا والمعرفة وسلاسل التوريد في

> ***هناك فرق جوهري بين الليبرالية كفكرة سياسية قائمة على الحقوق والحريات، وبين النيوليبرالية كنموذج اقتصادي أدى إلى تقليص دور الدولة وتعميق الفجوات الاجتماعية.***

المستقبل. لهذا بدأت الولايات المتحدة، حتى قبل الإدارة الحالية، بفرض قيود على تصدير التكنولوجيا المتقدمة، وعلى انتقال المعرفة التقنية، وعلى القطاعات المرتبطة بالرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والاتصالات. هذه المجالات لم تعد تُعامل باعتبارها ملفات اقتصادية بحتة، وإنما كجزء مباشر من الأمن القومي. وهذا يعكس تحولًا أعمق في طريقة فهم الاقتصاد نفسه. خلال مرحلة العولمة المفتوحة كان هناك ميل للفصل بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية، أما اليوم فالعلاقة بينهما أصبحت أكثر مباشرة ووضوحًا. الاقتصاد عاد ليصبح أداة نفوذ وصراع بين القوى الكبرى. التكنولوجيا، والطاقة، والمعرفة، وسلاسل الإمداد، كلها تحولت إلى عناصر استراتيجية تدخل ضمن حسابات القوة العالمية.

وفي المقابل، الصين نفسها لم تتعامل يومًا مع فكرة العالم أحادي القطب باعتبارها صيغة نهائية مستقرة. هناك إدراك صيني واضح بأن بكين أصبحت قوة كبرى تمتلك حق السعي إلى موقع أكثر تأثيرًا في النظام الدولي، وأن صعودها الاقتصادي يجب أن ينعكس أيضًا على شكل النظام العالمي وقواعده.

JPS

إذا كانت العولمة المفتوحة تتراجع، فما الذي يحل محلها؟ هل نحن أمام عودة إلى تحالفات اقتصادية مغلقة، وحروب تجارية وتكنولوجية، وصراع على المعادن النادرة وأشباه الموصلات والممرات البحرية وسلاسل الإمداد؟ بمعنى آخر، هل ينتقل النظام العالمي من صراع أيديولوجي وسياسي إلى صراع جيواقتصادي تكون فيه التكنولوجيا والطاقة والممرات والموارد هي أدوات القوة الأساسية؟

د. الرزاز

نحن لا نعيش نهاية الترابط العالمي، وإنما نشهد تحوله إلى صيغة أكثر ارتباطًا بالأمن والسياسة والصراع بين القوى الكبرى. العولمة لن تختفي، لكنها أيضًا لن تستمر بالشكل المفتوح الذي ساد بعد الحرب الباردة.

حركة التجارة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد أصبحت مرتبطة بصورة متزايدة بحسابات الأمن القومي وموازين القوة الدولية.

إذا عدنا قليلًا إلى التاريخ الاقتصادي قبل صعود الرأسمالية الحديثة، سنجد أن العالم مرّ بمرحلة "المركنتيلية"، حيث كانت الدول الكبرى تبني قوتها من خلال السيطرة على الموارد والممرات والأسواق والبحار. الاقتصاد في تلك المرحلة كان امتدادًا مباشرًا للقوة السياسية والعسكرية، وكانت كل دولة تحاول حماية صناعاتها وتأمين خطوطها التجارية وتعزيز نفوذها الجغرافي.

وجزء مهم من الخطاب الذي نسمعه اليوم، خصوصًا في الولايات المتحدة، يعكس عودة تدريجية إلى هذا المنطق. حين يتحدث ترامب عن غرينلاند، أو قناة بنما، أو النفوذ في أمريكا اللاتينية، فهو يتحدث بعقلية ترى أن السيطرة على المواقع الاستراتيجية والممرات والموارد جزء أساسي من تعريف القوة العالمية.

هذا التفكير لم يعد هامشيًا داخل السياسات الدولية. النفط والغاز ما يزالان عنصرين مهمين في موازين القوة، لكن الصورة أصبحت أوسع بكثير. اليوم يدخل في الحسابات أيضًا الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والمعادن النادرة، والطاقة، والكابلات البحرية، وسلاسل الإمداد، وحتى الممرات القطبية الجديدة التي بدأت تتشكل نتيجة التغير المناخي.

خذ مثلًا قضية غرينلاند. بالنسبة للبعض قد تبدو ملفًا بعيدًا أو محدود الأهمية، لكنها في الواقع ترتبط بصراع طويل المدى يتعلق بالموقع الجغرافي، والموارد، والممرات البحرية المستقبلية. ومع ذوبان الجليد في القطب الشمالي بدأت تظهر طرق بحرية جديدة لم تكن متاحة سابقًا، وهذا يعيد رسم جزء من الجغرافيا الاقتصادية والاستراتيجية للعالم.

لهذا يمكن القول إننا نشهد عودة إلى نوع جديد من التفكير المركنتيلي، لكن بصيغة حديثة تختلف عن نماذج القرون السابقة. الدولة القوية اليوم ليست فقط الدولة التي

تمتلك جيشًا كبيرًا، وإنما الدولة التي تسيطر على التكنولوجيا والطاقة والموارد والممرات الحيوية، وتمتلك قدرة على حماية سلاسل الإمداد الخاصة بها.

وفي وسط هذا التحول، تظهر فرصة مهمة أمام دول الجنوب والعالم النامي. هذه الدول لم تكن أصلًا المستفيد الأكبر من الليبرالية أو النيوليبرالية أو حتى النظم الاقتصادية السابقة، ولذلك قد تجد في هذه المرحلة

> ***الحرب على غزة كشفت أزمة أخلاقية وسياسية داخل الخطاب الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، بسبب ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية.***

مساحة أوسع لإعادة التموضع وبناء علاقات أكثر تنوعًا ومرونة.

ما نراه اليوم في مشاريع الممرات الاقتصادية الجديدة، وفي إعادة تشكيل سلاسل الإمداد، وفي العلاقات المتغيرة بين الهند وأوروبا ودول الخليج وآسيا، يعكس أن العالم يدخل فعلًا مرحلة إعادة رسم للخرائط الاقتصادية. النفوذ لم يعد يُقاس فقط بالقوة العسكرية أو بالشعارات الأيديولوجية، وإنما بالقدرة على الربط بين الموانئ والطاقة والتكنولوجيا والموارد.

وفي الوقت نفسه، تكشف هذه التحولات حدود المؤسسات الدولية الحالية. الأمم المتحدة لعبت دورًا مهمًا في منع الانزلاق إلى حروب عالمية كبرى خلال العقود الماضية، لكن النظام الدولي لم ينجح في بناء منظومة أكثر عدالة، خصوصًا بالنسبة لدول الجنوب. مجلس الأمن ما يزال محكومًا بتوازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والفيتو منح القوى الكبرى قدرة واسعة على تعطيل أي مسار حقيقي للعدالة الدولية، وخاصة في القضايا المرتبطة بالمنطقة العربية وفلسطين.

لهذا قد نكون أمام لحظة تاريخية تدفع العالم إلى إعادة التفكير في شكل النظام الدولي نفسه، وفي طبيعة المؤسسات المطلوبة لإدارة عالم أكثر تعقيدًا وتعددًا. التحديات القادمة لم تعد محلية أو معزولة: التغير المناخي، والطاقة، والمياه، والهجرة، والأمن الغذائي، كلها ملفات عابرة للحدود، ولا تستطيع أي دولة التعامل معها وحدها. حتى التغير المناخي لم يعد قضية بيئية فقط. ذوبان الجليد في القطب الشمالي، مثلًا، يعيد تشكيل الجغرافيا السياسية والاقتصادية بصورة مباشرة. مناطق كانت هامشية أو خارج الحسابات الاستراتيجية التقليدية بدأت تتحول تدريجيًا إلى مساحات تنافس عالمي بسبب الممرات البحرية الجديدة والموارد المحتملة.

هذه التحولات ستترك أثرًا عميقًا على الدول النامية ودول الشرق الأوسط تحديدًا، لأن الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة ستجد نفسها أمام عالم أكثر انقسامًا وتنافسًا وأقل

استقرارًا مقارنة بالعقود الماضية.
المسألة في النهاية لا تتعلق بانتهاء العولمة بقدر ما تتعلق بتغير طبيعتها. ما كان يُقدَّم سابقًا بوصفه اقتصادًا مفتوحًا ومحايدًا يتحول اليوم بصورة متزايدة إلى مساحة صراع استراتيجي تتحكم فيها القوة والتكنولوجيا والممرات والموارد.

JPS

في السابق كانت السيطرة على النفط والممرات هي أساس القوة، أما اليوم فهناك من يتحدث عن أن البيانات والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات أصبحت جزءًا من مفهوم السيادة نفسه. هل نحن أمام إعادة تعريف لمعنى القوة في النظام الدولي؟

د. الرزاز

بالتأكيد. نحن نعيش مرحلة يعاد فيها تعريف القوة بصورة عميقة جدًا. خلال القرن العشرين ارتبط مفهوم القوة أساسًا بالجيوش، والطاقة، والسيطرة على الموارد الطبيعية والممرات البحرية. أما اليوم، فأصبحت المعرفة والتكنولوجيا والبيانات جزءًا أساسيًا من مفهوم السيادة والنفوذ العالمي.
إذا نظرنا إلى الصراع الأمريكي-الصيني، سنجد أن جوهره الحقيقي لا يقتصر على التجارة أو الرسوم الجمركية، وإنما يتعلق بمن يمتلك السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والبنية الرقمية، ومنصات الاتصال والمعرفة. هذه المجالات لم تعد مجرد قطاعات اقتصادية، لأنها ترتبط مباشرة بالأمن القومي، وبالقدرة على التأثير في الإعلام والرأي العام، وحتى في تفاصيل الحياة اليومية للمجتمعات.
ولهذا أصبح الاقتصاد متداخلًا بصورة غير مسبوقة مع الأمن والسياسة. البيانات نفسها تحولت إلى مورد استراتيجي، وربما تقترب أهميتها اليوم من أهمية النفط في مراحل سابقة، لأن من يمتلك القدرة على جمع البيانات وتحليلها والتحكم بها يمتلك جزءًا كبيرًا من أدوات القوة المستقبلية. الدول التي لا تمتلك بنية معرفية وتكنولوجية قوية ستكون أكثر عرضة للتبعية والهشاشة داخل النظام العالمي الجديد، حتى لو امتلكت موارد طبيعية أو موقعًا جغرافيًا مهمًا.
لكن في المقابل، هذا التحول يفتح أيضًا فرصًا أمام الدول المتوسطة والصغيرة، لأن بعض عناصر القوة الجديدة لا تعتمد فقط على حجم الجيوش أو الموارد، وإنما على الاستثمار في التعليم، والبحث العلمي، والابتكار، وبناء الكفاءات البشرية.
ولهذا فإن سؤال السيادة خلال المرحلة المقبلة سيتغير بصورة كبيرة. القضية لن تتعلق فقط بمن يسيطر على الأرض أو النفط أو الممرات، وإنما أيضًا بمن يمتلك المعرفة، ومن يطور التكنولوجيا، ومن يملك القدرة على إنتاج البيانات والتحكم بها. وفي النهاية، الدول التي ستنجح في المستقبل لن تكون فقط الدول الأغنى بالموارد، وإنما الدول القادرة على تحويل المعرفة والتكنولوجيا

والإنسان إلى عناصر قوة استراتيجية طويلة المدى.

المحور الثالث: الديمقراطية العالمية وأزمة النموذج الغربي

JPS

إذا انتقلنا إلى البعد السياسي، فالأزمة لا تبدو اقتصادية فقط. الدول الغربية التي قدمت نفسها طويلًا بوصفها نموذجًا للديمقراطية وحقوق الإنسان تعيش اليوم اهتزازًا داخليًا واضحًا: صعود الترامبية، تمدد اليمين الشعبوي، تراجع ثقة الشباب بالديمقراطية، وازدواجية صارخة في تطبيق قيم حقوق الإنسان، خصوصًا في قضايا مثل غزة. حتى فوكوياما، الذي كتب عن "نهاية التاريخ"، عاد لاحقًا في "الهوية" ليفتح سؤال العصبيات والكرامة وصعود الشعبوية. في هذا السياق، هل ما تزال الديمقراطية فكرة قابلة للدفاع عنها في العالم العربي؟ أم أن أزمة النموذج الغربي أصبحت تُضعف الدعوة إلى الديمقراطية نفسها؟

د. الرزاز

هناك اليوم أزمة ثقة حقيقية، لا تقتصر على الأنظمة السياسية وحدها، وإنما تمتد إلى المنظومات الفكرية والفلسفية التي قامت عليها خلال العقود الماضية.كثير من الناس، وخصوصًا بين الأجيال الشابة، باتوا ينظرون إلى الديمقراطية بوصفها فكرة لم تعد تحقق الوعود التي ارتبطت بها سابقًا. جزء من هذا الشعور مرتبط بما يرونه على أرض الواقع: أنظمة ديمقراطية تنتج الشعبوية، أو توصل إلى السلطة قوى لا تبدو ملتزمة فعلًا بحرية التعبير أو التعددية أو حتى بعض المبادئ التي قامت عليها الليبرالية السياسية نفسها.

وحين يرى الشباب هذا التناقض بين الخطاب والممارسة، فمن الطبيعي أن تتراجع الثقة. هناك شعور متزايد بأن المنظومة الليبرالية الغربية تتعامل بمعايير مزدوجة، خصوصًا في قضايا السياسة الدولية وحقوق الإنسان. القيم التي يجري الدفاع عنها بقوة داخل أوروبا والولايات المتحدة تبدو أحيانًا أقل حضورًا عندما يتعلق الأمر بشعوب أخرى، وخصوصًا في منطقتنا.

الحرب على غزة عمّقت هذا الشعور بصورة كبيرة. كثيرون شعروا أن الخطاب العالمي حول العدالة وحقوق الإنسان فقد جزءًا مهمًا من تماسكه الأخلاقي، وأن تعريف الضحية، وتطبيق القانون الدولي، وحدود التعاطف الإنساني، أصبحت جميعها خاضعة لاعتبارات سياسية وانتقائية واضحة.

وهذا ترك أثرًا يتجاوز السياسة المباشرة. المسألة أخذت بعدًا فكريًا ونفسيًا أيضًا، لأن الناس حين تفقد الثقة بعدالة المعايير الدولية تبدأ بإعادة النظر في الخطاب الذي قُدّم لها طويلًا بوصفه خطابًا عالميًا وإنسانيًا.

لكن، رغم كل هذه الأزمات، يبقى السؤال الأعمق مطروحًا: ما البديل؟ هل العالم سيكون أفضل فعلًا في غياب حرية التعبير أو المساءلة أو حق المواطن في المشاركة

والاعتراض؟

برأيي، الأزمة لا ترتبط بفكرة الديمقراطية نفسها بقدر ما ترتبط بالطريقة التي جرى تطبيقها بها خلال العقود الأخيرة، وبالتحولات التي جعلت بعض الديمقراطيات الحديثة أكثر خضوعًا لتأثير المال والشركات الكبرى والإعلام الموجّه والتكنولوجيا.

حتى داخل الولايات المتحدة، كثير من الذين صوّتوا لترامب لم يكونوا بالضرورة مقتنعين بكل ما يقوله، لكنهم شعروا أن المؤسسات السياسية التقليدية لم تعد تعبّر عنهم، وأن النخب الاقتصادية والإعلامية أصبحت تتحكم بالمشهد السياسي بطريقة تجعل المواطن العادي أقل قدرة على التأثير.

هنا تظهر واحدة من أهم أزمات الديمقراطية الحديثة. القضية لا تتعلق بوجود انتخابات فقط، وإنما بشعور الناس بوجود تأثير حقيقي لصوتهم داخل النظام السياسي. حين يشعر المواطن أن الخيارات المطروحة متشابهة، وأن القرارات الكبرى تُصنع بعيدًا عنه، تبدأ الفجوة بين المجتمع والمؤسسات بالتوسع تدريجيًا.

ولهذا، حين يقال اليوم إن الديمقراطية فشلت، أعتقد أن النقاش يجب أن يكون أوسع من ذلك بكثير. التجارب التاريخية لا تقدم نموذجًا شموليًا أو سلطويًا استطاع أن يحقق استقرارًا مستدامًا فقط عبر وجود "القائد القوي" أو "الحاكم الملهم". المسألة الأعمق ترتبط ببناء مؤسسات تمتلك قدرة على الانصات للمجتمع والتواصل مع افراده ، وتصحيح الأخطاء، والبناء التراكمي نحو

> ***العولمة بصيغتها المفتوحة تتراجع، والعالم يتجه نحو "الجيواقتصاد"، حيث أصبحت التكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد والمعادن النادرة أدوات صراع ونفوذ بين القوى الكبرى.***

منظومة تحفظ كرامة الانسان وشعوره بالشراكة وليس بالتهميش.

أي نظام سياسي، مهما كان اسمه أو مرجعيته - ديمقراطي، اشتراكي، إسلامي، ملكي، جمهوري - يُقاس في النهاية بسؤالين أساسيين: هل يصل صوت المواطن إلى صانع القرار؟ وهل توجد آليات حقيقية للمساءلة والتصحيح والتطوير؟

إذا غابت هذه الآليات، يصبح النظام معزولًا تدريجيًا عن المجتمع، حتى لو بدا قويًا ظاهريًا. لأن المؤسسات التي لا تمتلك قدرة على سماع الناس، أو قراءة الاحتقانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تصبح أكثر هشاشة مع الوقت.

الديمقراطية ليست منتجًا جاهزًا يمكن استيراده وتركيبه بين ليلة وضحاها . هي عملية تاريخية وثقافية طويلة، تُبنى داخل المجتمع، وفي التعليم، والإدارة، والأحزاب، والنقابات، والبلديات، وفي علاقة الناس بالدولة. ولهذا ستختلف الديمقراطية الأوروبية

عن الأمريكية، وستختلف العربية عن الآسيوية، لأن كل مجتمع يعيد إنتاج مؤسساته وفق تاريخه وقيمه وتركيبته الاجتماعية.

حتى هؤلاء الذين يجدون في نموذج «الحاكم المستنير» نموذجاً أفضل من الديمقراطية (سنغافورا مثالاً)، سيدركون أنه إذا لم يمتلك مؤسسات تنقل له الواقع الحقيقي، سيصبح مع الوقت أسير الدائرة الضيقة المحيطة به. وهذه ليست مشكلة مرتبطة بدولة معينة، بل تكاد تكون ظاهرة عالمية. في كثير من الأنظمة، تتشكل حول صانع القرار طبقة من الأشخاص الذين يجمّلون الواقع وينقلون ما يريد سماعه، لا ما يحدث فعلًا على الأرض. وعندما تنقطع الصلة الحقيقية بين الدولة والمجتمع، تبدأ المؤسسات بالتآكل تدريجيًا حتى لو لم يظهر ذلك مباشرة.

في النهاية، لا تُقاس الأنظمة بأسمائها، بل بقدرتها على سماع المجتمع، وتصحيح أخطائها، وبناء مؤسسات تمنع انفصال السلطة عن الناس. هذه هي المسألة الجوهرية، سواء حمل النظام اسم الديمقراطية أو أي تسمية أخرى.

المحور الرابع: الصين والنظام الدولي متعدد الأقطاب

JPS

في ظل أزمة النموذج الغربي، يبرز النموذج الصيني بوصفه التحدي الأكبر: صعود اقتصادي وتكنولوجي سريع، حزب واحد، دولة قوية، وقدرة واضحة على التخطيط طويل المدى. وفي الوقت نفسه، يستحضر الخطاب الصيني مفهوم "فخ ثيوسيديدس" لتأكيد ضرورة تجنب الصدام مع الولايات المتحدة والاعتراف بعالم متعدد الأقطاب. من خلال زياراتك واحتكاكك بنخب صينية، كيف يقرأ الصينيون مستقبلهم؟ وهل يقدم النموذج الصيني بديلًا عالميًا للنموذج الغربي، أم تجربة خاصة مرتبطة بشروط الصين التاريخية والسياسية؟

د. الرزاز

الصين لا تطرح نفسها فقط كقوة صاعدة اقتصاديًا وتكنولوجيًا، وإنما كدليل على أن العالم لم يعد محكومًا بنموذج واحد للتنمية أو للشرعية السياسية أو حتى لفكرة التحديث نفسها. ولهذا فإن استدعاء بكين لفكرة "فخ ثيوسيديدس" يحمل أكثر من رسالة في الوقت نفسه.

الرسالة الأولى موجهة إلى الولايات المتحدة والعالم عمومًا، ومضمونها أن الصين لم تعد قوة يمكن التعامل معها باعتبارها لاعبًا هامشيًا أو قابلًا للاحتواء بسهولة. أي محاولة لوقف صعودها بالقوة قد تدفع العالم إلى صدام واسع ومكلف، وربما إلى مرحلة من التدمير المتبادل، خصوصًا في ظل الترابط الاقتصادي والتكنولوجي الكبير بين القوى الكبرى اليوم.

لهذا تدفع الصين باتجاه الاعتراف بأن العالم يتجه نحو تعددية قطبية أوسع، وأن مرحلة الهيمنة الأحادية التي أعقبت الحرب الباردة لم

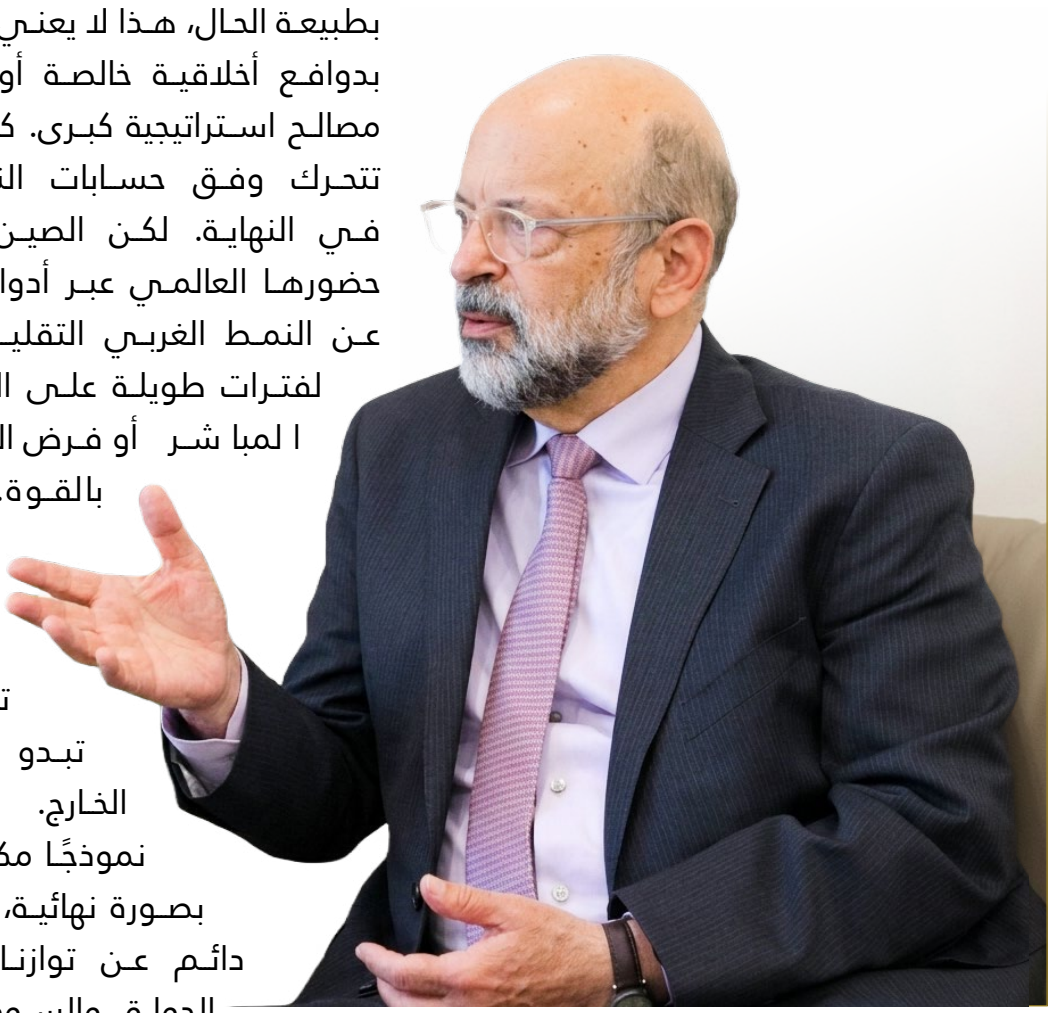

تعد قابلة للاستمرار بالطريقة نفسها.

وفي الوقت ذاته، تحاول الصين تقديم نفسها بصورة مختلفة عن النماذج الإمبراطورية التقليدية. الخطاب الصيني الرسمي يركز باستمرار على فكرة "الصعود السلمي"، وعلى أن بكين لا تسعى إلى إعادة إنتاج التجربة الاستعمارية الغربية القديمة، وإنما إلى بناء شراكات اقتصادية وتنموية قائمة على المصالح المتبادلة، سواء في البنية التحتية أو التجارة أو التكنولوجيا أو المناخ.

بطبيعة الحال، هذا لا يعني أن الصين تتحرك بدوافع أخلاقية خالصة أو أنها لا تمتلك مصالح استراتيجية كبرى. كل القوى الكبرى تتحرك وفق حسابات النفوذ والمصلحة في النهاية. لكن الصين تحاول توسيع حضورها العالمي عبر أدوات تختلف نسبيًا عن النمط الغربي التقليدي الذي اعتمد لفترات طويلة على التدخل العسكري ا لمبا شر أو فرض النماذج السياسية بالقوة.

وفي الداخل الصيني نفسه، الصورة أكثر تعقيدًا مما تبدو عليه أحيانًا في الخارج. الصين ليست نموذجًا مكتملًا أو مستقرًا بصورة نهائية، وإنما حالة بحث دائم عن توازنات دقيقة: بين الدولة والسوق، وبين الحزب والقطاع الخاص، وبين السيطرة السياسية والانفتاح الاقتصادي. الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ عقود حققت للصين نموًا هائلًا، لكنها في الوقت نفسه أنتجت تحديات كبيرة، من بينها تصاعد الفساد في مرحلة بيع أصول الدولة، واتساع الفوارق الاجتماعية، وظهور مراكز نفوذ اقتصادية قوية داخل الدولة والمجتمع.

ولهذا جاء جزء مهم من سياسات القيادة الصينية الحالية كمحاولة لإعادة ضبط العلاقة

بين الدولة ورأس المال، ولإعادة فرض قدر أكبر من الرقابة على البيروقراطية ومراكز النفوذ الاقتصادي.

هناك إدراك واضح داخل الصين بأن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لبناء الاستقرار على المدى الطويل، خصوصًا إذا ترافق مع فساد واسع أو مع جهاز إداري منفصل عن المجتمع. لذلك نرى تركيزًا كبيرًا على الانضباط الإداري، وعلى مراقبة أداء المسؤولين، وعلى ربط شرعية الدولة بقدرتها على تحسين حياة الناس بصورة ملموسة.

> ***الصين لا تقدم نفسها كنموذج أيديولوجي بديل فقط، وإنما كدليل على أن التنمية والتحديث لا يرتبطان بالضرورة بالنموذج الغربي التقليدي.***

الصين لا تمتلك نظامًا تعدديًا بالمعنى الغربي، ولا يوجد فيها تنافس حزبي مفتوح، فالحزب الواحد ما يزال الإطار الذي ينظم المجال السياسي ويحدد حدود الحركة داخله. لكن داخل هذا الإطار توجد محاولات لبناء آليات تسمح بوصول مطالب الناس ومشكلاتهم إلى دوائر القرار، خصوصًا في الملفات المرتبطة بالخدمات والتعليم والصحة والتنمية المحلية.

وبرأيي، أهمية التجربة الصينية لا تأتي من كونها نموذجًا جاهزًا يمكن نقله أو نسخه كما هو، وإنما من الأسئلة التي تفرضها على العالم كله. السؤال الأساسي هنا يتعلق بقدرة الدولة على فهم مجتمعها، وعلى الحفاظ على الصلة الحقيقية بين السلطة والناس.

هذه المعضلة لا تخص الأنظمة غير الديمقراطية فقط، وإنما تواجه معظم الأنظمة السياسية بدرجات مختلفة. أي سلطة تفقد قدرتها على سماع المجتمع، أو على قراءة التحولات الاجتماعية والاقتصادية داخله، تبدأ تدريجيًا بالدخول في حالة من الجمود، ثم تتوسع الفجوة بينها وبين الناس، ويصبح الفساد والاحتقان أكثر قابلية للتراكم مع الوقت.

ولهذا أعتقد أن العالم لا يتجه نحو انتصار كامل لنموذج واحد، وإنما نحو مرحلة أكثر تعقيدًا تتعايش فيها نماذج وتجارب مختلفة. وفي النهاية، معيار النجاح الحقيقي لن يكون الشعارات الأيديولوجية بقدر ما سيكون قدرة الدولة على بناء مؤسسات فعالة، وتحقيق الاستقرار، والاستجابة لتحولات الاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع.

أهمية الصين، في رأيي، لا تكمن في أنها نموذج جاهز للتصدير، بل في أنها تجبر العالم على إعادة طرح السؤال الأعمق: ما معيار نجاح الدولة؟ هل هو شكل النظام فقط،

أم قدرته على الاستجابة، ومكافحة الفساد، وتحسين حياة الناس، ومنع انفصال السلطة عن المجتمع؟

JPS

جزء كبير من النظام العالمي بعد الحرب الباردة قام على الهيمنة الأمريكية، رغم كل تناقضاتها. إذا كان العالم يتجه اليوم إلى تعددية قطبية، فهل يعني ذلك نظامًا أكثر توازنًا، أم أننا نتجه إلى مرحلة أكثر فوضى لأن لا أحد يمتلك القدرة على ضبط النظام الدولي؟

د. الرزاز

نحن نعيش فعلًا مرحلة انتقالية بين نظامين دوليين، وهذه المراحل التاريخية تكون عادة الأكثر اضطرابًا والأعلى من حيث مستويات عدم اليقين. النظام الذي تشكل بعد الحرب الباردة قام بدرجة كبيرة على الهيمنة الأمريكية، اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا. هذا الواقع منح العالم نوعًا من الاستقرار النسبي في بعض الملفات، لكنه أنتج في الوقت نفسه اختلالات واضحة، لأن إدارة النظام الدولي كانت تتم من خلال مركز قوة واحد تقريبًا.

اليوم، هذا النموذج يدخل مرحلة تراجع تدريجي، لكن المشكلة أن البديل لم يتشكل بصورة مكتملة بعد. الصين تصعد بسرعة، والهند توسع حضورها الاقتصادي والسياسي، وأوروبا تبحث عن مساحة أكبر من الاستقلالية، وروسيا تحاول إعادة تثبيت موقعها الدولي، بينما تواجه الولايات المتحدة نفسها انقسامات داخلية وتحديات اقتصادية وسياسية متزايدة.

المعضلة الأساسية أن العالم يتجه نحو التعددية القطبية في وقت لا توجد فيه مؤسسات دولية قادرة على إدارة هذا التحول بالكفاءة المطلوبة. ولهذا نرى ارتفاعًا في مستويات السيولة والفوضى والصراعات المفتوحة، سواء في أوكرانيا أو الشرق الأوسط أو حتى داخل الاقتصاد العالمي نفسه. في المراحل السابقة كان شكل النظام الدولي أكثر وضوحًا نسبيًا. أما اليوم، فنحن أمام عالم شديد التعقيد، تتداخل فيه التكنولوجيا مع الأمن، والاقتصاد مع الجغرافيا السياسية، والطاقة مع سلاسل الإمداد والممرات التجارية.

> ***الخطر الأكبر على الدول العربية يتمثل في أن تتحول إلى مجرد مساحات عبور لمشاريع الآخرين، بدل أن تكون شريكًا فاعلًا في صياغة هذه المشاريع وتحديد مصالحها الاستراتيجية.***

ولهذا تبدو الصراعات الحالية أكثر تشابكًا من الحروب التقليدية التي عرفها العالم سابقًا. المنافسة لم تعد تدور فقط حول النفوذ العسكري، وإنما حول المعرفة، والتكنولوجيا، والبيانات، والطاقة، والقدرة على التحكم

بالشبكات الاقتصادية العالمية. لكن رغم كل هذه التحولات، لا أعتقد أن العودة إلى مرحلة الهيمنة الأحادية أصبحت ممكنة بالطريقة نفسها التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. العالم اليوم أكبر وأكثر تعقيدًا وتشابكًا من أن تديره قوة واحدة وحدها.

ولهذا ربما يكون السؤال الأهم خلال العقود المقبلة: كيف يمكن بناء نظام دولي أكثر توازنًا واستقرارًا، من دون أن يتحول تعدد الأقطاب إلى تعدد للفوضى والصراعات المفتوحة؟ هذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه العالم اليوم، لأن الانتقال من نظام إلى آخر لا يحدث بصورة سلسة دائمًا، بل غالبًا ما يرافقه قدر كبير من الاضطراب وإعادة تشكيل موازين القوة والمصالح والتحالفات.

المحور الخامس: المشاريع الإقليمية والممرات وخطوط الإمداد

JPS

إذا انتقلنا من النظام العالمي إلى الإقليم،

نلاحظ أن مفردات السياسة نفسها تغيرت: الممرات الاقتصادية، خطوط النقل، سلاسل الإمداد، الكابلات، الطاقة، والموانئ. لم تعد الجغرافيا تُقرأ فقط من زاوية الجيوبوليتيك التقليدي، بل من زاوية الجيواقتصاد والربط الإقليمي. كيف تقرأ هذه التحولات؟ وهل نحن أمام مرحلة يعاد فيها تشكيل الشرق الأوسط من خلال الممرات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود؟

د. الرزاز

أعتقد أننا نعيش لحظة شديدة الحساسية في المنطقة، أساسها وجود فراغ سياسي واستراتيجي واسع. وأي فراغ بهذا الحجم، في أي منطقة من العالم، يدفع القوى المختلفة إلى محاولة ملئه أو إعادة ترتيبه بما يخدم مصالحها. فما بالك بمنطقة تقع أصلًا في قلب التجارة العالمية، وفي قلب خطوط الطاقة والنقل البحري والبري، وتشكل نقطة وصل أساسية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

اليوم لم تعد أهمية المنطقة مرتبطة بالنفط والغاز فقط بالمعنى التقليدي، وإنما أيضًا بالموانئ، والممرات البرية، والكابلات البحرية، والبيانات، وتخزين المعلومات، والطاقة، والتكنولوجيا. كل هذه العناصر أصبحت مترابطة بصورة مباشرة في تعريف القوة الاقتصادية والسياسية للدول. في ظل هذه التحولات، هناك اتجاه متزايد لدى القوى الكبرى نحو تأمين خطوطها وممراتها ومواردها بصورة منفردة، أي العودة إلى نوع جديد من التفكير المركنتيلي، لكن السؤال الأهم بالنسبة لنا في المنطقة يتعلق بكيفية التعامل مع هذه التحولات من موقع الفاعل، لا من موقع المتلقي.

القضية الأساسية هنا هي: هل نبقى مجرد جغرافيا تمر عبرها المشاريع التي يخطط لها الآخرون، أم نتحول إلى شركاء حقيقيين في صياغتها وتحديد أولوياتها؟

برأيي، الخطر الأكبر يتمثل في أن تُفرض علينا تصورات جاهزة من الخارج، بحيث يقتصر دورنا على توفير الأرض أو الممر أو التسهيلات اللوجستية، من دون أن يكون لدينا تصور واضح لما نريده نحن، أو لما يخدم مصالحنا الاستراتيجية على المدى الطويل. أحيانًا تدخل دول المنطقة إلى بعض المشاريع بعد أن تكون الخطوط الكبرى قد رُسمت مسبقًا من قبل القوى المؤثرة، ويصبح النقاش محصورًا في كيفية تنفيذ المشروع لا في السؤال الأهم: ما المكاسب التي نريد تحقيقها؟ وكيف نضمن ألا تتحول هذه المشاريع إلى أدوات نفوذ على حساب مصالحنا؟

إذا كنا نريد حماية مصالحنا فعلًا، فنحن بحاجة أولًا إلى بناء رؤية ذاتية واضحة. أي أن نحدد ما هي الممرات التي نحتاجها، وما هي المخاطر التي يجب تجنبها، وما هي الفرص التي يمكن تحويلها إلى عناصر قوة حقيقية.

ولهذا أعتقد أن التفكير العربي الإقليمي أصبح ضرورة، لا ترفًا سياسيًا. لماذا لا توجد، مثلًا، رؤية حقيقية لخطوط ربط تمتد من الخليج إلى الأردن والعراق وسوريا ولبنان

وتركيا وصولًا إلى أوروبا؟ ولماذا تبقى المنطقة رهينة لمسار واحد أو مشروع واحد أو نفوذ جهة واحدة، بدل بناء شبكة متعددة من الممرات والخيارات؟ وجود شبكات نقل وربط متنوعة لا يتعلق بالاقتصاد فقط، وإنما بالسيادة والاستقرار الاستراتيجي أيضًا. الدولة التي تمتلك خيارات متعددة تكون أقل عرضة للضغط وأكثر قدرة على المناورة في بيئة إقليمية ودولية متقلبة.

لكن الوصول إلى ذلك يحتاج إلى أمرين أساسيين. الأول يتعلق بامتلاك المعرفة والرؤية والتخطيط، بحيث لا تبقى دول المنطقة في موقع المتلقي للمشاريع الخارجية. والثاني يرتبط بقدرة الدول التي تمتلك مصالح متقاربة على التنسيق فيما بينها .

التنسيق مع سوريا مهم، وكذلك مع لبنان وتركيا والعراق ومصر والسعودية ودول الخليج، لأن هذه الدول، رغم اختلافاتها السياسية، ترتبط بجغرافيا اقتصادية واحدة وبمصالح متشابكة في النهاية. وإذا لم يُفكر بهذا المنطق، ستبقى دول المنطقة في موقع الطرف الأضعف الذي يتلقى نتائج المشاريع التي يصنعها الآخرون، بدل أن يكون شريكًا فعليًا في إنتاجها وتحديد اتجاهها.

JPS

التجربة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تقدم مثالًا مهمًا: الانتقال من صراعات سياسية وقومية عميقة إلى بناء مصالح اقتصادية مشتركة، بدأت بالفحم والصلب ثم تطورت إلى الاتحاد الأوروبي. هل يمكن للمشرق العربي أو اللفانت أن يفكر بطريقة مشابهة، أي أن يبدأ من المصالح الاقتصادية العملية بدل انتظار توافق سياسي شامل؟

د. الرزاز

أخطر ما يمكن أن يحدث للمنطقة اليوم هو أن تتحول إلى مجرد جغرافيا تُستخدم لتمرير مشاريع الآخرين، بدل أن تكون شريكًا فعليًا في تصميم هذه المشاريع وتحديد اتجاهها ومصالحها.

وهذه الفكرة ليست جديدة تاريخيًا. التجربة الأوروبية نفسها تقدم مثالًا مهمًا على ذلك. أوروبا عاشت قرونًا طويلة من الحروب والصراعات المدمرة، لكن الأوروبيين وصلوا في النهاية إلى قناعة بأن استمرار الصراع يستنزف الجميع، وأن بناء المصالح المشتركة قد يكون الطريق الأكثر عقلانية للاستقرار. المهم هنا أن البداية لم تكن سياسية بالشكل التقليدي، ولم تبدأ بشعارات الوحدة الكبرى، وإنما انطلقت من الاقتصاد والمصالح العملية المباشرة. الحديث كان عن الفحم والصلب والطاقة والصناعات الأساسية، أي عن القطاعات التي تجعل التعاون أكثر فائدة من الصراع، وتجعل الحرب مكلفة على الجميع.

ومن هذه النقطة بدأت فكرة المؤسسات العابرة للحدود، التي تطورت لاحقًا بصورة تدريجية إلى الاتحاد الأوروبي.

الجانب الأهم في هذه التجربة لا يتعلق فقط

بما تحقق لاحقًا، وإنما بالقدرة على تخيل مستقبل مختلف عن الواقع القائم في ذلك الوقت. الأفكار الكبرى لا تبدأ عادة لحظة التنفيذ، بل تبدأ أولًا كنقاشات فكرية ونظرية تبدو أحيانًا بعيدة أو غير واقعية، ثم تأتي ظروف تاريخية تجعل تطبيقها ممكنًا. وكما قال نيلسون مانديلا: "تبدو الأشياء مستحيلة إلى أن تتحقق". هذا ينطبق على منطقتنا أيضًا. كثيرون ينظرون اليوم إلى أي حديث عن تكامل عربي أو مشرقي باعتباره طرحًا مثاليًا أو بعيدًا عن الواقع، خصوصًا في ظل حجم الانقسامات والحروب والأزمات الموجودة. لكن المشكلة أن البديل عن التفكير بالمستقبل هو البقاء داخل الحلقة نفسها بكل ما تحمله من أزمات واستنزاف.

ولهذا أعتقد أن المدخل الواقعي لأي مشروع إقليمي لا يبدأ بالشعارات السياسية الكبرى، وإنما بالمصالح الاقتصادية المشتركة: التجارة، والطاقة، والنقل، والمياه، وسلاسل الإمداد، والتعليم، والتكنولوجيا.

هذه الملفات يمكن أن تشكل قاعدة أولية لبناء مستويات أوسع من التعاون لاحقًا. حين تبدأ الدول بالشعور أن لديها مصالح مترابطة بصورة فعلية، يصبح التنسيق السياسي أسهل، ويتحول الاستقرار إلى مصلحة مشتركة بدل أن يبقى مجرد توازن هش بين الأزمات. الربط الاقتصادي لا يلغي الخلافات السياسية دفعة واحدة، ولا يحل الصراعات تلقائيًا، لكنه يخلق بيئة تجعل التعاون أكثر فائدة من الصدام، وتجعل الاستقرار خيارًا عمليًا يخدم الجميع، لا مجرد شعار سياسي يُطرح في الخطابات.

المحور السادس: الخليج، التحالفات، ومستقبل النظام الإقليمي

JPS

ما تطرحه حول الممرات والتكامل يقود إلى سؤال أعمق في العلاقات الدولية، يرتبط بنظرية التبعية وبحدود الاستقلالية في النظام العالمي. هل تسمح الولايات المتحدة، أو القوى الكبرى عمومًا، لدول المنطقة بأن تبني استقلالية استراتيجية حقيقية؟ فنحن نرى أن واشنطن نفسها لا ترتاح حتى لاستقلالية أوروبية كاملة، فضلًا عن استقلالية في الخليج أو المشرق. في ضوء ما حدث خلال السنوات الأخيرة، هل بدأت دول الخليج تراجع منطق الاعتماد الأحادي على الحماية الأمريكية؟

د. الرزاز

ما يجري في الخليج لا يمكن فهمه بوصفه خروجًا كاملًا من المظلة الأمريكية، لأن العلاقة مع الولايات المتحدة ما تزال تمتلك أبعادًا أمنية وعسكرية واقتصادية عميقة، لكن في الوقت نفسه هناك إدراك متزايد بأن العالم لم يعد يوفر الضمانات المطلقة التي كانت قائمة في مراحل سابقة. ولهذا بدأت تتشكل تدريجيًا مراجعة أوسع لطبيعة العلاقات والتحالفات الاستراتيجية. هذه التحولات قد لا تظهر بصورة مفاجئة أو دراماتيكية، لكنها واضحة في طريقة تفكير الدول وفي طبيعة التحركات

السياسية والاقتصادية التي نشهدها اليوم. أحد المؤشرات المهمة يتمثل في أن كثيرًا من الدول الخليجية لم تعد تعتمد على شريك دولي واحد فقط كما كان يحدث سابقًا، وإنما اتجهت نحو توسيع شبكة علاقاتها بصورة أكبر، سواء مع الصين، أو تركيا، أو أوروبا، أو باكستان، أو عدد من الدول الآسيوية الأخرى، إضافة إلى تعزيز العلاقات البينية داخل الخليج نفسه. هذا يعكس فهمًا متزايدًا بأن النظام الدولي أصبح أكثر تعددية، وأن الاعتماد الكامل على طرف واحد قد يتحول إلى نقطة ضعف في عالم سريع التغير.

ومن هنا يمكن فهم التحول التدريجي من منطق "التحالف الأحادي" إلى منطق "تنويع الشراكات". الفكرة هنا تشبه إلى حد كبير مبدأ تنويع مصادر الدخل اقتصاديًا. الدولة التي تعتمد على مصدر واحد تكون أكثر عرضة للاهتزاز عند أي أزمة أو تغير مفاجئ، بينما يمنحها التنويع قدرة أكبر على التكيف والمناورة. الأمر نفسه ينطبق على العلاقات الدولية. تنويع الشراكات والتحالفات يمنح الدول هامش حركة أوسع، ويقلل من احتمالية الارتهان الكامل لموقف أو قرار أو تحول في سياسات دولة واحدة.

وفي النهاية، هذا التحول لا يرتبط فقط بالسياسة الخارجية، وإنما بطريقة قراءة الدول لطبيعة العالم الجديد. البيئة الدولية أصبحت أكثر سيولة، والتحالفات أقل ثباتًا، والمصالح الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية باتت أكثر تشابكًا، ولذلك تحاول الدول بناء علاقات أكثر مرونة تسمح لها بالحفاظ على مصالحها في عالم يتغير بسرعة.

JPS

لكن الخليج نفسه ليس كتلة متجانسة بالكامل؛ فهناك اختلافات في الأولويات، وفي النماذج الاقتصادية، وفي طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لكل دولة. وفي الوقت نفسه، تمتلك دول الخليج فوائض مالية وصناديق سيادية وقدرات اقتصادية كبيرة تمنحها هامشًا واسعًا للحركة وإعادة التموضع. كيف تنظر إلى تأثير هذه العوامل على شكل العلاقات الخليجية ومستقبل الاستقرار الإقليمي؟

د. الرزاز

جزء مهم من فهم التحولات في الخليج يرتبط بطبيعة الاقتصادات الريعية نفسها، لأن الدول التي تمتلك موارد كبيرة ومستقرة نسبيًا تختلف في طريقة إدارتها للاقتصاد والعلاقة بين الدولة والمجتمع عن الدول التي تعتمد بصورة أكبر على الإنتاج المحلي والضرائب التقليدية.

في الحالة الخليجية، وفّرت الموارد النفطية والمالية لعقود قدرة عالية على الاستثمار وبناء البنية التحتية وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة، كما منحت هذه الدول هامشًا واسعًا في إدارة سياساتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. الثروات الوطنية الكبيرة والصناديق السيادية توفر هامشاً هائلاً لدول الخليج

للخروج من الأزمة نحو التعافي عبر الإنفاق على المشاريع والمواطنين.
لكن في المقابل، فإن التحولات العالمية الحالية - سواء في الاقتصاد أو الطاقة أو التكنولوجيا أو الأمن - تدفع الجميع إلى إعادة التفكير في كيفية المحافظة على الاستقرار والاستدامة على المدى البعيد.
ولهذا نرى اليوم اهتمامًا أكبر بملفات التنويع الاقتصادي، والاستثمار في التكنولوجيا والطاقة الجديدة والخدمات اللوجستية، إضافة إلى تنويع العلاقات الدولية وبناء شراكات متعددة، لأن العالم نفسه أصبح أكثر تعقيدًا وأقل استقرارًا من السابق.
كما أن طبيعة التحديات الإقليمية الحالية تجعل فكرة الاستقرار الإقليمي أكثر أهمية للجميع. فحالة السيولة والصراعات الممتدة في المنطقة أثبتت أن انهيار الدول أو استمرار الفوضى لا ينعكس على دولة واحدة فقط، بل يمتد أثره إلى الإقليم كله اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا.
لذلك أعتقد أن المرحلة المقبلة ستدفع بدرجة أكبر نحو البحث عن صيغ تعاون وتنسيق أكثر مرونة، قائمة على المصالح المشتركة والاستقرار والتنمية، بدل الاكتفاء بإدارة التنافسات التقليدية. وفي النهاية، قدرة أي دولة على التكيف مع التحولات العالمية لن تعتمد فقط على حجم الموارد التي تمتلكها، بل أيضًا على قدرتها على بناء رؤية طويلة المدى، وتنويع خياراتها، والاستثمار في الاستقرار الداخلي والإقليمي معًا.

JPS

إذا وسعنا العدسة إلى مستقبل المنطقة، فهل نحن أمام نظام إقليمي تهيمن عليه قوة واحدة عبر دمج إسرائيل وطرح فكرة "السلام عبر الازدهار"، أم أمام محاور إقليمية متنافسة، أم أمام مرحلة طويلة من السيولة؟ وما الذي يمكن للعرب فعله حتى لا يبقوا مجرد ساحات تتقاطع فيها مشاريع إيران وتركيا وإسرائيل والقوى الكبرى؟

د. الرزاز

لا يمكن بناء سلام حقيقي فوق منطق الهيمنة والسيطرة. أي سلام مستدام يحتاج إلى قدر من العدالة والتكامل والاعتراف المتبادل، وإلى وجود شريك يتعامل مع المنطقة بوصفها فضاءً للتعاون والمصالح المشتركة، لا مجرد مساحة لإعادة الترتيب وفق حسابات القوة. ولهذا أعتقد أن الحديث عن "السلام والازدهار" يبقى محدودًا ما دامت المقاربة السائدة تقوم على منطق أمني أو كولونيالي يرى المنطقة من زاوية السيطرة وإدارة التوازنات فقط. لو وُجد فعلًا مشروع إقليمي قائم على العدالة واحترام حقوق الشعوب وبناء تكامل اقتصادي وتنموي حقيقي، لكان ذلك أفضل للجميع، لأن الاستقرار طويل المدى لا يمكن أن يقوم على الإخضاع أو فرض الوقائع بالقوة وحدها. لكن الواقع الحالي ما يزال بعيدًا عن هذا التصور، على الأقل في المدى المنظور.

وفي الوقت نفسه، هناك حقيقة أساسية يجب التعامل معها بواقعية: القوى الإقليمية الكبرى الموجودة اليوم لن تختفي من المشهد. إيران ستبقى، وتركيا ستبقى، ومن المرجح أن إسرائيل ستبقى أيضًا كدولة عنصرية كولونيالية، وهذه القوى ستظل جزءًا من معادلات المنطقة خلال المستقبل القريب والمتوسط.

وفي النهاية، الأسماء أو النماذج النظرية ليست هي القضية الأساسية. سواء جرى الحديث عن ديمقراطية غربية أو عن نموذج تنموي مختلف كما في بعض التجارب الآسيوية، فإن المعيار الحقيقي يتعلق بوجود مؤسسات قادرة على الاستجابة للناس، وعلى منع حدوث فجوة واسعة بين السلطة والمجتمع. الناس في النهاية لا تبحث عن الشعارات بقدر ما تبحث عن النتائج: دولة قادرة على تقديم الخدمات، وبناء الاقتصاد، وحماية المجتمع، وإدارة الأزمات قبل أن تتحول إلى انهيارات كبرى. وهذا يقود إلى نقطة مهمة تتعلق بدور المواطن نفسه. الاستقرار والتكامل الإقليمي لا يمكن أن يكونا مشروعًا فوقيًا فقط، وإنما يحتاجان أيضًا إلى شعور شعبي بأن التعاون يخدم مصالح الناس وحياتهم اليومية.

التجربة الأوروبية، رغم كل أزماتها الحالية، تقدم مثالًا مهمًا على ذلك. مع الوقت تشكلت

قناعة لدى قطاعات واسعة بأن التكامل الاقتصادي والسياسي وفر درجة أعلى من الاستقرار والفرص مقارنة بتاريخ طويل من الصراعات الأوروبية. حتى في بريطانيا، بعد "بريكست"، بدأ جزء كبير من الأجيال الشابة يشعر أن الخروج من الاتحاد الأوروبي لم يكن بالضرورة الخيار الأفضل لمستقبله الاقتصادي والسياسي. وهذه التحولات لا تُصنع بقرار سياسي فوقي فقط، وإنما عبر تراكم التجارب والمصالح والشعور العام بما يحقق منفعة حقيقية للمجتمع على المدى الطويل. المدخل الأكثر واقعية للعرب اليوم ليس انتظار توافق سياسي شامل، بل بناء مصالح اقتصادية مشتركة، وحماية ما تبقى من الدولة الوطنية، ومنع تحول الدول الهشة إلى ساحات مفتوحة لمشاريع الآخرين.

JPS

إذا أردنا تلخيص هذه الفكرة في بعدها العربي، هل يمكن القول إن المرحلة المقبلة تستدعي إعطاء أولوية أكبر لبناء المصالح الاقتصادية المشتركة عربيًا، خصوصًا في ظل انتقال العالم نحو التنافس الاقتصادي والجيواقتصادي؟ وهل يمكن أن يشكل ذلك مدخلًا لتحسين العلاقات السياسية العربية أيضًا؟

د. الرزاز

الجواب المختصر: نعم، بالتأكيد. وأعتقد أن المنطقة بدأت تُظهر بالفعل بعض المؤشرات على هذا التحول، حتى في الملفات الأكثر حساسية وتعقيدًا. خذ الحالة السورية مثلًا. في بداية الأزمة السورية والربيع العربي قبل عشر أو خمس عشرة سنة، شهدنا اصطفافات عربية حادة، وربما اتجهت بعض الدول بصورة أوسع إلى دعم أطراف متنافسة بهدف إضعاف أطراف أخرى أو إفشالها. والنتيجة كانت انهيار الدولة وفشلها الكامل.

جزء من هذا السلوك ما يزال حاضرًا عند بعض الدول ، لكن في المقابل ظهر إدراك عربي متزايد بأن استمرار انهيار الدول لا يخدم أحدًا، وأن الفراغ الناتج عن تفكك الدولة يفتح المجال لتدخلات إقليمية ودولية أوسع، سواء من إيران أو تركيا أو إسرائيل أو غيرها. ولهذا نرى اليوم ميلًا أكبر، ولو بصورة تدريجية، نحو دعم فكرة الحفاظ على الحد الأدنى من الدولة الوطنية ومؤسساتها، حتى مع استمرار الخلافات حول طبيعة الأنظمة السياسية أو أساليب الحكم أو شكل التسويات المطلوبة.

برأيي، هذا يعكس درجة أعلى من الواقعية والنضج السياسي مقارنة بمراحل سابقة. هناك فهم متزايد بأن الفوضى الشاملة لا تنتج مكاسب مستقرة لأي طرف، وأن وجود دولة ضعيفة لكنها قابلة للاستقرار يبقى أقل كلفة بكثير من انهيار كامل يفتح الباب أمام صراعات ممتدة وتدخلات لا تنتهي. وإذا قارنا ما جرى في سوريا بما حدث سابقًا في اليمن، أو بما يحدث اليوم في السودان، سنلاحظ أن هناك وعيًا عربيًا متزايدًا بخطورة تفكك الدول وتحولها إلى ساحات مفتوحة للصراع.

هذه الأزمات لم تبقَ محصورة داخل حدودها

الوطنية، وإنما امتدت آثارها إلى المنطقة كلها، سواء عبر اللجوء، أو التهديدات الأمنية، أو التكاليف الاقتصادية، أو اتساع التدخلات الخارجية. ولهذا بدأت تتشكل قناعة تدريجية بأن الحفاظ على الدولة، حتى مع الحاجة إلى الإصلاح والتغيير، أصبح أولوية أساسية للاستقرار الإقليمي نفسه، لأن انهيار المؤسسات لا ينتج فراغًا محليًا فقط، وإنما يعيد تشكيل التوازنات الإقليمية بطريقة أكثر خطورة وتعقيدًا.

لهذا أعتقد أن التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة، وعلى مشاريع الربط والتكامل والطاقة والتجارة والبنية التحتية، قد يكون المدخل الأكثر واقعية لبناء تعاون عربي أوسع في المرحلة المقبلة. لأن المصالح الاقتصادية، حين تصبح متشابكة، تخلق تدريجيًا حوافز للاستقرار والتنسيق السياسي أيضًا.

المحور السابع: الأردن في ظل التحولات العالمية والإقليمية

JPS

في ضوء كل هذه التحولات العالمية والإقليمية، من الحرب إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتغير موقع الدولة في النظام الدولي، ما السؤال الأول الذي يجب أن يطرحه الأردن على نفسه؟ هل يبدأ من البحث عن دور إقليمي، أم من تحصين الداخل وبناء نموذج استقرار قادر على التكيف؟

د. الرزاز

بالنسبة للأردن، الاستقرار ليس مجرد وضع قائم نحاول الحفاظ عليه، وإنما رأس مال استراتيجي يمكن البناء عليه إذا جرى تحويله إلى مؤسسات أكثر فاعلية، وثقة داخلية، وفرص اقتصادية حقيقية.

أي دولة لا تمتلك حدًا معقولًا من الاستقرار السياسي والمؤسسي والاجتماعي ستجد صعوبة كبيرة في بناء اقتصاد قادر على النمو، أو في جذب الاستثمار، أو في تطوير نموذج مستدام للمستقبل. ومن هذه الزاوية، يمتلك الأردن عناصر قوة مهمة يجب التعامل معها باعتبارها قاعدة للبناء لا مجرد معطى ثابت. لدينا مؤسسات تراكمت عبر عقود، ولدينا تقاليد سياسية وإدارية راسخة نسبيًا، ولدينا مؤسسة العرش التي لعبت دورًا محوريًا في الحفاظ على استقرار الدولة وأرست أعرافاً في التسامح وسط إقليم مليء بالاضطرابات والتحولات.

كما توجد بنية مؤسساتية قائمة على مستوى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ورغم الملاحظات التي قد يطرحها المواطن أحيانًا حول الأداء أو الفاعلية أو مستوى الإنجاز، فإن وجود هذه المؤسسات واستمرارها بحد ذاته أصبح عنصرًا استراتيجيًا مهمًا، خصوصًا حين ننظر إلى ما جرى في عدد من دول الإقليم خلال السنوات الماضية.

لكن الحفاظ على الاستقرار لا يعني الاكتفاء بالحفاظ على الوضع القائم، وإنما العمل على تعزيزه وتطويره بصورة مستمرة، لأن

المرحلة المقبلة تبدو مليئة بصدمات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية على المستوى العالمي والإقليمي. وهنا يبرز السؤال الأهم: كيف نحول الاستقرار من حالة دفاعية إلى عنصر قوة وقدرة على البناء؟

برأيي، تبدأ الإجابة من التماسك الداخلي والوحدة الوطنية. أي دولة تتعرض لاهتزازات داخلية عميقة تصبح أكثر عرضة للضغوط الخارجية، ولمحاولات الإضعاف أو التفتيت أو فرض الأجندات عليها من الخارج.

ولهذا فإن بناء الثقة الداخلية وتعزيز الشعور بالمواطنة المشتركة لا يتعلقان بالشعارات السياسية فقط، وإنما يرتبطان بصورة مباشرة بالأمن الوطني والاستقرار طويل المدى. وحين تمتلك الدولة هذا القدر من المتانة الداخلية، تصبح أكثر قدرة على بناء نموذج اقتصادي واستثماري تنافسي، وعلى تقديم نفسها باعتبارها مساحة مستقرة وقابلة للعمل وسط بيئة إقليمية مضطربة.

وأذكر هنا مثالًا لافتًا بالنسبة لي. سمعت مؤخرًا أن إحدى المؤسسات الدولية الكبرى، التي واجهت ضغوطًا مالية وسياسية كبيرة على المستوى العالمي، قررت نقل جزء مهم من عملياتها إلى الأردن. وحين سُئل المسؤولون عن السبب، كان الجواب واضحًا: البحث كان عن دولة تمتلك بيئة مستقرة آمنة قادرة على الاستمرار والتنسيق والعمل المؤسسي وسط هذا القدر من الاضطراب العالمي.

هذا النوع من الثقة لا يُبنى بسرعة، وإنما يتشكل عبر تراكم طويل من الاستقرار واستمرار المؤسسات والقدرة على إدارة الأزمات. ولهذا أعتقد أن الاستثمار في الاستقرار وبناء المؤسسات لا يقل أهمية عن أي ملف اقتصادي أو استثماري آخر، لأن

> ***الدولة التي ستنجح خلال السنوات المقبلة لن تكون فقط الدولة التي تمتلك موقعًا جغرافيًا مهمًا أو موارد مالية كبيرة، وإنما الدولة القادرة على فهم مجتمعها، وبناء مؤسسات تتعلم وتصحح أخطاءها بصورة مستمرة، وتحول الاستقرار من حالة دفاعية إلى منصة للإنتاج والدور الإقليمي الفاعل.***

الاقتصاد نفسه يحتاج إلى بيئة مستقرة وقابلة للتوقع حتى يستطيع النمو. الأردن خلال السنوات الماضية حاول أن يتحرك عبر مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي والإداري، وهذه المسارات تبقى ضرورية ومهمة، حتى لو لم تكن النتائج بالمستوى الذي كان يأمله المواطن، خصوصًا في ظل الظروف الإقليمية والدولية المعقدة.

لكن المشكلة تظهر حين يتحول التقييم أو النقد إلى حالة من الإحباط الكامل، أو إلى دعوات للتراجع وإغلاق الملفات بدل تطويرها. أحيانًا، عندما لا تتحقق النتائج بالسرعة المتوقعة، يظهر اتجاه يعتبر أن المشروع بأكمله فشل،

وأن الحل هو العودة إلى الوراء. وبرأيي، هذا استنتاج يحمل قدرًا كبيرًا من الخطورة، لأن الإصلاح والتحديث بطبيعتهما مسار تراكمي طويل، وليس عملية سريعة تظهر نتائجها الكاملة خلال فترة قصيرة، خصوصًا في منطقة تعيش هذا الحجم من الاضطرابات والتحديات.

JPS

في السنوات الماضية، تحرك الأردن ضمن مسارات التحديث السياسي والاقتصادي والإداري. لكن هناك اليوم سؤالًا حساسًا: كيف نراجع التجربة ونقيّم سرعتها وأدواتها من دون أن تتحول المراجعة إلى تراجع؟ كيف نميز بين تعديل المسار وبين العودة إلى نقطة البداية؟

د. الرزاز

أنا دائمًا أميز بين "الوجهة" و"السرعة". الوجهة تمثل الهدف الاستراتيجي الذي تتفق عليه الدولة والمجتمع على المدى الطويل: بناء دولة حديثة، أكثر مؤسسية، وأكثر قدرة على المشاركة والتطور والاستجابة للتحولات القادمة. هذه الوجهة يجب أن تبقى واضحة وثابتة، حتى عندما نواجه صعوبات أو تباطؤًا في بعض المراحل.

أما السرعة والأدوات، فهذه مسائل قابلة للمراجعة والتعديل بحسب الظروف والنتائج والتحديات التي تظهر خلال الطريق. أي مشروع إصلاحي أو تحديثي يمر بطبيعته بمراحل متفاوتة، وقد تضطر الدولة أحيانًا إلى التدرج أو إعادة ترتيب الأولويات أو تعديل بعض السياسات وفق المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية.

الفكرة هنا تشبه إلى حد كبير رحلة طويلة نحو هدف واضح. أحيانًا تضطر إلى تغيير المسار الجزئي أو الالتفاف حول عقبة معينة أو تخفيف السرعة بسبب المخاطر الموجودة، لكن هذا لا يعني أنك غيّرت الاتجاه أو تخلّيت عن الهدف الأساسي. المشكلة تبدأ حين تتحول الصعوبات المرحلية إلى مبرر للتراجع الكامل عن المشروع نفسه. هناك فرق كبير بين التعثر المؤقت داخل مسار طويل، وبين الدخول في حالة من الدوران المستمر التي تعيدك في كل مرة إلى نقطة البداية.

أي عملية تحديث حقيقية تحتاج إلى نفس طويل وإلى قدرة على التراكم. النتائج لا تظهر دائمًا بسرعة، خصوصًا في الدول التي تعمل داخل بيئات إقليمية مضطربة أو تواجه ضغوطًا اقتصادية وسياسية مستمرة. ولهذا أعتقد أن الأهم ليس غياب الأخطاء أو التحديات، وإنما امتلاك القدرة على التعلم والتعديل والاستمرار من دون فقدان الاتجاه العام. الدول التي تنجح في النهاية ليست الدول التي لا تواجه أزمات، بل الدول التي تستطيع إدارة هذه الأزمات من دون أن تفقد بوصلتها الاستراتيجية.

ما نحتاجه هو الصبر والتقييم وإعادة النظر في الأدوات والسرعات، لا التراجع عن الوجهة نفسها. قد نكون أحيانًا متفائلين أكثر من اللازم في تقدير سرعة التحولات، مثل الاعتقاد أننا نستطيع بناء حياة حزبية ناضجة خلال سنوات

قليلة، أو جذب استثمارات ضخمة في بيئة إقليمية عالية المخاطر وعدم اليقين. لكن هذا لا يعني أن الاتجاه خاطئ.

JPS

في التحديث الاقتصادي، ومع صعود الممرات وخطوط الإمداد وسكك الحديد والمشاريع الإقليمية، ما الأولوية الأردنية؟ كيف يمكن للأردن أن يتحول من ممر عبور إلى عقدة إنتاج وخدمات وربط اقتصادي حقيقية؟

د. الرزاز

الأولوية الأساسية بالنسبة للأردن، برأيي، هي ألا يتحول إلى مجرد "خط عبور" داخل المشاريع الإقليمية والدولية الجديدة. هناك فرق كبير بين أن تكون دولة تمر عبرها خطوط الطاقة والبضائع والممرات اللوجستية، وبين أن تتحول إلى مركز اقتصادي وإنتاجي وخدمي حقيقي داخل هذه الشبكات.

إذا كانت الممرات وخطوط الإمداد ستمر عبر الأردن، فمن الضروري أن ينعكس ذلك بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني، وعلى فرص العمل، وعلى سلاسل الإنتاج المحلية، وعلى المجتمعات التي تقع ضمن هذه المشاريع. الفكرة لا تتعلق فقط بمرور الخطوط فوق الجغرافيا الأردنية، وإنما بكيفية تحويل هذا الموقع إلى قيمة مضافة حقيقية للدولة والمجتمع. الدول التي تستفيد فعلًا من الممرات الاقتصادية ليست الدول التي تسمح بالعبور فقط، وإنما الدول التي تبني حول هذه الممرات صناعات وخدمات ومراكز لوجستية واستثمارات وبنية تحتية قادرة على خلق نشاط اقتصادي مستدام. ولهذا يصبح من المهم التفكير في كيفية ربط هذه المشاريع بالاقتصاد المحلي، وبالتعليم والتدريب وسوق العمل، وبالقطاع الصناعي والخدمي، حتى لا تبقى الفوائد محصورة في الرسوم أو العوائد المحدودة قصيرة المدى.

وفي الوقت نفسه، يجب الانتباه إلى مسألة تنويع الشبكات والممرات وعدم الارتهان لمسار واحد أو جهة واحدة. الدولة التي تعتمد على خط واحد أو على شريك واحد تصبح أكثر هشاشة أمام التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية. أما حين تمتلك الدولة خيارات متعددة وشبكات متنوعة، فإن قدرتها على المناورة تصبح أكبر، وتكون أقل عرضة للضغط أو التعطيل عند أي أزمة إقليمية أو دولية.

لهذا أعتقد أن المطلوب في المرحلة المقبلة ليس فقط الانخراط في مشاريع الممرات الإقليمية، وإنما امتلاك رؤية واضحة لكيفية تحويل الموقع الجغرافي الأردني إلى عنصر قوة اقتصادية واستراتيجية طويلة المدى، بحيث يصبح الأردن جزءًا فاعلًا في هذه الشبكات، لا مجرد مساحة تمر عبرها مشاريع الآخرين.

JPS

وفي التحديث الإداري، إذا أردنا اختيار مفتاح واحد للمرحلة المقبلة، هل يكون الرقمنة، أم إعادة الهيكلة، أم بناء آليات تجعل صوت

المواطن يصل إلى المؤسسة وتحوّل الثقة إلى علاقة قابلة للقياس والمساءلة؟

د. الرزاز

بالنسبة لي، جوهر التحديث الإداري لا يقتصر على الرقمنة أو إعادة هيكلة المؤسسات أو تغيير المسميات الإدارية، رغم أهمية هذه الجوانب. القضية الأعمق تتعلق بطبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسة العامة: هل يشعر المواطن فعلًا أن صوته يصل؟ وهل تدرك المؤسسات أنها خاضعة للمساءلة أمام الناس؟

أي عملية تحديث إداري لا تبني قنوات حقيقية للتواصل والمحاسبة والثقة ستبقى محدودة الأثر، لأن الثقة بين المجتمع والدولة لا تُصنع بالشعارات أو الحملات الإعلامية، وإنما تتشكل حين يشعر المواطن أن شكواه تُتابع، وأن أداء المؤسسات يمكن قياسه ومحاسبته بصورة واضحة. حين يرى الناس، مثلًا، أن مؤسسة معينة استقبلت آلاف الشكاوى وعالجت معظمها بفعالية، بينما عجزت مؤسسة أخرى عن القيام بالدور نفسه، يبدأ الشعور بالتشكل بأن هناك نظامًا يعمل بالفعل، وأن الأداء ليس متروكًا للعشوائية أو المزاجية. وهذه النقطة بحد ذاتها مهمة جدًا في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

أما حين تغيب هذه الجسور، فإن حتى الإنجازات الحقيقية قد تفقد تأثيرها، لأن الفجوة النفسية والمعرفية بين المجتمع والمؤسسات تصبح أحيانًا أكبر من الواقع نفسه. الناس لا تحكم فقط على ما يُنجز، وإنما على مدى شعورها بأن الدولة قريبة منها وتفهم مشكلاتها وتستجيب لها. ولهذا أعتقد أن جوهر الإصلاح الإداري في المرحلة المقبلة يجب أن يركز على بناء مؤسسات تسمع الناس، وتتفاعل معهم، وتمتلك آليات واضحة للمحاسبة والشفافية والتقييم المستمر.

وفي النهاية، الدولة التي ستنجح خلال السنوات المقبلة لن تكون فقط الدولة التي تمتلك موقعًا جغرافيًا مهمًا أو موارد مالية كبيرة، وإنما الدولة القادرة على فهم مجتمعها، وبناء مؤسسات تتعلم وتصحح أخطاءها بصورة مستمرة، وتحول الاستقرار من حالة دفاعية إلى منصة للإنتاج والدور الإقليمي الفاعل.

وهذا، برأيي، هو التحدي الحقيقي أمام الأردن: الحفاظ على الاستقرار، وفي الوقت نفسه تحويل هذا الاستقرار إلى عنصر قوة قادر على إنتاج الثقة والتنمية والدور الإقليمي، لا الاكتفاء باعتباره وضعًا يجب الدفاع عنه فقط.

JPS

كل هذه التحولات لا تبدو اقتصادية أو سياسية فقط، بل تمس شعور الإنسان نفسه بالأمان والمعنى والاستقرار. هل تعتقد أن العالم يعيش أيضًا أزمة نفسية وحضارية، وليس فقط أزمة نظام دولي؟

د. الرزاز

كثير من النقاشات السياسية والاقتصادية

تركز على الأرقام والمؤشرات والتحالفات وموازين القوة، لكنها تتجاهل أحيانًا أن هناك إنسانًا يعيش وسط كل هذه التحولات ويحاول أن يفهم مكانه في عالم يتغير بسرعة هائلة.

جزء كبير من أزمة العالم اليوم يرتبط بتصاعد الشعور بعدم اليقين. الإنسان بدأ يشعر أن العناصر التي كانت تمنحه الإحساس بالاستقرار أصبحت أقل ثباتًا: الوظيفة، والطبقة الوسطى، والهوية الاجتماعية، وحتى صورة المستقبل نفسها.

في العقود الماضية، كان هناك نوع من الوعد الضمني داخل كثير من المجتمعات: إذا تعلم الإنسان وعمل واجتهد، فسيحصل على فرصة لحياة مستقرة ولمستقبل أفضل من الجيل السابق. اليوم، هذا الوعد يبدو أضعف بكثير في نظر قطاعات واسعة من الناس، سواء بسبب التحولات الاقتصادية، أو التطور التكنولوجي السريع، أو الأزمات السياسية والحروب، أو اتساع الفجوات الاجتماعية.

ولهذا نرى تصاعدًا في مشاعر القلق والغضب وفقدان الثقة، إضافة إلى صعود الشعبوية والتوترات الهوياتية، خصوصًا بين فئات الشباب التي تشعر أحيانًا أن العالم يتحرك بسرعة أكبر من قدرتها على اللحاق به أو فهمه. التكنولوجيا نفسها، رغم الفوائد الهائلة التي قدمتها، ساهمت في بعض الأحيان في تعميق هذا الشعور. العالم أصبح أسرع وأكثر ضغطًا، وحياة الناس دخلت في حالة من المقارنة المستمرة، سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو نفسيًا. كما أن كثيرًا من الروابط الاجتماعية التقليدية تراجعت أو أصبحت أضعف من السابق. وأصبح المواطن يشعر بمزيد من التهميش، «يفضفض» عن نفسه على مواقع التواصل الاجتماعي ولكن لا يشارك في الحياة العامة.

ولهذا أعتقد أن العالم يعيش اليوم أزمة معنى بقدر ما يعيش أزمة سياسة أو اقتصاد. الناس تسأل بصورة متزايدة: ما معنى العدالة؟ ما معنى التقدم؟ ما هو دور الإنسان داخل هذا العالم المتغير؟ وما الذي يمكن أن يمنح الأفراد شعورًا حقيقيًا بالأمان والانتماء والثقة بالمستقبل؟

وفي النهاية، أي نظام سياسي أو اقتصادي يفقد قدرته على منح الناس حدًا معقولًا من الكرامة والاستقرار والأمل سيواجه، عاجلًا أم آجلًا، أزمة عميقة، حتى لو بدا قويًا من الخارج أو حقق أرقامًا اقتصادية كبيرة. الاستقرار الحقيقي لا يُقاس فقط بالنمو أو بالقوة العسكرية أو بحجم النفوذ، وإنما أيضًا بقدرة المجتمع على الحفاظ على تماسكه النفسي والاجتماعي، وبقدرة الإنسان على الشعور أن له مكانًا ودورًا ومستقبلًا داخل هذا العالم.

التحليلات

إيران وتراكم الخسائر: الجمهورية الإسلامية في اليوم التالي للحرب

محجوب الزويري

أستاذ سياسة وتاريخ الشرق الاوسط المعاصر. استاذ زائر في معهد الدوحة للدراسات العليا ، محرر علمي في الموسوعة العربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، مؤسس ورئيس تحرير المجلة العلمية المحكم دراسات الخليج Journal of Gulf Studies, والمحرر لسلسلة كتاب إعادة تصور العلوم الاجتماعية والانسانية في/ من الشرق الاوسط Reimagining Social Sciences and Humanities in and from the Middle East هو زميل أول غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في قطر.تركّز دراساته وابحاثه على قضايا إيران والشرق الأوسط ومستقبل العلوم الاجتماعية والإنسانية في التعليم العالي.

يشهد النفوذ الإيراني في الإقليم مرحلة تآكل متسارع على مستويات متعددة. ليس فجأة، وليس بقرار خارجي وحده، بل بوصفه محصلة تراكمات قرّرتها طهران بنفسها حين اختارت أن تكون جزءاً من المعادلة الإقليمية بأسلوب أثبت أن تكلفته تفوق عائده. ففي ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ خسرت طهران نفوذها بشكل كامل في سوريا، وتبع ذلك تراجع تدريجي في قوة حزب الله السياسية وخسارة الصف الأول من قيادته السياسية والعسكرية، وأما الميليشيات العراقية ومعها حركة أنصار الله الحوثيين فتواجه حالة من الضبابية الاستراتيجية وعدم اليقين بشأن مستقبل أدوارها الإقليمية. فكيف وصل مشروع امتد عقوداً إلى هذا المنعطف؟

تجادل هذه المقالة بأن ما تواجهه إيران بعد الحرب لا يقتصر على خسائر عسكرية أو تراجع في شبكة الحلفاء، وإنما يتمثل في انتقال أعمق من مرحلة النفوذ الرخيص سياسيًا ورمزيًا إلى مرحلة النفوذ المكلف أمنيًا واقتصاديًا وداخليًا. فقد كانت طهران لعقود قادرة على تحويل خطاب المقاومة والمظلومية إلى رأسمال إقليمي واسع، لكنها تجد نفسها اليوم أمام معادلة مغايرة: شبكة نفوذ تتطلب موارد أعلى، وشرعية رمزية أضعف، وبيئة إقليمية أكثر استعدادًا لمحاسبة كلفة الدور الإيراني.

من نعمة النفوذ إلى تكلفته

قبل عام 2011، كانت إيران تتمتع بما يمكن تسميته «نعمة النموذج»؛ فهي التي تواجه قوى الاستكبار وتحمل راية المظلومين، بينما الأنظمة العربية المجاورة تُضاف إلى سجل المظالم لا إلى سجل المقاومة. كانت هذه المعادلة تُدار بأقل قدر من التكلفة وأكبر قدر من الأثر السياسي، عبر أدوات القوة الناعمة التي صنعت لطهران حضوراً إقليمياً يفوق ما

تستطيع تحقيقه بالقوة العسكرية المباشرة. القنوات الفضائية المدعومة، والمنظمات الثقافية، والحضور الديني في المدارس والحسينيات، كلها كانت أدوات تشكيل نفوذ بكلفة زهيدة وعمق بالغ. كانت قوة إيران في تلك المرحلة قائمة على قدرتها على إنتاج معنى سياسي يتجاوز حدودها، أكثر من اعتمادها على الانتشار العسكري المباشر. لذلك بدا نفوذها واسعًا قياسًا بحجم الموارد التي أنفقتها عليه.

ثم جاء الربيع العربي ليكسر هذه المعادلة من الداخل. فجأة ظهرت في الميدان قوى تتبنى الخطاب ذاته: الدفاع عن المظلوم ومواجهة الطغيان. لكن الحركات الشعبية العربية تبنت خطاب التغيير بصورة مستقلة عن النموذج الإيراني، في تونس و القاهرة و وبنغازي وصنعاء. وجدت إيران نفسها أمام تحدٍّ لا يأتيها من خارج المنظومة بل من داخل جمهورها الذي ادّعت تمثيله. كان الموقف الإيراني حاسماً في تحديد المآلات، فحين اختارت طهران الوقوف مع نظام الأسد ضد شعبه، ووصفت الحراك السوري بأنه مؤامرة موجهة خارجياً بينما أسمت غيره «صحوة إسلامية»، ما عزز الانطباع الإقليمي بأن البعد المذهبي بات يتقدم على الخطاب الثوري العابر للحدود. وبذلك خسرت ما بنته بصبر من رصيد اعجاب ومؤازرة لدى الرأي العام العربي. لم يؤدِ الربيع العربي إلى إضعاف إيران عسكريًا بقدر ما ساهم في تآكل صورتها الرمزية لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، لكنه جرّدها من أثمن ما تملك: صورتها. وحين فقدت الصورة، فقدت معها أداةً لا تُعوَّض بالمال ولا بالسلاح. هنا وقعت نقطة التحول الأولى. لم تعد إيران قادرة على الجمع بين خطاب نصرة المستضعفين ودعم نظام يواجه انتفاضة شعبية واسعة. ومع انتقالها من الاستثمار في الرمز إلى الدفاع عن الحليف، انتقل نفوذها من حقل الشرعية إلى حقل القوة الصلبة. كان ذلك التحول بداية ارتفاع الكلفة: كلفة مالية في سوريا، وكلفة مذهبية في المجال العربي، وكلفة سياسية في صورتها لدى الرأي العام.

سوريا: خسارة العمق لا خسارة الحليف فقط

ثم جاء الثامن من ديسمبر 2024. فسقوط نظام الأسد لم يكن خسارة حليف، بل كان اختراقاً في صميم البنية الإقليمية التي بنتها إيران على مدى أربعة عقود. مثّلت سوريا الحلقة المركزية في البنية اللوجستية والاستراتيجية للنفوذ الإيراني الإقليمي؛ عبرها كانت تتدفق الأسلحة إلى لبنان، ومن خلالها كان ما يُعرف ب «محور المقاومة» يحافظ على اتصاله الجغرافي من طهران إلى البحر المتوسط. وتشير التقديرات إلى أن إيران أنفقت ما يزيد على ثلاثين مليار دولار في سوريا على مدى سنوات الحرب، فضلاً عن آلاف المقاتلين الذين سقطوا على أرضها. خسارة كل هذا الاستثمار دفعةً واحدة تعني أن الخريطة تغيرت، وأن النفوذ الإيراني في المشرق العربي بات محاصراً جغرافياً للمرة الأولى منذ عقود. وفي السياق ذاته، خرج

حزب الله من مواجهاته وقد دفع ثمناً بالغاً من قيادته وقدراته التنظيمية، فيما تجد الميليشيات العراقية نفسها في حالة من عدم اليقين الاستراتيجي، بين ضغوط داخلية تطالبها بإعادة تعريف دورها وضغوط خارجية تُضيّق خياراتها.

أهمية سوريا هنا لا تنبع من كونها حليفًا سياسيًا لطهران فحسب، وإنما من كونها كانت البنية التحتية الجغرافية للمشروع الإقليمي الإيراني. خسارة دمشق تعني أن محور النفوذ

> ***تجادل هذه المقالة بأن ما تواجهه إيران بعد الحرب لا يقتصر على خسائر عسكرية أو تراجع في شبكة الحلفاء، وإنما يتمثل في انتقال أعمق من مرحلة النفوذ الرخيص سياسيًا ورمزيًا إلى مرحلة النفوذ المكلف أمنيًا واقتصاديًا وداخليًا.***

فقد طريقه البري الأكثر حساسية، وأن حزب الله لم يعد يستند إلى العمق ذاته، وأن العراق لم يعد حلقة ضمن مجال متصل بقدر ما أصبح ساحة ضغط وتعويض. بهذا المعنى، خسرت إيران جغرافيا النفوذ قبل أن تخسر أدواته.

حين يتحول النفوذ إلى عبء: الحلفاء واستراتيجية الصمود

تكشف الحرب أن شبكة الحلفاء التي منحت إيران لعقود قدرة على الردع غير المباشر تحولت جزئيًا إلى عبء سياسي وأمني. فحزب الله خرج من المواجهات وقد تراجعت قدرته على المبادرة واتسعت القيود اللبنانية على حركته. والميليشيات العراقية تواجه ضغطًا مزدوجًا بين ارتباطها العقائدي والسياسي بطهران وبين كلفة تحويل العراق إلى ساحة مفتوحة للردود الأمريكية والإسرائيلية. أما الحوثيون، فرغم احتفاظهم بقدرة عالية على الإرباك في البحر الأحمر، فإن دورهم بات يضع إيران أمام معادلة أكثر تعقيدًا: كل توسع في وظيفة الوكيل يرفع القدرة على التعطيل، لكنه يرفع كذلك كلفة العزل والضغط الدولي.

بعد تراجع جزء كبير من أدوات النفوذ الهجومي، انتقلت إيران إلى منطق دفاعي يقوم على توسيع كلفة الضغط عليها. ففي الحروب المتلاحقة التي جاءت في سياق تطورات السابع من أكتوبر 2023، حيث تلقت إسرائيل أكبر هجوم عسكري من لاعب أدنى من الدولة منذ احتلالها لفلسطين في العام 1948، فمن "حرب الاثني عشر يومًا" في يونيو/حزيران 2025 إلى "حرب الأربعين يومًا" في فبراير 2026، حيث تم تدمير قدرات نووية وعسكرية وبنى تحتية واغتيال قادة وكُشفت شبكات، ظل النظام متماسكًا. لا لأنه لا يُهزم، بل لأنه أتقن معادلة مختلفة: أن يجعل الهزيمة باهظة على الجميع. حين أُغلق مضيق هرمز، لم يكن ذلك تكتيكيًا، بل رسالة استراتيجية مفادها أن ثمن الانهيار الإيراني سيدفعه العالم كله وإن بمستويات، ذلك أن ما يقارب خُمس تجارة

النفط العالمية يعبر هذا المضيق يوميًا، والذي يرتبط به صناعات وسلاسل إمداد واستقرار سياسي. هذا النمط من "الصمود" قد يكشف عن عقيدة راسخة أن إيران لا تسعى دائمًا إلى الانتصار، بل إلى جعل الهزيمة مكلفة لمن يحاول فرضها عليها.

بهذا المعنى، لم تعد إيران تعرض على خصومها صورة القوة المنتصرة، وإنما صورة الدولة التي يصعب كسرها من دون إلحاق ضرر واسع بالنظام الإقليمي والاقتصاد العالمي. وهذا الفارق أساسي في فهم موقعها بعد الحرب: فالردع لم يعد يقوم على القدرة على التوسع، بل على القدرة على جعل الانكماش مكلفًا للجميع. غير أن قدرة إيران على الصمود لن تلغي سؤال الكلفة التاريخية لهذا الصمود، ولا تمنع ظهور لحظات تضطر فيها الدول إلى إعادة تعريف علاقتها بالقوة والسيادة والتسوية.

هل تواجه إيران تركمنجاي جديدة؟

يستحضر هذا السؤال أكثر المحطات إيلاماً في الذاكرة الإيرانية الجمعية. في عام 1828، وُقِّعت معاهدة تركمنجاي تحت ثقل الهزيمة أمام روسيا القيصرية، فتنازلت إيران القاجارية عن ما يقارب من ٨٠ الف كم مربع من أراضيها في منطقة القوقاز، شملت أذربيجان وأرمينيا وأجزاء من جورجيا، ودفعت تعويضات حربية مُجحفة قدّرها المؤرخون ٢٠ مليون روبل. ومع ذلك، استمرت الدولة القاجارية قرابة قرن من الزمن بعدها؛ مُرهَقةً ومُثخَنةً في كرامتها، لكنها لم تنهَر. بل إن بعض المؤرخين يرون أن صدمة تركمنجاي أيقظت في الوعي الإيراني حساسية متجددة تجاه السيادة والاستقلال، ظلّت تُغذّي الخطاب السياسي الإيراني حتى يومنا هذا. فهل يمثّل التنازل عن البرنامج النووي الإيراني، أو تجميده الجوهري في إطار اتفاق شامل مع واشنطن وشركائها، ضرباً من تركمنجاي جديدة؟ تنطوي هذه المقارنة على فارق جوهري لا يمكن تجاوزه: خسارة 1828 كانت جغرافية وأبدية، لا تُعاد الأراضي بسهولة في معادلات القوى الكبرى.[1] أما التنازل الوظيفي عن القدرة النووية أو تجميدها فهو من حيث المبدأ قابل للمراجعة؛ تستطيع إيران أن تراكم خبراتها العلمية وتُعيد بناء قدراتها حين تتبدل الظروف، كما أثبتت ذلك بعد انهيار اتفاق 2015 حين سارعت إلى تخصيب اليورانيوم بنسب تجاوزت ما نصّت عليه الاتفاقية بمراحل.

يبقى القاسم المشترك بين الحالتين أعمق من المقارنة الجغرافية: إنه معادلة البقاء في مواجهة الكبرياء. الدولة القاجارية قبلت بتركمانجاي لأن البديل كان الانهيار. وإيران اليوم تُحاصَر من جهات متعددة: عقوبات اقتصادية متراكمة أفقدت العملة الإيرانية أكثر من 90% من قيمتها خلال العقد الماضي، وتآكل في منظومة حلفائها،

1 هزيمة الدولة القاجارية الإيرانية أمام الإمبراطورية الروسية، والتي انتهت بتوقيع Treaty of Turkmenchay سنة 1828. هذه المعاهدة تُعد في الوعي الإيراني واحدة من أكثر اللحظات إذلالًا في التاريخ الإيراني الحديث، لأنها أجبرت إيران على التنازل عن مساحات واسعة في القوقاز و دفع تعويضات مالية ضخمة لروسيا وغيرها.

وضغط شعبي داخلي لم يُطفئه خطاب الثورة، تجلّى في موجات الاحتجاج المتكررة من الحركة الخضراء[2] عام 2009 إلى انتفاضة «مهسا أميني» عام 2022.[3] السؤال الحقيقي إذن ليس إن كان التنازل سيأتي، بل متى، وبأي شروط، وعلى أي قدر من الكبرياء المُحتفَظ به. ما يجعل اللحظة الراهنة أشد حساسية هو أن أي مفاوضات نووية لا تجري في فراغ، بل في مناخ إقليمي ودولي بات فيه الخيار العسكري ورقةً مفتوحة لا مجرد تهديد بلاغي، مما يجعل هامش المناورة الإيراني الأضيق منذ توقيع الاتفاق النووي عام 2015.

حين وضعت معاهدة تركمنجاي نقطةً على نهاية الحرب الروسية الإيرانية، لم تجد الدولة القاجارية نفسها أمام مهمة استعادة الأراضي المفقودة، بل أمام تحدٍّ أشد إلحاحاً وأعمق أثراً: كيف تُعيد بناء دولة كادت الحرب أن تُفككها من الداخل قبل أن تهزمها من الخارج.

جاءت محاولات الإصلاح القاجارية التي بدت واضحة في عصر ناصر الدين شاه القاجاري و وزيره أمير كبير،[4] وهي محاولات تحديث متأخرة حاولت استنساخ النموذج الأوروبي في جيش نظامي وإدارة مركزية، لكنها اصطدمت بسقف المؤسسة الدينية التي كانت تمتلك شرعية موازية، وبنخب محلية لم ترَ في الإصلاح سوى تهديد لمصالحها. استمرت الدولة القاجارية لكنها لم تتحول؛ بقيت تسير بعقل ما قبل تركمنجاي في عالم تغيّر بسرعة لم تستوعبها، حتى جاء عصر المشروطة في مطلع القرن العشرين تعبيراً عن هذا التناقض المتراكم،[5] ثم جاء رضا شاه ليُسدل الستار على الحقبة القاجارية كلها. الدرس ليس في النهاية، بل في المسافة الفاصلة بين اللحظتين: بين لحظة توقيع المعاهدة ولحظة السقوط النهائي، ثمانية عقود من الزمن أضاعتها الدولة القاجارية في صراع بين حاجة الإصلاح ومقاومة التغيير. فهل تجد إيران الجمهورية الإسلامية نفسها أمام مفترق طريق مماثل؟

الإجابة تبدأ من فهم ما ستُعلنه طهران أولوية في اليوم التالي لأي تسوية. كل المؤشرات تدل على أن تماسك النظام سيكون السطر الأول في أي أجندة مرحلة ما بعد الحرب. فإيران التي خرجت من الضغوط المتراكمة تعرف جيداً أن أخطر ما يواجهها ليس في الخارج، بل في الداخل الذي بات يحمل فجوات متعاظمة بين شرائح الشعب الشابة والغاضبة وبين

2موجة احتجاجات واسعة شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية عام 2009، اعتراضًا على نتائج إعادة انتخاب الرئيس Mahmoud Ahmadinejad، وقادها التيار الإصلاحي بزعامة Mir-Hossein Mousavi. وتُعد من أبرز التحديات الداخلية التي واجهت النظام الإيراني بعد ثورة 1979.

3 موجة احتجاجات واسعة اندلعت في Iran عام 2022 عقب وفاة الشابة Mahsa Amini بعد توقيفها من قبل شرطة الأخلاق، وتحولت سريعًا إلى احتجاجات ذات أبعاد سياسية واجتماعية واسعة، عبّرت عن تصاعد التوتر بين قطاعات من المجتمع الإيراني ومنظومة الحكم.

4أحد أبرز رجال الإصلاح في الدولة القاجارية، شغل منصب الصدر الأعظم، وعُرف بمحاولاته تحديث الإدارة والجيش والتعليم في إيران.

5التسمية التي تُطلق في التاريخ الإيراني على الحركة الدستورية والثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911)، والتي طالبت بتقييد سلطة الشاه وإنشاء نظام برلماني.

منظومة الحكم. هذا التوتر الداخلي لم يُحسم، وأي اتفاق خارجي لن يُحسمه بذاته؛ لكن أي تخفيف للضغوط الاقتصادية عبر رفع العقوبات واستعادة ايران لأموالها المحتجزة في الخارج والذي قد تُفضي إليه أي تسوية نووية قد يمنح النظام متسعاً من الوقت يستثمره في إعادة ترتيب أوراق شرعيته الداخلية.

أما إعادة الإعمار، فهي المعركة الثانية. إيران دخلت هذه المرحلة وهي تحمل اقتصاداً أنهكته العقوبات والإدارة الريعية المتراكمة وضعف الاستثمار في البنية التحتية. طهران ومدن إيرانية كبرى باتت تعاني من مشكلات في المياه والطاقة والتلوث البيئي لم تعد تحتمل التأجيل. إعادة الإعمار في الحالة الإيرانية لا تعني فقط ما دمّرته الحرب مباشرة، بل تعني استعادة اقتصاد كان يتآكل ببطء على مدى سنوات طويلة قبل أن تزيده الأحداث الأخيرة وطأةً. والسؤال الذي لم تُجب عنه طهران بوضوح هو: هل ستنفتح على رأس المال الخارجي وشروطه، أم ستُكرّر نموذج الاكتفاء الذاتي الذي أثبت محدوديته؟

المقارنة القاجارية هنا بالغة الدلالة. فبعد تركمنجاي لم تفتقر إيران إلى النوايا الإصلاحية، بل افتقرت إلى القدرة على الاختيار بين مطلبين متعارضين: الحفاظ على هياكل السلطة القائمة من جهة، وإجراء الإصلاح البنيوي الجذري من جهة أخرى. اختارت القاجاريون الخيار الأول، فأنجزوا ما يكفي للاستمرار دون ما يكفي للنهوض. النظام الإيراني الراهن أمام الاختيار ذاته، لكن مع فارق جوهري: أن العالم لم يعد يمنح الوقت ذاته الذي مُنح للقاجاريين.

خاتمـــة

تكشف التجربة الإيرانية عبرخمسة قرون وتحديدا منذ القرن السادس عشر الميلادي عن نمط متكرر: الدولة في ايران تخسر الحروب عسكريا ولكن انهيارها يأخذ وقتا طويلا، لكنها لا تنهض بالسرعة التي يستدعيها حجم الخسارة. «العنقاء الإيرانية» كما وصفها الباحثون ليست أسطورة، بل هي وصف لقدرة حقيقية على التكيف تجذّرت عبر قرون من الضغط والصمود. غير أن العنقاء لا تنهض دون حريق، والحريق هذه المرة ليس خارجياً فحسب. إيران الجمهورية الإسلامية تواجه ما واجهته الدولة القاجارية

> ***«لم يؤدِ الربيع العربي إلى إضعاف إيران عسكريًا بقدر ما ساهم في تآكل صورتها الرمزية لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، لكنه جردها من أثمن ما تملك: صورتها. وحين فقدت الصورة، فقدت معها أداة لا تُعوّض بالمال ولا بالسلاح.»***

بعد تركمنجاي: نظام بقي لكن العالم من حوله تغيّر. فبعد تركمنجاي أمضت الدولة القاجارية عقوداً تحاول الإصلاح دون أن تجرؤ على التحول الجذري، تتحرك بعقل الدولة المهزومة التي لا تريد أن تعترف بهزيمتها. عباس ميرزا أدرك أن الجيش النظامي ضرورة،[6] لكن المؤسسة السياسية لم تدرك أن إصلاح الجيش وحده لا يبني دولة. وحين جاء عصر المشروطة ثم رضا شاه، كانت الدولة القاجارية قد استنفدت فرصها التاريخية واحدة تلو الأخرى.

الجمهورية الإسلامية تمتلك ما لم تمتلكه الدولة القاجارية: مؤسسات أكثر رسوخاً، وعمقاً تكنولوجياً، ووعياً بالتجربة التاريخية التي تُدرَّس في مناهجها. لكنها تحمل في الوقت ذاته ما حملته القاجارية: نزاعاً بنيوياً بين حاجة الإصلاح وحسابات الاستمرار. والفارق الوحيد هو أن وتيرة التاريخ اليوم أسرع بما لا يُقاس مما كانت عليه في القرن التاسع عشر.

تبقى الأسئلة الكبرى معلّقة: هل ستنجح الجمهورية الإسلامية في تحقيق ما أخفقت فيه الدولة القاجارية، أي الجمع بين تماسك النظام وإصلاحه في آنٍ واحد؟ وهل ستستطيع أن تُعيد بناء اقتصادها دون أن تفتح أبواباً يعتبرها النظام تهديداً لهويته؟ وفي نهاية المطاف، ماذا ستكون إيران في اليوم التالي للحرب: دولة أعادت تعريف نفسها بجرأة من تعلّم من التاريخ، أم دولة اكتفت بإدارة الأزمة والبقاء فوق خط الإفلاس؟ بين هذين الاحتمالين يكمن الفارق بين إيران تصنع مستقبلها وإيران تكتفي بتأجيل انهيارها.

6عباس ميرزا: ولي عهد الدولة القاجارية وأحد أبرز دعاة تحديث الجيش الإيراني في مطلع القرن التاسع عشر بعد الهزائم أمام روسيا القيصرية.

دول الخليج وإعادة تعريف الأمن والسيادة

مقدمة في السيادة التشابكية المسؤولة في الشرق الأوسط

محمد ساري الزعبي

باحث أول في مركز الخليج للأبحاث؛ رئيس ومؤسس مؤسسة مكامن للاستشارات (DEVE) المختصة في شؤون مراكز الفكر والأبحاث؛ مؤلف كتاب "الأنظمة العالمية فوق القطبية: قراءة في السمات والأنماط الاقتصادية والأمنية والرقمية الناشئة في النظام الدولي"، ومؤلف كتاب "الردع المتبادل الإنساني المؤكد: إعادة تعريف الأمن العالمي في عصر الذكاء المستقل" (ينشر في صيف 2026)، حاصل على درجة الماجستير في السياسة الدولية والدبلوماسية من جامعة ستافوردشير البريطانية، وعضو سابق في برنامج مراكز الفكر ومؤسسات المجتمع المدني التابع لمعهد لودر في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة.

لقد تجاوزت الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران التي اندلعت في 28 فبراير حدود التصعيد العسكري الإقليمي، إلى كونها لحظة كاشفة أعادت دول الخليج العربي إلى معادلة الحرب الإقليمية من فضاء مجاور للأزمة لساحة تأثر مباشر. لقد كشفت الحرب أن البنية الأمنية الخليجية، بما فيها القواعد الأجنبية والمنشآت الحيوية وممرات الطاقة والملاحة، لم تعد مجرد أدوات حماية واستقرار، بل أصبحت جزءًا من مسرح الصراع ذاته. ومن هنا، لم يعد السؤال الخليجي محصورًا في كيفية ردع التهديد الخارجي، بل في كيفية منع ترتيبات الحماية وشبكات الاعتماد المتبادل من التحول إلى مصادر انكشاف سيادي وأمني.

تنطلق هذه الورقة من أطروحة مزدوجة تقول أولاً بأن الحرب الأخيرة لم تكتفِ بزعزعة افتراضات الأمن الخليجي التقليدي، بل فرضت إعادة تعريف جذرية لمفهومي الأمن والسيادة في الإقليم، وربما علاقاتها مع الولايات المتحدة، الحليف الأهم الذي تحظى بضماناته الأمنية وتستضيف قواعده العسكرية؛ وثانياً، أنه لا يمكن استيعاب هذا التحوّل ضمن المفردات الكلاسيكية للسيادة الوستفالية، بل يستدعي أن نبحث عن إطار مفاهيمي جديد يمكننا دعوته «بالسيادة التشابكية المسؤولة». تجمع هذه الورقة بين البناء المفترض للمفهوم وتطبيقه التحليلي على الحالة الخليجية بعد فبراير 2026، مع التقاط الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والقانونية لهذا

التحوّل.

مقدمـــة

قامت السيادة الكلاسيكية منذ وستفاليا على ثلاثة افتراضات رئيسية: احتكار الدولة للقوة، وسيطرتها على حدودها، ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. وقد ظل هذا التصور مهيمنًا على فهم الأمن والعلاقات الدولية لعقود طويلة.[1] غير أن الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران كشفت محدودية هذا التصور في الحالة الخليجية؛ فالدول الخليجية لم تفقد سيادتها القانونية، لكنها واجهت انكشافًا استراتيجيًا حين تحولت القواعد العسكرية، وممرات الطاقة، والمنشآت المدنية، وشبكات الاعتماد الاقتصادي إلى عناصر تتقاطع فيها الحماية مع المخاطر. لذلك، لم يعد مفهوم السيادة مرتبطًا فقط بحماية الحدود، بل بقدرة الدولة على إدارة التشابكات العسكرية والاقتصادية والأمنية التي تحيط بها.[2]

> ***لم تعد القواعد الأجنبية والمنشآت الحيوية وممرات الطاقة والملاحة مجرد أدوات حماية واستقرار، بل أصبحت جزءًا من مسرح الصراع ذاته.***

تحوّل افتراضات الأمن والسيادة في الخليج

كم كان عميقاً هو الأثر الاستراتيجي للحرب إذ زعزع افتراضات الأمن والسيادة التي حكمت العقلية الخليجية طوال العقود الأخيرة. فقد كان من المسلّم به أن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة والمقرونة بانتشار القواعد العسكرية تكفي لردع إيران ومنع تمدد الحرب إلى الخليج العربي، لكنها على العكس تماماً، جرّت الحرب وآثارها إلى دول الخليج، بل وحاولت إقحامها في الصراع بشكل مباشر. لقد تشكّل كذلك وعيٌ بأن السيادة الخليجية لن تكون محمية بشكل مطلق ضمن معادلة مفادها أن استضافة قواعد الحلفاء العسكرية كأدوات حماية، لا يمكن أن يضعها في مرمى التحوّل إلى بؤر استجلاب للخطر.[3] كشفت الحرب

1 يوضح ستيفن كرازنر أن هذه السيادة لم تكن يوماً مطلقة كما تصوّرها النظرية، بل أنها محلّ انتهاك وتفاوض، وهو ما أسماه «بالنفاق المنظم» في العلاقات الدولية. ديريك كروكستون، «سلام وستفاليا عام 1648 وأصول السيادة»، مجلة تاريخ دولي 21، العدد 3 (1999). و ستيفن د. كراسنر، السيادة: نفاق منظم (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1999)، 3-42.

2 يشير كذلك علي كورسان إلى أن الشرق الأوسط يعيش لحظة وستفالية متأخرة، حيث تتشكّل تحالفات إقليمية جديدة بدافع المصلحة الذاتية في ظلّ فراغ أمني وتهديدات إقليمية بالدرجة الأولى وليس بناءً على تحوّل الظروف الدولية الخارجية. كما يقدّم ملتون وأكسورثي وسيمز مقاربة مهمة ترى أن صلح وستفاليا التاريخي لم يكرّس السيادة المطلقة كما يُعتقد، بل أسس لسيادة مشروطة ومتبادلة تقوم على آليات ضمان جماعية. أبيل بوليس وروث حنو سانتيني، محرران، إعادة التفكير في الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأمن والسيادة والنظامات السياسية الجديدة (لندن: روتليدج، 2020)، 1-18. علي مراد قورصون، «اللحظة الوستفالية في الشرق الأوسط؟ من الفوضى إلى الواقعية»، وور أون ذا روكس، 2 فبراير/شباط 2026، انظر:https://warontherocks.com/2026/02/middle-east-westphalian-moment-from-chaos-to-realism/. باتريك ميلتون، مايكل أكسورثي، وبريندان سيمز، نحو وستفاليا للشرق الأوسط (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2019)، 1-20، 60-120.

3 نيل كوبليام وكريستيان ألكسندر، «الصراعان في إيران وغزة يعلّمان دول الخليج درساً في القوة الصلبة»، ذا ورلد توداي (تشاتام هاوس)، 16 مارس/اذار 2026،انظر: https://

أن استضافة القواعد العسكرية الأجنبية، بوصفها أدوات حماية وردع، قد تجعل الدول الخليجية نفسها جزءًا من مسرح الاستهداف. وبذلك، لم يعد ممكنًا الفصل بين الأمن الوطني الخليجي وبين الصراعات التي تُدار في جواره المباشر أو عبر مجالاته الحيوية، وقد خلصت بالفعل تحليلات غربية إلى أن هذه الجولة علّمت دول الخليج درساً عن متطلب القوة الصلبة وأظهرت حدود الاتكال على الضمانات الأمريكية وحدها، كما أبرزت حدود الحياد حين تصبح القواعد والبنى التحتية الخليجية ضمن بنك الأهداف الإيرانية .[4]

إعادة تعريف مفاهيم الأمن والسيادة

في هذا السياق، ربما لن يقتصر بعد اليوم مفهوم الأمن في الخليج على الحماية العسكرية من تهديد خارجي، بل سيُعاد تصوّره بصوفه قدرة الدولة على منع تحويل أراضيها ومياهها ومرافقها الحيوية إلى منصات استهداف أو ساحة رسائل متبادلة بين القوى المتصارعة في الإقليم. فالأمن، بعد هذه الحرب، أصبح متعلقاً باحتواء ارتدادات أي هجوم أكثر من ردعه، وضمان استمرارية الدولة ووظائفها الاقتصادية والخدمية تحت أي ظرف وأي ضغط، والحفاظ على حرية القرار الوطني حين تتقاطع الالتزامات الأمنية مع المخاطر السيادية.[5]

تعرّضت السيادة لإعادة تعريف أعمق وأكثر حساسية، فقد كشفت الحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل مع إيران أن السيادة الخليجية باتت تُقاس بقدرة الدولة على منع الآخرين من تحويل أراضيها إلى امتداد مسرحي لصراعاتهم سواء كانوا حلفاء أو خصوماً. فحين تستضيف دولة ما قاعدة أجنبية، لكنها لا تتحكم بالكامل في كيفية توظيفها العملياتي أو في تداعيات استخدامها، فإن السيادة لا تُلغى قانونياً، ولا يُنقص ذلك من السيادة بينما يُصبح هذا الوجود مُكمّلاً استراتيجيًا.[6] لذلك، اكتسبت الهجمات الإيرانية على قواعد أمريكية ومنشآت مدنية في الخليج دلالة تتجاوز بعدها العسكري المباشر، إذ بدت في نظر العواصم الخليجية انتهاكاً مزدوجاً يتمثل أولاً بالاعتداء على الأرض الوطنية، وثانياً بالكشف عن حدود ترتيبات الحماية الخارجية. لقد قوّضت إيران باستهدافها البحرين والكويت والسعودية وقطر والإمارات، عملياً فكرة أن دول الخليج

---

www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2026-03/iran-and-gaza-conflicts-teach-gulf-states-hard-power-lesson.

4 رويترز، «صواريخ إيران تجلب الحرب إلى عتبة الخليج وتعزز الدعم للحملة الأمريكية-الإسرائيلية»، 28 فبراير/شباط 2026، انظر: https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-missiles-brings-war-gulf-doorstep-hardens-support-usisrael-campaign-2026-02-28/.

5 مونا يعقوبيان، «استراتيجية إيران في الحرب: لا تعديل، بل تصعيد»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 16 مارس /اذار 2026، انظر: https://www.csis.org/analysis/irans-war-strategy-dont-calibrate-escalate.
مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة وأحداثها (ACLED)، «عدد خاص عن الشرق الأوسط: مارس/اذار 2026»، 4 مارس/اذر 2026، انظر: https://acleddata.com/update/middle-east-special-issue-march-2026/.

6 ماريل فيراغامو وآخرون، «القوات الأمريكية في الشرق الأوسط: رسم الوجود العسكري»، مجلس العلاقات الخارجية، آخر تحديث 23 يونيو/حزيران 2025، انظر: https://www.cfr.org/articles/us-forces-middle-east-mapping-military-presence.

تستطيع البقاء خارج الحرب حتى وهي تستضيف بنية تحتية أمنية أمريكية. وقد وصف المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في اجتماعه الاستثنائي الخمسين في 1 مارس الماضي الهجمات الإيرانية بأنها انتهاك صارخ للسيادة وخرق للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.[7] وأكد البيان المشترك لوزراء خارجية المجلس والاتحاد الأوروبي في ٥ مارس 2026 أن أمن منطقة الخليج واستقرارها يُشكّلان ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، وطالب بضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب.[8]

يظهر هذا المفهوم خليجيًا في أربعة اختبارات عملية. الأول هو القواعد العسكرية الأجنبية: فوجودها يمنح مظلة ردع، لكنه يفرض على الدولة المضيفة سؤالًا دائمًا حول حدود استخدامها وكلفة استهدافها. الثاني هو مضيق هرمز: فهو ليس ممرًا بحريًا فقط، بل نقطة يتقاطع فيها الأمن الوطني الخليجي مع أمن الطاقة العالمي. الثالث هو المنشآت المدنية والاقتصادية، من المصافي ومحطات التحلية إلى المطارات وسلاسل الإمداد، إذ أصبحت هذه المرافق جزءًا من مفهوم الأمن الوطني لا مجرد بنى خدمية. الرابع هو مشاريع التنويع الاقتصادي، لأن أي حرب واسعة لا تضرب الأمن العسكري فقط، بل تهدد الثقة الاستثمارية والرؤى الاقتصادية التي تقوم عليها شرعية الاستقرار الخليجي.

لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر اقتصادي عالمي مهم خلال الحرب ولن يكون بعدها، فقد تحوّل إلى مركز إعادة تعريف السيادة الخليجية ذاتها. وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تدفق عبر المضيق نحو 20 مليون برميل/يوم، بما يزيد على ربع تجارة النفط البحرية عالمياً، كما مرّ عبره نحو خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال، خاصة من قطر. بينما لا تتجاوز القدرة البديلة المتاحة عبر مسارات برية سعودية وإماراتية بضعة ملايين برميل/يوم.[9] وقد أدّى إغلاق إيران الفعلي للمضيق بعد 28 فبراير 2026 إلى انخفاض حركة الناقلات بنحو 70%، وتقدّر إدارة معلومات الطاقة أن الإنتاج الموقوف بلغ 9.1 مليون برميل/يوم في أبريل 2026.[10] يجعل هذا الواقع من حالة هرمز أكثر من مجرد اختناق ملاحي، بل سيادي لأن حرية التصدير واستقرار الإيرادات وقدرة الدولة على حماية مكانتها في الاقتصاد

---

7 مجلس التعاون الخليجي، «البيان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بشأن العدوان الإيراني على دول المجلس»، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 1 مارس/اذار 2026، https://www.gcc-sg.org/en/MediaCenter/News/Pages/news2026-3-1-2.aspx .

8 مجلس الاتحاد الأوروبي، «البيان المشترك لاجتماع وزراء دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي حول التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط: هجمات إيران على دول مجلس التعاون»، 5 مارس/اذار 2026، انظر:
https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2026/03/05/joint-statement-by-gcc-eu-ministers-meeting-on-recent-developments-in-the-middle-east-iran-s-attacks-against-gcc-states/.

9 كانديس دن وجستين باردن، «في خضم الصراع الإقليمي، يبقى مضيق هرمز نقطة اختناق نفطية حيوية»، أداة الطاقة اليومية، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 16 يونيو/حزيران 2025، انظر: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=65504

10 مركز العمل الوقائي، «المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران»، متتبع النزاعات العالمية، مجلس العلاقات الخارجية، تاريخ الوصول: 4 مايو/ايار 2026،انظر: https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/confrontation-between-united-states-and-iran.

العالمي، كلها أصبحت مرتبطة بممر لا تملك دول الخليج السيطرة الكاملة عليه.

معضلة القواعد الأمريكية واقتصاديات الدفاع

السؤال المركزي الذي أفرزته الحرب ليس ما إذا كانت القواعد الأجنبية توفّر حماية أم لا، بل ما إذا كانت قد أصبحت جزءًا من معضلة الأمن الخليجي نفسها. فالولايات المتحدة ما تزال تحتفظ بوجود عسكري في الشرق الأوسط، ما يجعله عُنصراً أساسياً في بنية الردع الإقليمي، لكن الحرب أظهرت في الوقت ذاته أن هذا الوجود لا يعمل بوصفه مظلة ردع، بل عاملًا منتجًا للمخاطر حين تعتبره إيران جزءاً من آلة الحرب المعادية.[11] لا يبدو أن دول الخليج ستتجه إلى فك الارتباط الأمني مع واشنطن في المستقبل المنظور، لكن الأرجح أنها ستعيد التفاوض الهادئ على شروط الشراكة: من يقرر استخدام القواعد؟ وما حدود الانخراط؟ وما الضمانات التي تُعطى للدول المضيفة إذا أصبحت هي من يتحمل تكلفة الوجود؟ لن تُنهي هذه الحرب الاعتماد الخليجي على الولايات المتحدة لكنها ستحوّله إلى من اعتماد مطمئن إلى اعتماد حذر ومشروط ومقرون برغبة أكبر في تعظيم الهوامش الوطنية. وقد أشار مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية إلى أن دول الخليج تواجه معضلة استراتيجية صعبة مفادها عدم القدرة على تقليل الاعتماد العلائقي مع واشنطن، مع عدم القدرة على الإبقاء على بنية تحالف تكشف أمنها لقرارات تتخذ خارج حدودها، وهذا التوتّر يدفعها نحو إطار أمني جديد يعزز قدراتها الدفاعية الذاتية، ويعيد التفاوض على شروط المظلة الأمريكية، وينوّع الشراكات بحذر مع فاعلين أوروبيين وآسيويين وإقليميين.[12] ومن المهم كذلك الإشارة في هذا السياق، أن هذه الحرب أبرزت خللاً اقتصادياً صارخاً في معادلة الدفاع الجوي، حيث استخدمت إيران أسراباً كثيفة من المسيّرات منخفضة التكلفة نسبياً، بينما وجدت دول الخليج والقوات الأمريكية نفسها مضطرة لاستهلاك صواريخ اعتراض عالية التكلفة، واتجهت بعض العواصم الخليجية على إثر ذلك إلى دراسة بدائل منخفضة التكلفة تشمل مسيّرات اعتراض أوكرانية، ما يعكس انتقالاً من منطق التفوّق التكنولوجي المكلف إلى منطق الكثافة الدفاعية الذكية منخفضة التكاليف، ضمن استراتيجية تحوّل أمني جديد.[13]

التحوّل من أمن الحماية إلى أمن الضبط

11 خالد الجابر، «إعادة صياغة بنية الأمن الإقليمي في الخليج»، المجلس الشرق أوسطي للشؤون العالمية، 30 مارس/اذار 2026، انظر: https://mecouncil.org/blog_posts/reframing-the-gulf-regional-security-architecture/.

12 تيم كيلي وماكي شيراكي، «دول الخليج تتطلع إلى طائرة اعتراضية أوكرانية رخيصة مع نضوب مخزون الصواريخ بسبب الهجمات الإيرانية»، رويترز، 8 أبريل/نيسان 2026،انظر: https://www.reuters.com/world/middle-east/gulf-states-eye-cheap-ukrainian-interceptor-drone-iranian-attacks-drain-missile-2026-04-08/.

13 ه. أ. هيلير، «أمن الخليج والعزلة الإيرانية والسيادة الإقليمية بعد الحرب»، منتدى الخليج الدولي، 9 أبريل/نيسان 2026، انظر: https://gulfif.org/gulf-security-iranian-isolation-and-regional-paramountcy-after-the-war/.

تكمن الفكرة المركزية هنا في أن الخليج ينتقل من الاعتماد على قوة خارجية تمنع التهديد، إلى بناء موقف سيادي يجعل أي شريك أمني، مهما كان وزنه جزءاً من هندسة الاستقرار لا سبباً في انهياره. تُعيد دول الخليج معايرة علاقتها الأمنية مع واشنطن، لكنها تسعى لإعادة صياغة شروطها بما يحفظ هوامش المناورة الوطنية. وفي هذا السياق، يشير منتدى الخليج الدولي إلى أن مسار التنويع الاستراتيجي الخليجي سيتسارع بتعميق العلاقات الاقتصادية والتقنية والدفاعية مع شركاء آسيويين وأوروبيين، ليس كبديل للعلاقة الأمريكية، بل كتحوّط إضافي ضد التقلّبات الأمريكية.[14] كما أن الحرب كشفت أن القيمة الحقيقية للتحالفات بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في ضمانات الحماية، بل في قدرتها على تزويد الدول بالموارد والتقنية والتدريب للدفاع عن نفسها.

مثّلت الحالة السعودية نموذجاً مكثفاً للتحول الأمني الجديد، إذ لا تزال الرياض ترى علاقتها الأمنية مع الولايات المتحدة عميقة بنيوياً، نظراً لاعتمادها التسليحي والتدريبي والمؤسسي الطويل على واشنطن، لكن الهجمات الإيرانية على البنية المدنية والطاقة السعودية تجاوزت خطاً لا يمكن التسامح معه لانتهاك السيادة بشكل واضح. هنا، تظهر المعادلة الجديدة في أوضح صورها، حيث لا تبدي السعودية أي رغبة في حرب مفتوحة، لكنها لم تعد قادرة على التعامل مع التهديد الإيراني بوصفه تهديداً يمكن احتواءه خارج حدودها. لذلك، فإن تعريفها للأمن بعد الحرب يتّجه على الأرجح نحو صيغة تجمع بين تشديد الدفاعات والتحصين الداخلي وربما الإبقاء على باب التسوية مفتوحاً، لكن من موقع أشد صلابة وأقل ثقة في نيات الخصم.

الإمارات بدورها تقدم مثالاً مختلفاً لكنه مكمّل لهذا التوجه، فتصريحات أنور قرقاش في أبريل 2026 أوضحت أن أبوظبي ترى أن أي تسوية تعالج البرنامج النووي الإيراني وصواريخها ومسيراتها ستؤدي إلى شرق أوسط أكثر خطورة، وأن مضيق هرمز لا يمكن أن يستخدم كرهينة بيد أي طرف. وفي الوقت نفسه، شدد قرقاش على أن الولايات المتحدة ستظلّ الشريك الأمني الأساسي للإمارات. المفارقة هنا لافتة، فالحرب التي كشفت حدود الضمانات الأمريكية قد تؤدي في بعض الحالات إلى تعميق الحاجة إليها لا إلى الانفصال عنها.[15]

السيادة التشابكية المسؤولة: منطق إقليمي جديد

في ظلّ هذه الظروف المعقدة والحاجة الملحّة إلى ابتكار حلول تدعم تحوّل الخليج إلى صيغة جديدة تحمي أمنه وسيادته، فلا بد من التفكير في «نمط سيادي جديد تُمارس فيه الدولة استقلالها السياسي عبر إدارة واعية

14 ألكسندر كورنويل، «الإمارات تقول إن استخدام هرمز يجب أن يكون مضموناً في أي اتفاق أمريكي-إيراني»، رويترز، 6 أبريل/نيسان 2026،انظر: https://www.reuters.com/world/europe/uae-says-use-hormuz-must-be-guaranteed-deal-iran-us-any-06-04-2026/.

15 كينيث ن. والتز، نظرية السياسة الدولية (ريدينغ، ماساتشوستس: أديسون-ويسلي، 1979)، 93-97.

لشبكات الترابط الإقليمي والدولي بما يضمن عدم تحويل إقليمها أو مواردها أو وكلائها أو فضائها الرقمي إلى مصادر تهديد للاستقرار المشترك، مع احتفاظها بالحق الحصري في القرار الاستراتيجي المتعلق بالسلم والحرب».

يقوم هذا التعريف على ثلاث مستويات، حق (الاستقلال)، ووظيفة (الإدارة)، وقيد (عدم الإضرار الإقليمي)، وهو يستفيد من تمييز كرازنر بين أربعة أبعاد للسيادة، القانونية الدولية، والوستفالية، والداخلية، وسيادة الترابط المتبادل، ويضاف إليها بُعداً خامساً هو المسؤولية الإقليمية، أي التزام الدولة بألّا يكون تأثيرها الخارجي مصدر اضطراب.[16]

يستند منطق السيادة التشابكية المسؤولة على ثلاث دوائر تشمل سيادة داخلية راسخة وسيادة متشابكة وسيادة تعاونية مسؤولة، حيث ترى الفرضية المركزية أن بنية النظام الإقليمي تتحدد بفكرة الاستقرار المشترك المتوافق عليه لا بالقوى المادية وحسب، وأن الفوضى ليست معطياً ثابتاً في المعادلة الإقليمية:

السيادة الداخلية: تتمثل هذه السيادة باحتكار القرار الاستراتيجي بشكل حصري، وضبط الفواعل داخل الدولة وحماية المجتمع، وهي تتوافق مع ما أسماه والتز الوحدات المتمايزة وظيفياً في النظام الدولي.[17]

السيادة المتشابكة: تتمحور هذه السيادة حول إدارة التأثير الخارج من الدولة ومنع أي تمدد تخريبي وضبط العلاقات مع الفواعل من غير الدول، وهذا مرتبط مع قدرة الدولة على التحكّم في تدفقات الأفراد والأفكار والمعلومات ورأس المال عبر الحدود.

السيادة التعاونية المسؤولة: تعبّر هذه السيادة عن المشاركة الفاعلة في حماية المجالات المشتركة والالتزام بقواعد الاستقرار الإقليمي والقبول بآليات تنسيق دون فقدان الاستقلال أو المساس به.

الفرضية المركزية: كلما زادت قدرة الدولة على إدارة تشابكاتها الإقليمية وليس فقط حدودها، زادت سيادتها الفعلية، وانخفضت احتمالات تحوّلها إلى منصة صراع. وبالعكس، تتحول الدول التي تفشل في ضبط التشابك من فاعل سيادي إلى ساحة مفتوحة، حتى لو احتفظت بمظاهر الدولة ذات السيادة.

وإذا أضافت دول الخليج العربي إلى تعريف سيادتها القدرة على ضبط التشابك، فإن هذا التعريف الجديد يمكن أن يغيّر بنية التفاعل الإقليمي برمّته.

التوليف: نحو ميثاق إقليمي للسيادة التشابكية المسؤولة

يكشف ربط التحليلين التطبيقي والنظري أن ما تعيشه دول الخليج اليوم اختبار ميداني للحاجة التي تمليها الفرضية المركزية للسيادة التشابكية المسؤولة، فحين لا تنجح الدولة في ضبط التشابك الإقليمي، تتحول من فاعل سيادي إلى

---

16 كراسنر، السيادة: نفاق منظم، 3-42.

17 خالد الجابر، «حدود الحياد لدول الخليج في حرب الولايات المتحدة-إسرائيل-إيران»، المجلس الشرق أوسطي للشؤون العالمية، مارس/اذار 2026، -us-neutrality-gulf-limits/publication/org.mecouncil//:https /war-iran-israel.

ساحة مفتوحة. لا تعتبر هنا القواعد الأجنبية والممرات البحرية والشبكات الاقتصادية والوكلاء عبر الحدود تفاصيل تشغيلية، بل هي بالضبط مواقع التسرّب التي تحدد عندها السيادة الفعلية للدولة الحديثة في الإقليم. لذلك، فإن أي ميثاق إقليمي ملزم لا يمكن أن يقوم على مجرد عدم الاعتداء الإقليمي بل على قاعدة أعمق مفادها عدم استخدام أراضي الدول أو قواعدها أو وكلاءها أو ممراتها كأدوات لتفجير البيئة الإقليمية المشتركة، وهذا هو الجوهر الحقيقي لما يمكن تسميته ميثاق السيادة التشابكية المسؤولة.

تبدو الرسالة إلى إيران في هذا الإطار شديدة الوضوح، فإذا كانت طهران لا تزال تفكّر في السيادة بوصفها قدرة على التمدد عبر الشبكات والوكلاء، وثم عن طريق التغلغل في سيادات الدول المحيطة بحجج غير منطقية ضمن الإطار الإقليمي، فإن الحريّ بدول الخليج أن تتحرك إلى فهم آخر يقول بسيادة تتجاوز التأثير إلى منع التأثير المقابل وصرامة وقف أي محاولة لتحويل الإقليم إلى حريق دائم. يعتمد هذا الفهم على إمكانية وقدرة الفاعلين الإقليميين بالأغلبية بناء معادلة أمنية تمنع الحياد من أن يصبح نقطة ضعف، وذلك عبر تحصين متعدد الطبقات، دفاعي ودبلوماسي واقتصادي، وهذا بالضبط ما تقترحه السيادة التشابكية المسؤولة كإطار عملي.[18]

والرسالة إلى الشركاء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة لا تقلّ وضوحاً، فاستضافة القوة العسكرية لا تعني التنازل عن تعريف المصلحة، فالشراكة الأمنية المستقبلية ينبغي أن تُبنى على قواعد جديدة في التشاور وتحديد سقف الانخراط، وعلى ضمانات صريحة للدولة المضيفة حين تتحول قواعد الشريك إلى محور استهداف.

لا يبدو دقيقاً القول إن الحرب دفعت دول الخليج إلى المزيد من الاصطفاف أو الحياد. الأدق أنها دفعت الخليج إلى إعادة تركيب المعادلة كلها. فالمطلوب لم يعد اختباراً بسيطاً بين معسكرين، بل بناء صيغة أمنية جديدة تمزج بين الردع والتحصين الذاتي والتنويع الدفاعي والدبلوماسية الوقائية ومرونة الاقتصاد الوطني. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن حرب ٢٨ فبراير شكّلت بالفعل نقطة فاصلة في إعادة تعريف مفهومي الأمن والسيادة في الخليج. كان الأمن يُفهم غالباً بوصفه علاقة حماية خارجية، وكانت السيادة تُفهم بوصفها وضعاً قانونياً مستقراً. أصبح الأمن بعد هذه الحرب قدرة مركبة على الصمود والردع والمرونة والتحصين، وأصبحت السيادة قدرة عملية على منع تحويل الدولة إلى ساحة غير مقصودة لحروب الآخرين.

خاتمـــة

18 والتز، نظرية السياسة الدولية، 93-97.

من لا يتقن السيادة كنظام متوازن دقيق سيجد نفسه محاطاً بتشابكات تبتلعه بدل أن يدرها. في هذا العالم، يبدو أن ضعف وقوة الدول أصبح رهيناً بمعرفة كيفية البقاء دون أن تفقد جوهر نفسها فقط. وفي الخليج تحديداً لم يعد السؤال الآن من سيحمي الدولة؟ بل كيف تحمي الدولة نفسها من كلفة الحماية ذاتها حين تتحول إلى مدخل لتوسيع الحرب؟ إعادة تعريف الأمن الوطني الخليجي لا تسير نحو الانفصال عن الشراكة الأمريكية، ولا نحو الارتماء في أحضان اصطفاف جديد، بل نحو بناء عقيدة سيادية تري أن استضافة القوة لا تعني التنازل عن تعريف المصلحة. الدولة السيادية في الشرق الأوسط اليوم ليست تلك التي ترد على كل ضربة، بل تلك التي تمنع الضربة التالية من أن تتحول إلى حرب واسعة. وهذا هو التحوّل الأعمق؛ أن الخليج لم يعد يواجه سؤال «من يحمينا؟» وحسب، بل بات يواجه سؤالاً أكثر صعوبة وواقعية: «كيف نبني أمناً لا يجعل أدوات الحماية نفسها ثغرة في السيادة؟». هذا السؤال في جوهره العنوان الحقيقي لمرحلة ما بعد فبراير 2026، وهو كذلك ما يجعل من السيادة التشابكية المسؤولة إطاراً لا غنى عنه لقراءة المرحلة المقبلة وصياغة استجابتها.

> ***لم يعد مفهوم السيادة مرتبطًا فقط بحماية الحدود، بل بقدرة الدولة على إدارة التشابكات العسكرية والاقتصادية والأمنية التي تحيط بها.***

الأردن كدولة صمود: هندسة الاستقرار وحدود التكيف في بيئة إقليمية مضطربة

علي حجازي

باحث أول في معهد السياسة والمجتمع. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية. مختص في السياسة المقارنة، والأمن، والهويات في الشرق الأوسط، مع التركيز على قضايا الأمن الإقليمي، والهويات دون الوطنية، وتحولات الدولة في المنطقة. ارتبط بصفته البحثية بعدد من المؤسسات الأكاديمية الدولية، من بينها جامعة كولومبيا وجامعة إنديانا بلومنجتون.

تُظهر تجارب العقد الماضي، منذ اندلاع الانتفاضات العربية عام 2011، مرورًا بالحرب السورية، وصعود التنظيمات الجهادية، والأزمات الاقتصادية العالمية، وجائحة كوفيد-19، والحرب على غزة، ثم الحرب على إيران، أن الأردن لم يكن على هامش الصدمات الإقليمية، وإنما في قلب ارتداداتها الأمنية والسياسية والاقتصادية. ومع ذلك، حافظت الدولة الأردنية على درجة لافتة من التماسك المؤسسي والاجتماعي، وتجنبت المسارات التي قادت دولًا أخرى في المنطقة إلى الانهيار أو التفكك أو فقدان السيطرة على المجال العام.

توصيف الأردن كدولة مستقرة يظل قاصرًا عن تفسير هذه التجربة. فالاستقرار يوحي بحالة توازن شبه ثابتة، بينما تعمل الدولة الأردنية داخل بيئة إقليمية تنتج الأزمات بصورة متكررة، وتعيد نقلها إلى الداخل عبر الحدود، واللاجئين، والطاقة، والأسواق، والقضية الفلسطينية، والتحولات في سوريا والعراق. لذلك، يبدو الأردن أقرب إلى نموذج "دولة الصمود" (Resilience State)[1]، أي الدولة التي تبني استمرارها عبر القدرة على امتصاص الصدمات، وتوزيع كلفتها داخليًا، ومنع تحولها إلى أزمة وجودية.

خصوصية الحالة الأردنية لا تكمن في غياب الهشاشة، وإنما في طريقة إدارتها. فالدولة نجحت في تطوير أدوات سياسية واقتصادية وأمنية مكّنتها من الصمود داخل إقليم متحرك، لكنها تواجه في الوقت نفسه مفارقة عميقة: فالصمود حين يتحول إلى نمط دائم لإدارة الأزمات قد يصبح بديلًا عن

1 مفهوم يشير إلى قدرة الدولة ومؤسساتها على التحمل، التكيف، والتعافي من الأزمات الأمنية، الاقتصادية، أو الكوارث الطبيعية، مع الحفاظ على جودة الحياة ووحدة الصف المجتمعي. يرتكز هذا المفهوم على قوة الردع الأمني، ومرونة المؤسسات، وتلاحم القيادة والشعب، كما يُستخدم كنهج استراتيجي لتعزيز استقرار الدولة واستمراريتها، وهو ما تتبناه دول كنموذج رائد.

التحول البنيوي، وقد يؤجل معالجة جذور التوتر بدل تفكيكها. هنا تظهر المسألة المركزية في التجربة الأردنية: هل يمثل نموذج دولة الصمود استراتيجية مستدامة لإدارة المخاطر، أم أنه يراكم مع الوقت شكلًا من الإرهاق الاستراتيجي؟

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن الأردن بنى نموذجًا مركبًا للصمود يقوم على ثلاثة عناصر متداخلة: تحديث سياسي مضبوط، واقتصاد تكيفي، وأمن مركب قادر على إدارة المخاطر الخارجية والداخلية. غير أن استدامة هذا النموذج تبقى مرتبطة بقدرته على تحويل الصمود من حالة دفاعية إلى مسار تحول أعمق، يعيد بناء الثقة، ويوسع المشاركة، ويخفف كلفة الإصلاح على المجتمع. وبدون تحقيق اختراق نوعي قد يؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ«الإرهاق الاستراتيجي»، فالتحدي الحقيقي أمام الأردن لم يعد في القدرة على الصمود، بل في القدرة على منع الصمود نفسه من التحول إلى حالة استنزاف طويلة.

البيئة الإقليمية كشرط بنيوي للصمود

لا يمكن تحليل الحالة الأردنية بمعزل عن محيطها الإقليمي، ليس لأن هذا المحيط يؤثر فيها ويشكل أحد محدداتها البنيوية الأساسية ويؤطر سياسات الدولة. فالأردن يواجه تهديدات داخلية وخارجية ويعمل ضمن بيئة تنتج التهديد بشكل مستمر، وتعيد تشكيله بطرق معقدة. خاصة أن التحولات المتسارعة في علاقات القوى الكبرى والإقليمية فرضت على الأردن حالة دائمة من عدم اليقين الاستراتيجي، حيث لم يعد بالإمكان الاعتماد على أنماط ثابتة من التحالفات أو التوازنات. في هذا السياق، تبنت الدولة الأردنية نمطًا من إدارة السياسة الخارجية يقوم على المرونة العالية وتجنب الاصطفافات الحادة، مع الحفاظ على قنوات اتصال متعددة تسمح لها بالمناورة داخل بيئة إقليمية شديدة التقلب.

وضعت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران الأردن أمام أكثر اختبار إقليمي تعقيدًا منذ اندلاع الحرب السورية عام 2011. فالمملكة وجدت نفسها للمرة الأولى في قلب مواجهة مباشرة تمس بيئتها الاستراتيجية من جميع الاتجاهات: اضطراب محتمل في أسواق الطاقة، تهديد للممرات الجوية والتجارية، تصاعد المخاطر الأمنية على الحدود، واحتمال انتقال الصراع إلى ساحات عربية مجاورة. وقد أظهرت طريقة تعامل الدولة الأردنية مع هذه التطورات أن الصمود لم يعد مجرد قدرة على امتصاص الأزمات، بل أصبح إطارًا عمليًا لإدارة بيئة إقليمية تتسم بدرجة غير مسبوقة من عدم اليقين.

لم تأتِ هذه التحديات من فراغ، بل تراكمت عبر مسار طويل من الاضطرابات الإقليمية التي أعادت تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بالأردن، وكانت الحرب السورية النقطة الأكثر تأثيرًا في هذا التحول.

فمنذ عام 2011، تحولت الحدود الشمالية للأردن إلى أحد أكثر خطوط التماس تعقيدًا في المنطقة. لم تقتصر التحديات على تدفق

اللاجئين - حيث استضاف الأردن أكثر من 1.3 مليون سوري - بل امتدت إلى تصاعد شبكات تهريب المخدرات، وتسلل جماعات مسلحة، وتراجع فكرة الحدود الآمنة كما كانت قبل عام 2011.

كما أشارت تحليلات عديدة أن الجنوب السوري أصبح بيئة شبه خارجة عن السيطرة، ما فرض على الأردن الانتقال من استراتيجية دفاع حدودي تقليدي إلى استراتيجية أمن استباقي عبر الحدود ليصبح جزءًا من معادلة أمنية يومية تعكس إدراكًا بأن التهديد مرتبط بالجغرافيا وبالشبكات العابرة للحدود.

في الاتجاه الشرقي، ورغم تحسن الوضع الأمني النسبي في العراق، فإن استمرار الهشاشة المؤسسية وتعدد مراكز القوة غير الرسمية يخلق بيئة يصعب التنبؤ بها، خاصة في ظل: شبكات التجارة غير الرسمية وتهديدات أمن الطاقة. تضاعفت حساسية هذا الملف مع الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، إذ عاد العراق ليظهر كساحة محتملة لتبادل الرسائل بين واشنطن وطهران. هذا الاحتمال ال يُقرأ في عمّان كمسألة عراقية داخلية فقط، بل كعامل قد يؤثر على أمن الحدود، والطاقة، وحركة التجارة، وحتى على مستوى الاستقرار الإقليمي العام.

هذه البيئة تفرض على الأردن حالة تعرض دائم للارتدادات الأمنية (spillover effects)، تتخذ أشكالًا متعددة. فالتداخل الاقتصادي غير الرسمي يعيد تشكيل أنماط التبادل الحدودي خارج الأطر التنظيمية، ما يخلق تحديات رقابية وأمنية متزايدة. كما أن هشاشة البيئة الأمنية في بعض المناطق العراقية تجعل الحدود الشرقية فضاءً مفتوحًا لاحتمالات التسلل، أو إعادة تشكل شبكات عابرة للحدود، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو أمني.

إضافة إلى ذلك، فإن عدم استقرار سياسات الطاقة في العراق، وارتباطها أحيانًا باعتبارات سياسية داخلية أو إقليمية، ينعكس بشكل غير مباشر على الأردن، الذي يسعى إلى تنويع مصادره وتعزيز أمنه الطاقي. وبالتالي، فإن أي اضطراب في هذا المجال يُقرأ كقضية اقتصادية وكعامل يؤثر على الاستقرار العام.

الأهم من ذلك، أن هذه التهديدات تتقاطع ضمن بيئة إقليمية مركبة، ما يعقّد عملية إدارتها. فالأردن يتعامل مع منظومة من المخاطر المتداخلة - وليس مصدر تهديد واحد يمكن احتواؤه - التي تتطلب استجابة مرنة ومتعددة الأدوات. ومن هنا، يصبح الأمن في هذا السياق أوسع من مسألة ضبط حدود كعملية مستمرة لإدارة التفاعلات العابرة للحدود، بما يحد من انتقال الأزمات إلى الداخل.

أما في الاتجاه الغربي، فتُعدّ القضية الفلسطينية العامل الأكثر حساسية وتعقيدًا في معادلة الأمن الأردني، بسبب بعدها الجيوسياسي ونتيجة لتداخلها العميق مع البنية الاجتماعية والسياسية للدولة. فالأردن، بحكم موقعه الجغرافي وتركيبته الديموغرافية وتاريخه السياسي، يتعامل مع القضية الفلسطينية كعنصر بنيوي يؤثر بشكل مباشر

في توازناته الداخلية.

وقد أظهرت أحداث مفصلية، مثل هبّة القدس عام 2021، ثم الحرب على غزة 2023، أن أي تصعيد في الأراضي الفلسطينية يمتد فورًا إلى الداخل الأردني عبر عدة مستويات متداخلة:

- أول هذه المستويات هو الضغط الشعبي، حيث تتفاعل قطاعات واسعة من المجتمع الأردني مع التطورات في فلسطين بوصفها قضية ذات بعد وطني وأخلاقي، وليس مجرد شأن خارجي.
- وثانيها هو إعادة طرح أسئلة الشرعية السياسية، إذ يُعاد تقييم مواقف الدولة وسياساتها الخارجية في ضوء تطورات الصراع، ما يضعها تحت اختبار مستمر أمام الرأي العام.
- أما المستوى الثالث فيتمثل في توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع، خاصة عندما تتباين أولويات السياسة الرسمية مع المزاج الشعبي.

التطورات في فلسطين تُنتج تهديدات تقليدية لتعيد تشكيل المجال السياسي الداخلي، وتؤثر على مستويات الثقة، وتعيد تنشيط الهويات والانتماءات، ما يجعلها عاملًا دائم الحضور في معادلة الاستقرار.

وضعت هذه البيئة الإقليمية الأردن أمام واقع مختلف عمّا كان قائمًا في مراحل سابقة. فالتحدي لم يعد مرتبطًا بحماية الحدود فقط، بل بإدارة تداعيات أزمات تنتقل بسرعة إلى الداخل عبر الاقتصاد، والطاقة، والرأي العام، والقضية الفلسطينية. ومع الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، بدا واضحًا أن قدرة الدولة على الحفاظ على الاستقرار لم تعد مسألة أمنية بالمعنى التقليدي وحده، وإنما مرتبطة أيضًا بطريقة إدارة المجال السياسي والاجتماعي الداخلي تحت ضغط إقليمي متواصل.

التحديث السياسي: إدارة التعددية تحت الضغط

شهد الأردن منذ 2021 مسارًا واضحًا للتحديث السياسي، تمثل في: إنشاء اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، تعديل قوانين الأحزاب والانتخاب والدفع نحو حكومات برلمانية تدريجيًا. وبعكس بعض الدول التي تتحرك تحت ضغط الانفجار، اعتمد الأردن نمطا استباقيا نسبيا، حيث جاء التحديث السياسي في سياق:

- منع تكرار سيناريوهات الاضطراب الإقليمي
- امتصاص الضغوط الداخلية

وهو ما جعل الأردن يتبنى نموذجًا في إدارة المجال السياسي الداخلي، وهو نموذج: يسمح بقدر من التعبير والمشاركة السياسية، لكنه يضع حدودًا واضحة تحول دون انزلاق التعددية إلى استقطاب حاد قد يهدد التماسك الوطني.

التحديث السياسي في الأردن يتحرك داخل معادلة دقيقة: توسيع المشاركة بما يكفي

لامتصاص الضغوط، وضبط المجال السياسي بما يمنع تحوله إلى استقطاب حاد. من هنا جاءت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وتعديلات قوانين الأحزاب والانتخاب بوصفها محاولة لإعادة تنظيم المشاركة، وإدخال قوى اجتماعية جديدة إلى المجال العام، وتهيئة الطريق نحو حكومات برلمانية تدريجية. غير أن المسار بقي محكومًا بسؤال الثقة أكثر من سؤال النصوص القانونية؛ فالقانون يستطيع فتح الباب، لكنه لا يضمن وحده أن يدخل المواطنون إلى السياسة بإحساس حقيقي بالتمثيل والجدوى.

التحدي الحقيقي الثقة وليس المؤسسات، فرغم التعديلات القانونية تشير استطلاعات مثل Arab Barometer إلى أن الثقة بالأحزاب السياسية لا تزال منخفضة و المشاركة السياسية محدودة[2].

وهذا يكشف نقطة ضعف جوهرية: الإصلاح المؤسسي لا يعني بالضرورة إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع، ما لم يُرافق بإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة والتمثيل الفعلي.

تكشف محدودية الثقة بالأحزاب أن المعضلة السياسية في الأردن لا ترتبط فقط بضعف التنظيمات الحزبية، وإنما بتاريخ طويل من الحذر المتبادل بين الدولة والمجتمع. فالمواطن الذي لا يرى أثرًا مباشرًا للمشاركة على السياسات العامة سيبقى مترددًا في التعامل مع التحديث السياسي كتحول فعلي. لذلك، فإن اختبار الإصلاح السياسي لا يقع في عدد الأحزاب أو المقاعد أو القوانين الجديدة، بل في قدرة المسار على إنتاج شعور عام بأن المشاركة يمكن أن تغيّر شيئًا في حياة الناس. المشكلة بالنسبة إلى الدولة ليست في وجود المشاركة السياسية بحد ذاتها، بل في كيفية توسيعها دون أن تتحول إلى استقطاب يصعب ضبطه في بيئة إقليمية شديدة الحساسية.

التحديث الاقتصادي: بين ضرورات الاستقرار وحدود الاحتقان الاجتماعي

واجه الأردن خلال العقد الأخير ضغوطًا اقتصادية متراكمة فرضت على الدولة إدارة الاقتصاد بمنطق التكيّف المستمر أكثر من منطق التحول البنيوي. فقد تزامنت معدلات الدين العام المرتفعة مع بطالة مزمنة، خاصة بين الشباب، إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع كلفة الخدمات العامة، وتزايد الضغوط الناتجة عن محدودية الموارد الطبيعية. كما ارتبطت هذه التحديات ببيئة إقليمية غير مستقرة، شهدت أزمات سياسية وأمنية متلاحقة انعكست بصورة مباشرة على الاقتصاد الأردني، سواء عبر موجات اللجوء، أو اضطراب التجارة الإقليمية، أو التقلبات التي أصابت أسواق الطاقة والنقل.

ضمن هذا السياق، لا يمكن فهم السياسات الاقتصادية الأردنية باعتبارها سياسات تنموية تقليدية فقط، لأن جزءًا أساسيًا منها ارتبط بوظيفة سياسية وأمنية تتعلق بالحفاظ على

2 Arab Barometer. Jordan Public Opinion Report 2024 (Wave VIII). 2024. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVIII_Jordan_Report-Public-Opinions-EN-1.pdf

الاستقرار الاجتماعي وتقليل احتمالات التوتر الداخلي. لذلك، تعاملت الدولة مع الاقتصاد بوصفه أداة لإدارة التوازنات الاجتماعية بقدر ما هو مجال للإصلاح المالي والإداري. وقد ظهر ذلك في استمرار سياسات الدعم لبعض القطاعات الحيوية، والمحافظة على شبكات الحماية الاجتماعية، والتوسع النسبي في برامج الدعم النقدي، إلى جانب الاعتماد على التوظيف الحكومي كأداة لامتصاص الضغوط الاجتماعية، خاصة في المحافظات التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة.

كما لجأت الدولة في مراحل مختلفة إلى تأجيل بعض الإصلاحات الاقتصادية ذات الكلفة الاجتماعية العالية، أو تطبيقها بصورة تدريجية، تجنبًا لخلق موجات احتجاج واسعة في بيئة إقليمية مضطربة. وفي الوقت نفسه، لعبت المساعدات الخارجية دورًا مهمًا في تعزيز قدرة الدولة على الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، بما سمح باستمرار الإنفاق الأساسي وتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. وبهذا المعنى، أصبح الاقتصاد جزءًا من منظومة إدارة الاستقرار الداخلي، وليس مجرد ملف تقني منفصل عن الاعتبارات السياسية والاجتماعية.

وأعادت الحرب الأخيرة في الإقليم إحياء الهواجس التقليدية المرتبطة بأمن الطاقة والتجارة الخارجية بالنسبة للأردن. فاضطراب الملاحة الإقليمية، وإغلاق مضيق هرمز لفترات متقطعة، والتقلبات التي أصابت أسعار النفط وأسواق الشحن، كشفت مجددًا حجم الحساسية البنيوية التي يعانيها الاقتصاد الأردني تجاه الصدمات الجيوسياسية الخارجية. ولا ترتبط هذه الحساسية فقط بملف الطاقة، بل تمتد إلى قطاعات النقل والسياحة والاستثمار والتحويلات المالية والتجارة العابرة للحدود، وهي قطاعات تعتمد بدرجات متفاوتة على استقرار البيئة الإقليمية واستمرار حركة التدفقات الاقتصادية عبر الممرات الإقليمية. ويزداد تأثير هذه التحولات بحكم الموقع الجيوسياسي للأردن، الذي يقع عند تقاطع مسارات تجارية وإقليمية شديدة الحساسية. لذلك، فإن أي اضطراب واسع في الإقليم ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني، سواء عبر ارتفاع كلف الاستيراد، أو تراجع حركة التجارة، أو اضطراب سلاسل الإمداد، أو انخفاض النشاط السياحي والاستثماري. ومن هنا، لم تُقرأ الحرب في عمّان باعتبارها أزمة عسكرية بعيدة جغرافيًا، وإنما باعتبارها اختبارًا مباشرًا لقدرة الدولة على حماية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بيئة إقليمية متقلبة.

> ***الصمود الحقيقي لا يقاس بالقدرة على امتصاص الأزمات، بل بمنعها من التحول إلى استنزاف استراتيجي.***

ورغم هذه الضغوط، أظهر الأردن قدرة نسبية على التكيف مع الأزمات المتلاحقة دون الانزلاق إلى انهيار اقتصادي أو مالي شامل. فقد حافظت الدولة على استقرار المؤسسات النقدية، واستمرت في الوفاء بالالتزامات المالية الأساسية، كما تمكنت من إدارة آثار أزمات اللجوء واضطرابات التجارة الإقليمية بدرجة من المرونة المؤسسية. إلا أن هذه القدرة على التكيف لم تكن تعبيرًا عن تحول اقتصادي عميق، بقدر ما كانت انعكاسًا لنموذج يركز على إدارة الهشاشة ومنع الانهيار. لهذا السبب، يمكن توصيف الاقتصاد الأردني خلال العقد الأخير بأنه أقرب إلى "اقتصاد البقاء" أو "اقتصاد الصمود"، وهو نموذج لا يقوم على تحقيق نمو تحولي واسع، بل على المحافظة على الحد الأدنى من الاستقرار النقدي والاجتماعي والسياسي. ويقترب هذا النموذج من أدبيات إدارة الهشاشة الاقتصادية في الدول محدودة الموارد، حيث تصبح أولوية الدولة الحفاظ على استمرارية المؤسسات وتجنب التدهور الحاد، حتى لو بقيت معدلات النمو وفرص العمل دون المستوى المطلوب.

تكمن قوة هذا النموذج في قدرته على امتصاص الصدمات ومنع الانهيار السريع، خاصة ضمن إقليم شهد خلال السنوات الماضية حالات تفكك اقتصادي وأمني واسعة. إلا أن محدودية هذا النموذج تظهر في ضعف قدرته على معالجة الأسباب البنيوية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية. فاستمرار معدلات البطالة المرتفعة، وتراجع القدرة الشرائية، واتساع الضغوط المعيشية، كلها عوامل تسهم تدريجيًا في إنتاج حالة من الإحباط الاجتماعي، خصوصًا لدى الفئات الشابة والطبقات الوسطى.

ويكشف ذلك عن طبيعة العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والشرعية السياسية في الأردن. فالشرعية لا تقوم فقط على التمثيل السياسي أو استمرارية مؤسسات الدولة، بل ترتبط أيضًا بقدرة الدولة على إدارة الاستقرار الاجتماعي والمحافظة على حد أدنى من العدالة التوزيعية. وكلما شعر المواطن بأن الأعباء الاقتصادية موزعة بصورة غير متوازنة، أو أن كلفة الإصلاح يتحملها المجتمع أكثر من النخب الاقتصادية، تتراجع مستويات الثقة تدريجيًا، وتظهر فجوة بين الاستقرار المؤسسي والاستقرار المجتمعي.

في المقابل، فإن السياسات الاقتصادية التي تراعي البعد الاجتماعي وتوازن بين متطلبات الإصلاح والاستقرار الداخلي يمكن أن تعزز قدرة الدولة على الحفاظ على التماسك المجتمعي، خاصة في بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. ومن هنا، تبدو المعضلة الاقتصادية الأردنية في المرحلة الحالية مرتبطة بكيفية الانتقال من نموذج إدارة الأزمات والبقاء إلى نموذج أكثر قدرة على إنتاج النمو وفرص العمل وتحقيق قدر أكبر من الاستدامة الاقتصادية، دون الإخلال بالتوازنات السياسية والاجتماعية التي حافظت على استقرار الدولة خلال السنوات الماضية. هذا الواقع يكشف عن حقيقة مركزية مفادها

أن الاقتصاد في الأردن جزء من معادلة الشرعية السياسية:

فكلما شعر المواطن بأن كلفة الإصلاح موزعة بشكل غير متكافئ، تراجعت الثقة، وارتفعت احتمالات الاحتقان. وفي المقابل، فإن السياسات الاقتصادية التي تراعي البعد الاجتماعي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار، حتى في ظل ظروف صعبة.

الأمن القومي – من الردع إلى الإدارة المركبة للمخاطر

في الحالة الأردنية، لا ينفصل الأمن عن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به، بل يتشكل من تفاعلها المستمر. فمستوى الثقة بالدولة، وقدرة الاقتصاد على احتواء الضغوط المعيشية، ودرجة التماسك الاجتماعي، كلها عناصر تؤثر بصورة مباشرة في الاستقرار الوطني، وتحدد قدرة الدولة على إدارة الأزمات ومنع انتقال التوترات الإقليمية إلى الداخل.

هذا ما يبرر تبني الأردن لنموذج "الأمن المركب": الذي يجمع بين أدوات الأمن الصلب (حماية الحدود، مكافحة التهديدات المباشرة) وأدوات الأمن الناعم (إدارة المجتمع، تعزيز التماسك، الوقاية من الأزمات). وهذا يتجلى في: سياسات الاحتواء، إلى جانب توظيف أدوات سياسية واقتصادية واجتماعية للحفاظ على الاستقرار دون انزلاق للفوضى.

الأمن في الأردن لا يقوم على الردع وحده. فهو يعتمد على قدرة الأجهزة والمؤسسات على قراءة المؤشرات المبكرة للتوتر: احتجاج اجتماعي، ضغط اقتصادي، تصعيد في فلسطين، تهريب عبر الحدود، أو اضطراب في الجوار. بهذا المعنى، تصبح الثقة المجتمعية جزءًا من الأمن الوطني، ويصبح الأداء الاقتصادي جزءًا من منظومة الحماية، وتتحول السياسة العامة إلى أداة وقاية قبل أن تكون مجرد إدارة لاحقة للأزمة.

الأهم من ذلك، أن الدولة لا تسعى إلى إزالة التهديدات - وهو هدف غير واقعي في بيئة إقليمية كهذه - بل تتركز الأولوية على إدارة التهديدات ضمن مستويات يمكن السيطرة عليها، ومنع تحولها إلى حالة انهيار أو فوضى واسعة. وهذه هي السمة الأساسية لما يمكن وصفه بـ "دولة الصمود" أو الدولة القادرة على التكيف مع بيئة إقليمية غير مستقرة دون فقدان قدرتها على الاستمرار المؤسسي.

أهمية الحرب بين الولايات المتحدة وايران بالنسبة إلى الأردن أنها نقلت مفهوم الأمن الوطني من إدارة التهديدات الحدودية التقليدية إلى إدارة مخاطر إقليمية متعددة المستويات. فالمملكة لم تواجه احتمال تهديد عسكري مباشر فقط، وإنما تعاملت مع منظومة مترابطة من المخاطر شملت أمن الطاقة، وحركة الملاحة والتجارة، والمجال الجوي، وسلاسل الإمداد، والضغوط الاقتصادية، واحتمالات اللجوء، إضافة إلى الارتدادات السياسية والإعلامية للصراع على الرأي العام الداخلي. وهذا ما جعل الأمن الأردني خلال الأزمة أقرب إلى إدارة منظومة مترابطة من

المخاطر منه إلى التعامل مع تهديد واحد محدد.

نموذج دولة الصمود – التكامل وحدود التوازن

تتجلى قوة هذا النموذج في التفاعل بين مكوناته المختلفة، حيث:

- يسهم التحديث السياسي في تقليل الاحتقان وتعزيز الشرعية،
- يعمل الأداء الاقتصادي على تخفيف الضغوط الاجتماعية، ما يؤدي في النهاية إلى دعم الاستقرار الأمني،
- يوفر الاستقرار الأمني البيئة اللازمة لاستمرار هذه العمليات.

وعليه يمكن توصيف الحالة الأردنية كنموذج مركب يقوم على تفاعل ثلاثي بين التحديث السياسي المضبوط، والاقتصاد التكيّفي، والأمن المركب، وهو ما يتيح للدولة القدرة على البقاء والتكيف وتجنب الانهيار، دون الحاجة إلى تحقيق استقرار مثالي يصعب تحقيقه في السياق الإقليمي القائم.

قوة النموذج الأردني أنه يربط بين السياسة والاقتصاد والأمن داخل معادلة واحدة. فالتحديث السياسي يخفف جزءًا من الاحتقان حين يمنح المجتمع قنوات تعبير أوسع، والسياسة الاقتصادية تدعم الاستقرار حين تراعي العدالة الاجتماعية، والأمن يوفر السقف الذي يسمح باستمرار هذه التفاعلات دون انهيار. غير أن العلاقة بين هذه العناصر لا تسير دائمًا بانسجام. فكل توسيع للمشاركة يرفع سقف التوقعات، وكل إصلاح اقتصادي غير متوازن يزيد الضغط الاجتماعي، وكل توتر إقليمي يعيد اختبار قدرة الدولة على ضبط المجال الداخلي.

هنا تظهر مفارقة دولة الصمود. فالنموذج قادر على حماية الدولة من الصدمات الكبرى، لكنه قد يعتاد إدارة الأزمات بدل معالجة أسبابها. ومع مرور الوقت، قد تتحول القدرة على التكيف إلى شكل من الإرهاق إذا بقيت الفجوة بين الإصلاح المعلن ونتائجه الملموسة واسعة. الصمود هنا ليس ضعفًا، لكنه ليس غاية نهائية أيضًا.

الخاتمة: الصمود كمرحلة لا كغاية

رغم ما حققه الأردن من نجاح واضح في تطوير نموذج متقدم للصمود، فإن القيمة الحقيقية لهذا النموذج لا تكمن في قدرته على منع الانهيار فقط، وإنما في قدرته على فتح طريق للتحول. فقد استطاعت الدولة الأردنية تجاوز صدمات إقليمية كبرى، والحفاظ على استقرار نسبي، والاستمرار كفاعل إقليمي موثوق، غير أن هذه الإنجازات لا تعني أن النموذج بلغ حد الاكتمال.

الصمود المستمر يحمل مفارقة دقيقة. فهو يمنح الدولة وقتًا إضافيًا، ويخفف أثر الأزمات، ويحافظ على تماسك المؤسسات، لكنه قد يتحول إلى نمط دائم لإدارة التأجيل إذا لم يقترن بإصلاح سياسي أكثر ثقة، واقتصاد أكثر عدالة، وأمن وطني يدمج مؤشرات الاحتقان الاجتماعي ضمن حساباته المبكرة. عند هذه النقطة، يصبح الخطر في نجاح النموذج نفسه،

لأنه قد يغري الدولة بإدارة الأزمات بدل تفكيك جذورها.

لقد نجح الأردن في تطوير نموذج فريد نسبيًا في المنطقة، يقوم على إدارة الأزمات بدل الانهيار أمامها، وعلى التكيف بدل الجمود. غير أن هذا النجاح لا ينبغي أن يُفهم بوصفه حالة مكتملة، إنما كمسار مستمر يواجه تحديات متجددة.

إلا هذا النموذج ليس بلا حدود، إن استمراريته مشروطة بقدرته على التكيف مع تحديات داخلية لا تقل خطورة عن التهديدات الخارجية. فالصمود المستمر قد يتحول إلى بديل عن التحول البنيوي، أي أن الدولة قد تنجح في إدارة الأزمات، لكنها تؤجل معالجة جذورها. وبدون تحقيق اختراق نوعي قد يؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ«الإرهاق الاستراتيجي»: حيث تتآكل الموارد وتتراجع القدرة على التكيف مع مرور الوقت.

كما أن ارتفاع مستويات الوعي السياسي والاقتصادي قد يوسع الفجوة بين ما تقدمه الدولة وما يتوقعه المجتمع، ما يخلق ضغوطًا إضافية على منظومة الاستقرار. إلى جانب ذلك، فإن أي تحولات إقليمية غير متوقعة قد تضع هذا النموذج أمام اختبارات صعبة.

لذلك، تبدو استدامة الصمود الأردني مشروطة بثلاثة تحولات مترابطة. الأول، تحويل التحديث السياسي من هندسة مؤسسية إلى مشاركة فعلية يشعر المواطن بجدواها. الثاني، إعادة صياغة التحديث الاقتصادي حول العدالة الاجتماعية وتوزيع كلفة الإصلاح بطريقة أكثر توازنًا. الثالث، تطوير مفهوم الأمن الوطني ليشمل الثقة العامة، والاحتقان الاجتماعي، وتوقعات الشباب، بوصفها عناصر إنذار مبكر لا تقل أهمية عن التهديدات الحدودية.

قوة الأردن تكمن في أنه تعلم كيف يصمد داخل إقليم مضطرب. والتحدي المقبل أن يتحول هذا الصمود من قدرة دفاعية إلى مشروع تحول بنيوي. فالدولة التي تنجح في إدارة الأزمات تشتري الوقت، أما الدولة التي تستخدم هذا الوقت لإعادة بناء الثقة والاقتصاد والمشاركة، فهي وحدها القادرة على تحويل الصمود إلى قوة مستدامة.

تكمن أهمية الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران بالنسبة إلى الأردن في أنها قدمت اختبارًا عمليًا لنموذج الصمود الذي طورته الدولة خلال العقد الماضي. فقد أظهرت الأزمة قدرة المؤسسات الأردنية على احتواء الضغوط الأمنية والاقتصادية والسياسية الناتجة عن صراع إقليمي واسع، لكنها أظهرت في الوقت نفسه حدود هذا النموذج. فكلما ازداد اعتماد الدولة على إدارة الأزمات المتعاقبة، ازدادت الحاجة إلى تحويل الصمود من آلية دفاعية إلى مشروع تحول اقتصادي وسياسي أكثر عمقًا

> ***حين يتحول الصمود إلى نمط دائم لإدارة الأزمات، قد يصبح بديلاً عن التحول البنيوي.***

واستدامة. ولذلك، فإن السؤال الذي تطرحه الحرب على الأردن لا يتعلق بقدرته على تجاوز الأزمة الحالية فقط، بل بقدرته على الاستعداد لأزمات إقليمية قد تصبح أكثر تكرارًا وتعقيدًا في السنوات المقبلة. والتحدي الحقيقي أمام الأردن لم يعد في القدرة على الصمود، بل في القدرة على منع الصمود نفسه من التحول إلى حالة استنزاف طويلة.

العراق والحرب على إيران: تحولات الدولة والمجال الإقليمي

فراس إلياس

أستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل، وباحث متخصص في الشؤون السياسية والاستراتيجية، خصوصًا دراسات إيران، الأمن القومي، والسياسة الدولية. حاصل على الدكتوراه في السياسة الدولية من جامعة أنقرة - تركيا. ومساهم تحليلي لدى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) «منتدى فكرة)» في مواضيع مثل النفوذ الإيراني ودور العراق الإقليمي. ويعمل أيضًا كباحث لدى معهد السياسة والمجتمع في الأردن، ولديه مقالات وأوراق بحثية منشورة حول مواضيع استراتيجية وأمنية مثل إيران، السياسة العراقية، العلاقات الإقليمية، وغيرها.

مقدمة: الحرب على إيران وإعادة تعريف موقع العراق الإقليمي

لا تمثل الحرب على إيران مجرد مواجهة عسكرية مرتبطة بالبرنامج النووي أو بالصراع التقليدي بين طهران وواشنطن وتل أبيب، بل تعكس لحظة إعادة تشكيل عميقة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، تتجاوز حدود الصراع المباشر نحو إعادة تعريف خرائط النفوذ، ووظائف الدول، وطبيعة المجال الأمني في المشرق العربي. وفي قلب هذه التحولات يقف العراق بوصفه إحدى أكثر الساحات تأثراً بالحرب، ليس فقط بحكم الجغرافيا، بل بسبب طبيعة البنية السياسية والأمنية التي تشكلت داخله بعد عام 2003، والتي جعلته نقطة تقاطع رئيسية للمصالح الأمريكية والإيرانية في المنطقة.

تكشف الحرب عن تحوّل نوعي في موقع العراق داخل المعادلة الإقليمية، بعدما تجاوز دوره التقليدي بوصفه ساحة لتقاطع النفوذ الأمريكي والإيراني، ليتحول إلى مجال تجري عبره إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية نفسها. وفي هذا السياق، لم يعد الصراع مرتبطًا فقط بحجم النفوذ الذي تمتلكه القوى الإقليمية والدولية داخل العراق، وإنما بطبيعة الوظيفة التي سيؤديها في بنية الشرق الأوسط المقبلة: هل يستمر كامتداد للعمق الاستراتيجي الإيراني، أم يتجه نحو الاندماج ضمن المجال العربي والخليجي والدولي بوصفه دولة قادرة على إعادة ضبط مجالها الأمني والاقتصادي؟ ومن هنا، تبدو الحرب لحظة مفصلية في انتقال العراق من ساحة لإدارة النفوذ إلى عقدة جيوسياسية وأمنية يعاد عبرها تنظيم التوازنات في المشرق العربي.

فعلى مدى العقدين الماضيين، تحول العراق تدريجياً من دولة مركزية في النظام العربي إلى مجال حيوي مفتوح للتنافس الإقليمي والدولي، إذ تشكل داخله نموذج سياسي –

أمني قائم على التوازن بين النفوذ الأمريكي والنفوذ الإيراني، الأمر الذي جعل استقراره مرتبطاً بصورة مباشرة بطبيعة العلاقة بين الطرفين. إلا أن الحرب الحالية دفعت هذه المعادلة نحو مرحلة أكثر تعقيداً، لأن الصراع لم يعد يتعلق فقط بإدارة النفوذ أو ضبط التصعيد، بل بمحاولة إعادة هندسة البيئة الإقليمية نفسها، وهو ما يضع العراق أمام لحظة استراتيجية فاصلة تتعلق بمستقبل الدولة ووظيفتها الإقليمية.

وفي هذا السياق، لم يعد العراق يُنظر إليه بوصفه «ساحة نفوذ» إيرانية فقط، بل بوصفه ساحة مركزية لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بعد الحرب. فالولايات المتحدة ترى أن إعادة بناء النظام الأمني في المشرق العربي تمر عبر إعادة ضبط المجال العراقي، وتقليص قدرة إيران على استخدامه كمنصة نفوذ إقليمي، في حين تنظر إيران إلى العراق باعتباره خط الدفاع الأكثر أهمية عن عمقها الاستراتيجي، وخسارته تعني تراجع قدرتها على التأثير في توازنات المنطقة.

ومن هنا، فإن الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد الحرب لن تكون مجرد أزمة نظام سياسي أو توازنات داخلية، بل أزمة تتعلق بطبيعة الدولة نفسها: هل يستطيع العراق التحول إلى دولة تمتلك قرارها السيادي وتدير علاقاتها الإقليمية وفق منطق المصلحة الوطنية، أم سيبقى مجالاً مفتوحاً لتداخل النفوذ الخارجي والصراعات الإقليمية؟ وهذا ما يجعل الحرب على إيران لحظة إعادة تعريف شاملة لموقع العراق داخل النظام الإقليمي الجديد، وليس مجرد تطور أمني عابر.

أولاً: العراق من ساحة نفوذ إلى ساحة إعادة هندسة إقليمية

أعادت الحرب على إيران تعريف موقع العراق داخل التوازنات الإقليمية بصورة غير مسبوقة. فالعراق لم يعد مجرد ساحة نفوذ إيرانية أو منطقة اشتباك أمريكي – إيراني تقليدية، بل تحول إلى إحدى أهم ساحات إعادة هندسة النظام الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب. وهذا التحول لا يرتبط فقط بتراجع أو صعود النفوذ الإيراني، بل بطبيعة الدور الذي يُراد للعراق أن يؤديه ضمن البيئة الإقليمية الجديدة. فخلال العقدين الماضيين، تأسست المعادلة العراقية على نوع من «التوازن غير المعلن» بين واشنطن وطهران؛ الولايات المتحدة ضمنت بقاء الدولة والمؤسسات الرسمية، بينما تمكنت إيران من بناء شبكة نفوذ داخل البنية السياسية والأمنية والاجتماعية العراقية. إلا أن الحرب الحالية دفعت هذه المعادلة نحو التفكك التدريجي، لأن واشنطن باتت تنظر إلى استمرار العراق ضمن المجال الحيوي الإيراني بوصفه تهديداً مباشراً لمشروع إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المشرق والخليج.

وفي المقابل، تدرك إيران أن خسارة العراق أو تراجع قدرتها على التأثير داخله لا يعني فقط تراجع نفوذها الإقليمي، بل انهيار أحد أهم مرتكزات استراتيجيتها القائمة على

«الدفاع الأمامي». ولذلك فإن العراق أصبح يمثل بالنسبة للطرفين مساحة حاسمة لإعادة تعريف النفوذ، وليس مجرد ساحة لإدارته.

لكن خطورة هذه المرحلة تكمن في أن العراق يقف اليوم بين مشروعين متناقضين: مشروع يسعى إلى إعادة دمجه ضمن البيئة العربية والخليجية والدولية بوصفه دولة وظيفية مستقرة، ومشروع آخر يسعى للحفاظ عليه ضمن المجال الاستراتيجي الإيراني باعتباره خط الدفاع المتقدم عن النفوذ الإقليمي لطهران. وهذا التناقض يجعل العراق أحد أكثر ميادين ما بعد الحرب حساسية واضطراباً.

ثانياً: تحولات المجال الأمني العراقي وأزمة السيادة

كشفت الحرب على إيران هشاشة مفهوم السيادة العراقية بصورة غير مسبوقة، لأن الدولة العراقية لم تعد تواجه تهديدات تقليدية مرتبطة بالحدود فقط، بل أصبحت جزءاً من مجال أمني إقليمي متشابك تتداخل فيه الأبعاد العسكرية والاستخبارية والاقتصادية والسيبرانية.

فالعراق اليوم لا يتحكم بصورة كاملة بمجاله الأمني، بسبب تعدد الفاعلين المسلحين، وتداخل الولاءات السياسية، وارتباط بعض القوى الداخلية بأجندات إقليمية متعارضة. وهذا ما جعل الدولة العراقية عاجزة في كثير من الأحيان عن احتكار القرار الأمني أو منع استخدام أراضيها كساحة لتبادل الرسائل الإقليمية.

كما أن الحرب الحالية أظهرت أن مفهوم السيادة لم يعد مرتبطاً فقط بمنع التدخل الخارجي، بل بقدرة الدولة على التحكم بالقرار الاستراتيجي الداخلي. فالعراق قد يمتلك مؤسسات رسمية وجيشاً وحكومة، لكنه لا يزال يواجه تحدياً يتعلق بقدرة هذه المؤسسات على فرض إرادتها على كامل المجال الأمني الداخلي.

وفي هذا السياق، انتقل العراق من مرحلة «إدارة التهديدات» إلى مرحلة «إدارة الاستنزاف»، أي التعامل مع ضغوط أمنية وسياسية واقتصادية طويلة الأمد تستنزف الدولة بصورة تدريجية دون أن تؤدي بالضرورة إلى انهيار شامل. وهذا النمط من التهديدات يعد من أخطر التحولات التي أفرزتها الحرب، لأنه يضع العراق أمام حالة دائمة من عدم الاستقرار البنيوي.

ثالثاً: الفصائل المسلحة بين الوظيفة الإيرانية ومأزق ما بعد الحرب

تشكل الفصائل المسلحة أحد أكثر الملفات حساسية في مرحلة ما بعد الحرب على إيران، لأنها لم تعد مجرد قوى عسكرية، بل تحولت إلى بنية سياسية – اقتصادية – أمنية متشابكة تمتلك تأثيراً واسعاً داخل الدولة العراقية. وخلال السنوات الماضية، مثلت هذه الفصائل إحدى أهم أدوات النفوذ الإيراني، لأنها وفرت لطهران قدرة على التأثير في القرار العراقي دون الحاجة إلى حضور مباشر واسع.

إلا أن الحرب الحالية دفعت هذه الفصائل إلى

> ***تكشف الحرب عن تحوّل نوعي في موقع العراق داخل المعادلة الإقليمية، بعدما تجاوز دوره التقليدي بوصفه ساحة لتقاطع النفوذ الأمريكي والإيراني، ليتحول إلى مجال تجري عبره إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية نفسها.***

مواجهة مأزق استراتيجي معقد. فمن جهة، لا تستطيع الانفصال الكامل عن المشروع الإيراني بحكم طبيعة الارتباط العقائدي والسياسي والأمني، ومن جهة أخرى فإن استمرارها بالوظيفة نفسها بعد الحرب قد يضعها في مواجهة ضغوط أمريكية وإقليمية ودولية متزايدة.

كما أن التحولات الإقليمية الجديدة لم تعد تسمح بنفس هامش الحركة الذي تمتعت به الفصائل خلال مرحلة «الحرب على الإرهاب» أو مرحلة «الردع غير المباشر». فالمناخ الإقليمي يتجه نحو إعادة بناء الدولة المركزية وتقليص دور الفاعلين المسلحين غير الدولتيين، وهو ما يجعل مستقبل الفصائل مرتبطاً بقدرتها على التكيف مع بيئة سياسية وأمنية مختلفة.

وفي الوقت نفسه، أعادت الحرب طرح سؤال «احتكار الدولة للسلاح» بوصفه قضية ترتبط بمستقبل العراق الإقليمي، وليس فقط باستقراره الداخلي. فإعادة دمج العراق في البيئة العربية والدولية أصبحت مرتبطة بصورة متزايدة بقدرة الدولة على ضبط المجال الأمني وتقليل تعدد مراكز القوة المسلحة.

رابعاً: الولايات المتحدة وإعادة بناء العراق الوظيفي

لم تعد الولايات المتحدة تنظر إلى العراق من منظور مكافحة الإرهاب فقط، بل باتت تتعامل معه بوصفه جزءاً مركزياً في مشروع إعادة تشكيل المجال الأمني للمشرق العربي بعد الحرب على إيران. إلا أن المقاربة الأمريكية الحالية تختلف عن مرحلة ما بعد عام 2003، لأنها لا تقوم على الاحتلال المباشر أو إعادة بناء الدولة بالقوة العسكرية، بل على إعادة إنتاج "عراق وظيفي" قادر على الاندماج ضمن المنظومة الإقليمية الجديدة، من دون أن يتحول إلى مصدر تهديد للتوازنات التي تسعى واشنطن إلى ترسيخها في المنطقة.

ومن هنا، تعتمد الولايات المتحدة على أدوات أكثر تعقيداً، تشمل الضغط المالي والاقتصادي، وإعادة تنظيم التعاون الأمني، ودعم المؤسسات الرسمية، وربط العراق تدريجياً بالمنظومة الخليجية والعربية، بالتوازي مع تقليص قدرة الفصائل المسلحة على التأثير في القرار الأمني والسياسي. وتهدف هذه المقاربة إلى إنتاج عراق أقل ارتباطاً بإيران، وأكثر قدرة على لعب دور توازني داخل البيئة الإقليمية الجديدة، دون الدخول في مواجهة أمريكية شاملة داخل الأراضي العراقية.

لكن هذه الاستراتيجية تواجه تحديات بنيوية

معقدة، لأن النفوذ الإيراني في العراق لم يعد مقتصراً على البعد العسكري أو الأمني، بل أصبح متجذراً في الاقتصاد والسياسة والبنية الاجتماعية والدينية، وهو ما يجعل عملية إعادة تشكيل المجال العراقي أكثر تعقيداً من مجرد احتواء الفصائل المسلحة أو تقليص نفوذها. ولذلك، فإن الصراع الأمريكي–الإيراني داخل العراق لم يعد صراع نفوذ تقليدي، بل تحول تدريجياً إلى صراع يتعلق بطبيعة الدولة العراقية نفسها، وبشكل تموضعها داخل النظام الإقليمي المقبل.

وفي هذا السياق، تبدو المقاربة الأمريكية الحالية تجاه حكومة رئيس الوزراء (علي الزيدي) جزءاً من استراتيجية أوسع لإعادة ضبط المجال السياسي والأمني العراقي في مرحلة ما بعد الحرب. فواشنطن قدمت دعماً مشروطاً لحكومة الزيدي، يرتبط بجملة من المتطلبات، في مقدمتها ضبط سلاح الفصائل المسلحة، وإعادة تنظيم العلاقة مع إيران، وتعزيز مركزية القرار الأمني بيد الدولة. وتدرك الإدارة الأمريكية أن نجاح أي مشروع لإعادة دمج العراق ضمن البيئة العربية والخليجية لن يكون ممكناً من دون تقليص تعدد مراكز القوة داخل الدولة العراقية.

وفي المقابل، فإن فشل حكومة الزيدي في التعامل مع هذه الاشتراطات قد يدفع إدارة الرئيس (دونالد ترامب) إلى التعامل مع العراق بوصفه جزءاً من تصور أمريكي أوسع لإعادة تشكيل وضع إيران وحلفائها في المنطقة بعد الحرب، وهو ما قد يفتح الباب أمام مرحلة أكثر حدة من الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية على بغداد، خصوصاً إذا استمرت الفصائل المسلحة في لعب دور يتجاوز حدود الدولة ومؤسساتها الرسمية.

خامساً: العراق والممرات الإقليمية الجديدة

كشفت الحرب على إيران أن الصراع في الشرق الأوسط لم يعد يُدار فقط عبر القوة العسكرية أو توازنات الردع التقليدية، بل أصبح يرتبط بصورة متزايدة بالسيطرة على الممرات التجارية والطاقة وسلاسل الإمداد والبنى التحتية الاستراتيجية. فالتنافس الإقليمي والدولي في المرحلة الحالية لم يعد يدور حول النفوذ السياسي فحسب، بل حول من يمتلك القدرة على التحكم بحركة التجارة والطاقة والربط الجيوسياسي بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يبرز العراق بوصفه إحدى أهم العقد الجيوسياسية القادرة على الربط بين الخليج والمشرق وتركيا وأوروبا.

ومن هنا، تزداد أهمية تفعيل مشاريع خطوط نقل نفط بديلة عن مضيق هرمز، عن طريق سوريا والأردن والسعودية، وكذلك مشروع «طريق التنمية»، الذي لا يمثل مجرد مشروع اقتصادي أو لوجستي، بل محاولة لإعادة تعريف الوظيفة الجيوسياسية للعراق داخل البيئة الإقليمية الجديدة. فبغداد تسعى من خلال هذا المشروع إلى الانتقال من نموذج «الدولة الريعية» المعتمدة على النفط إلى

نموذج «الدولة العقدة»، أي الدولة التي تمتلك موقعاً محورياً داخل شبكات النقل والطاقة والتجارة الإقليمية. وهذا التحول يمنح العراق فرصة لإعادة بناء مكانته الاستراتيجية، ليس فقط بوصفه منتجاً للطاقة، بل بوصفه ممراً إقليمياً حيوياً يربط الخليج بأوروبا عبر تركيا.

لكن الحرب على إيران أعادت في الوقت نفسه إبراز هشاشة موقع العراق الاقتصادي، لأن أي اضطراب في الخليج أو مضيق هرمز ينعكس مباشرة على صادرات النفط العراقية وحركة التجارة والاستثمار وكلف النقل والتأمين. كما أن تصاعد أهمية الممرات البرية والبدائل الجيوسياسية للممرات البحرية التقليدية قد يدفع القوى الإقليمية والدولية إلى التعامل مع العراق بوصفه ساحة تنافس على النفوذ الاقتصادي، وليس فقط الأمني.

وفي هذا الإطار، لم يعد الصراع على العراق يتعلق فقط بمن يمتلك النفوذ السياسي أو الأمني داخله، بل بمن يحدد موقعه داخل خرائط التجارة والطاقة الإقليمية الجديدة. فالممرات الاقتصادية أصبحت جزءاً من إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل مستقبل العراق مرتبطاً بقدرته على التحول من «ساحة عبور للأزمات» إلى «عقدة ربط إقليمية» تمتلك دوراً وظيفياً في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

غير أن نجاح هذا التحول يبقى مشروطاً بقدرة العراق على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، لأن أي بيئة مضطربة ستجعل من الصعب جذب الاستثمارات أو بناء بنية تحتية قادرة على المنافسة إقليمياً. ولذلك، فإن مستقبل العراق الاقتصادي بعد الحرب لن يتوقف فقط على أسعار النفط أو حجم موارده، بل على قدرته على إدارة موقعه الجغرافي بوصفه مصدر قوة استراتيجية، لا بوصفه مساحة مفتوحة للصراع والتنافس الإقليمي.

سادساً: الخليج والعراق من الاحتواء الأمني إلى الشراكة المشروطة

قد تؤدي الحرب على إيران إلى إعادة تعريف العلاقة بين العراق ودول الخليج بصورة أعمق من المراحل السابقة. خصوصاً بعد الهجمات العديدة التي شنتها الفصائل المسلحة الموالية لإيران على دول الخليج، وتحديداً الكويت، وما تمخض عن ذلك من بيانات إدانة عديدة صدرت عن منظمة مجلس التعاون الخليجي التي حملت العراق مسؤولية هذه الهجمات، فدول الخليج لم تعد تنظر إلى العراق فقط من زاوية التهديد الأمني أو النفوذ الإيراني، بل بدأت تدرك أن استقرار العراق يمثل جزءاً من استقرار البيئة الخليجية نفسها.

ومن هنا، قد تنتقل المقاربة الخليجية تجاه العراق من سياسة «الاحتواء الدفاعي» إلى سياسة «الشراكة المشروطة»، أي الانفتاح الاقتصادي والسياسي على بغداد مقابل تعزيز مفهوم الدولة وتقليص نفوذ الفصائل المسلحة وضبط المجال الأمني الداخلي.

وفي المقابل، يدرك العراق أن إعادة دمجه في البيئة الخليجية قد تمنحه فرصة لتقليل

مستوى الارتهان الاقتصادي والسياسي لإيران، وفتح المجال أمام استثمارات ومشاريع إقليمية كبرى. لكن نجاح هذا التحول سيظل مرتبطاً بقدرة بغداد على بناء دولة مستقرة قادرة على حماية القرار السيادي وتوفير بيئة آمنة للتعاون الاقتصادي والاستثماري.

سابعاً: مستقبل الدولة العراقية في النظام الإقليمي الجديد

تكشف الحرب على إيران أن العراق يقف اليوم أمام لحظة مفصلية تتعلق بإعادة تعريف الدولة نفسها، وليس فقط بإعادة ترتيب التوازنات السياسية الداخلية. فالسؤال المركزي في مرحلة ما بعد الحرب لم يعد يتعلق بمن يحكم العراق اليوم أو بشكل التحالفات الحكومية الجديدة، بل بطبيعة الدولة العراقية التي ستتشكل داخل البيئة الإقليمية الجديدة: هل ستكون دولة قادرة على احتكار القرار الأمني والسياسي وإدارة علاقاتها الخارجية وفق منطق المصلحة الوطنية، أم ستبقى مجالاً مفتوحاً لتداخل النفوذ الإقليمي والدولي وتعدد مراكز القوة الداخلية؟

وفي هذا السياق، فإن التحدي الحقيقي أمام العراق لا يتمثل فقط في تجنب تداعيات الحرب أو احتواء آثارها الأمنية والاقتصادية، بل في استثمار لحظة التحول الإقليمي لإعادة بناء الدولة وتعزيز مفهوم السيادة بوصفه قدرة على التحكم بالقرار الاستراتيجي، وليس مجرد شعار سياسي. فكلما نجحت بغداد في ضبط السلاح خارج إطار الدولة، وتقوية المؤسسات الرسمية، وتنويع علاقاتها الإقليمية والدولية، وتقليل مستوى الارتهان للصراعات الخارجية، ازدادت قدرتها على الانتقال من موقع "ساحة صراع" إلى موقع "الفاعل الإقليمي" القادر على التأثير في التوازنات المحيطة به.

لكن في المقابل، فإن استمرار حالة التداخل بين الدولة والفصائل المسلحة، وبين القرار الوطني والضغوط الخارجية، قد يدفع العراق نحو مرحلة أكثر هشاشة واضطراباً، خصوصاً إذا تحولت مرحلة ما بعد الحرب إلى بيئة مفتوحة لإعادة توزيع النفوذ داخل المشرق العربي والخليج. فالعراق يواجه اليوم أزمة تتجاوز الانقسامات السياسية التقليدية، لتصل إلى مستوى «أزمة نموذج دولة»، أي أزمة تتعلق بقدرة النظام السياسي الذي تشكل بعد عام 2003 على الاستمرار في بيئة إقليمية تتجه نحو إعادة تعريف مفاهيم الأمن والسيادة ووظيفة الدولة.

ومن هنا، فإن مستقبل العراق في النظام الإقليمي الجديد سيكون مرتبطاً بقدرته على الانتقال من منطق «إدارة التوازنات الهشة» إلى منطق «بناء الدولة القادرة»، أي الدولة التي تمتلك قرارها السيادي، وتدير علاقاتها الخارجية وفق رؤية استراتيجية مستقلة، وتعيد توظيف موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية ضمن مشروع وطني يقلل من هشاشتها تجاه التحولات الإقليمية. وبخلاف ذلك، قد يبقى العراق إحدى أكثر ساحات الشرق الأوسط عرضة للاستنزاف والتنافس الجيوسياسي طويل الأمد.

خاتمـــة استراتيجيـة

تكشـف الحـرب علـى إيران أن العـراق يقـف أمام واحـدة مـن أكثـر اللحظـات حساسـية منـذ عـام 2003، لأن التحـولات الجاريـة لا تتعلـق فقـط بإعـادة توزيـع النفـوذ فـي المنطقـة، بـل بإعـادة تعريـف شـكل النظـام الإقليمـي ووظيفـة الـدول داخلـه. وفـي هـذا السـياق، لـم يعـد العـراق مجـرد دولـة متأثـرة بالصـراع، بـل أصبـح أحد الميادين الرئيسـة التـي سـيتحدد من خلالها شـكل التوازنـات الجديـدة فـي المشـرق العربـي والخليـج.

فالحـرب الحاليـة أظهـرت أن نمـوذج «العـراق بوصفـه سـاحة مفتوحـة» لـم يعـد قـابلاً للاسـتمرار بالصيغة نفسـها التي تشـكلت خلال العقدين الماضيين، في ظل بيئة إقليمية تتجه نحـو إعـادة بنـاء المجـالات الأمنيـة والاقتصاديـة علـى أسـس جديـدة تقـوم علـى تقليـص دور الفواعـل غيـر الدولتيـة، وتعزيـز أهميـة الممـرات الاقتصاديـة والطاقـة، وإعـادة تعريـف العلاقـة بيـن الدولـة والسـيادة والأمـن.

وفـي المقابـل، يقـف العـراق أمـام مفتـرق اسـتراتيجي حاسـم: فإما أن ينجح فـي اسـتثمار لحظـة التحـول الإقليمـي لإعـادة بنـاء الدولـة وتعزيـز مركزيـة القـرار السـيادي والانفتـاح علـى محيطـه العربـي والإقليمـي بوصفـه دولـة تـوازن وممـر ربـط اسـتراتيجي، وإما أن يبقـى سـاحة مفتوحـة للتنافـس الأمريكـي – الإيراني والصراعات الإقليمية، بما يحمله ذلك مـن مخاطـر الاسـتنزاف طويـل الأمـد وعـدم الاسـتقرار البنيـوي.

ومـن هنـا، فـإن مسـتقبل العـراق بعـد الحـرب لـن يتحـدد فقـط بنتائـج المواجهـة العسـكرية أو الصفقة الدبلوماسـية أو بحجم النفوذ الأمريكي والإيرانـي داخلـه، بـل بقـدرة الدولـة العراقيـة نفسـها علـى إعادة تعريـف موقعها ووظيفتها داخـل نظـام إقليمـي يتجـه نحـو مرحلـة أكثـر تعقيداً وسـيولة وتنافساً من أي وقـت مضى. فـي المحصلـة، لـن يتحـدد مسـتقبل العراق بعد الحرب بميزان النفوذ الأمريكي والإيراني وحده، بـل بقدرتـه علـى التحـول مـن مجـال تُـدار عبـره صراعات الآخرين إلى دولة تعيد تعريف موقعها ووظيفتهـا وفـق منطـق المصلحـة الوطنيـة.

> ***ومـن هنـا، تبـدو الحـرب لحظـة مفصليـة فـي انتقـال العـراق مـن سـاحة لإدارة النفـوذ إلـى عقـدة جيوسياسـية وأمنيـة يعـاد عبرهـا تنظيـم التوازنـات فـي المشـرق العربـي.***

فـإذا نجحـت بغـداد فـي ضبـط السـلاح، وتحصيـن القـرار السـيادي، وتوظيـف موقعها الجغرافـي ضمـن شـبكات الطاقة والتجارة والممرات، فقـد تنتقـل مـن موقـع السـاحة الهشـة إلـى موقـع العقـدة الإقليميـة الفاعلـة. أمـا إذا اسـتمرت معادلة الدولة المزدوجة، فسـيبقى العراق أحد

أكثر ميادين الشرق الأوسط قابلية للاستنزاف، لا لأنه ضعيف الموارد، بل لأنه عاجز عن تحويل موقعه الاستراتيجي إلى سيادة فعلية.

الآثـار الاقتصاديـة للحـرب الأمريكيـة -الإسـرائيلية على إيـران: الحسـاب المفتـوح والتداعيـات اللاحقـة

إبراهيـم سيـف

يشغل منصب الشريك الإداري في شركة إي إف تي سولوشنز، ويعمل باحثًا في منتدى الاستراتيجيات الأردني في عمّان، إلى جانب عضويته في عدد من مجالس الإدارة. وحتى أيار/مايو 2023، كان نائبًا لرئيس مجموعة المناصير، كما شغل سابقًا منصب الرئيس التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. وتولّى منصب وزير الطاقة والثروة المعدنية في الأردن بين آذار/مارس 2015 وحزيران/يونيو 2017، وسبق ذلك تولّيه حقيبة التخطيط والتعاون الدولي بين آذار/مارس 2013 وآذار/مارس 2015. وقبل دخوله الحكومة، عمل باحثًا أول في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ومستشارًا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية، كما شغل منصب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية وأمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. ودرّس في جامعتي لندن وييل، حيث قدّم مساقات متخصصة حول اقتصادات الشرق الأوسط.

ليست الحرب حدثاً عسكرياً معزولاً تنتهي تداعياته على حدود ساحة المعركة؛ بل تشكل ما يشبه الموجات الارتدادية التي تظهر آثارها في لتطال القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، و الحروب الكبرى عبر التاريخ الحديث تعلمنا أن الخسائر الاقتصادية تفوق في مداها الخسائر العسكرية؛ فالحرب العالمية الثانية دمّرت ثلث رأس المال البشري الأوروبي، وحرب الخليج الأولى أثبتت ان تهديد مصادر النفط وتدفقاته تكفي لأن يهتز الاقتصاد العالمي قبل بدء العمليات العسكرية. وفي سياق الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران التي لا تزال ملفا مفتوحا فإن الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة امتدت لتغطي المسرح العالمي دون ان تكون الكثير من الدول منخرطة فيها ولكنها تتعايش مع تداعياتها السلبية.

في هذا المقال يمكن النظر الى عدة مستويات لتحليل الآثار الاقتصادية: أزمة الطاقة ، تعطل سلاسل الإمداد ونقص السلع ثم التداعيات العربية بشقيها النفطي وغير النفطي، وأخيراً التكلفة غير المباشرة المرتبطة بتعثر برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ الرؤى المستقبلية في بعض دول المنطقة.

تكشف الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران أن الاقتصاد لم يعد مجرد مجال يتلقى آثار الصراع، بل أصبح جزءًا من هندسة القوة ذاتها. فالمضائق البحرية، وأسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، والتأمين البحري، والغذاء، والأسمدة، تحولت إلى أدوات في إدارة الضغط الاستراتيجي. بهذا المعنى، لا يمكن قراءة التداعيات الاقتصادية للحرب بوصفها نتائج جانبية، بل بوصفها مظهرًا من مظاهر الجيواقتصاد، حيث تستخدم الدول والفواعل موقعها في شبكات الاعتماد المتبادل لإنتاج كلفة سياسية واقتصادية على الخصوم والحلفاء والأسواق في آن واحد.

أزمة التزويد بالطاقة

قبل اندلاع الحرب، كانت أسعار خام برنت تدور حول 70 دولارًا للبرميل، إلا أن الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران دفعت الأسعار خلال أيام إلى ما بين 80 و82 دولارًا، قبل أن تتجاوز حاجز 120 دولارًا في بعض الفترات. ووفقا لتقارير ومرجعات صندوق النقد الدولي فإن دولا قليلة ستنجو من تداعيات ارتفاع الأسعار حسبما صرحت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا مؤخرا خلال اجتماعات الربيع السنوية للصندوق في ابريل (نيسان الماضي).

الأثر الأكثر وضوحا جاء نتيجة إغلاق مضيق هرمز الذي يعبر منه يومياً 20% من إمدادات النفط العالمية وكميات ضخمة من الغاز المسال. توقف هذا الشريان يعني انقطاع امدادات الطاقة عن الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والباكستان ، وأعلنت عدة دول حالات طوارئ وتقشف في الاستهلاك ضمن اطار التكيف مع الارتباكات التي حصلت في الأسواق. كذلك تم استهداف عددا من مصافي النفط في الدول المنتجة مما عطل القدرات الإنتاجية وجعلها في موقف استهداف دائم للنيران.

هنا تظهر أهمية الاعتماد المتبادل كسلاح. فإغلاق مضيق هرمز لا يستهدف الولايات المتحدة أو إسرائيل وحدهما، بل يضرب شبكة واسعة من المستوردين والمنتجين وشركات التأمين والشحن والأسواق المالية. وكلما اتسعت دائرة المتضررين، ارتفعت قدرة الطرف المتسبب في الاضطراب على تحويل الأزمة من مواجهة عسكرية محدودة إلى ضغط عالمي متعدد الاتجاهات. بهذا المعنى، لا تكمن خطورة هرمز في موقعه الجغرافي فقط، بل في كونه عقدة مركزية داخل اقتصاد عالمي شديد الترابط.

تعطل سلاسل الامداد والتجارة الدولية

كشفت الأسابيع الأولى من المواجهة عن هشاشة بالغة في شرايين التجارة العالمية التي تمر عبر المنطقة. فارتفاع أجور

الشحن البحري في بعض المسارات إلى عدة أضعاف، وصعود أسعار الشحن الجوي بشكل ملحوظ، يعنيان أن الأزمة لا تهدد فقط تدفق السلع، بل ترفع أيضاً كلفة إنتاجها ونقلها. وقد رفعت شركات التأمين البحري معدلاتها بين 300% و500% على الرحلات العابرة لمضيق هرمز، مما اضطر شركات الشحن إلى تحويل مساراتها حول رأس الرجاء الصالح، مضيفةً أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لكل رحلة. وتعكس توقعات صندوق النقد الدولي إدراكاً متزايداً بأن الحرب ستترك أثراً عميقاً على النمو العالمي، إذ خفّض الصندوق توقعاته للنمو ورفع توقعاته للتضخم، وتضاعف الأثر حين أُغلقت المجالات الجوية الخليجية، مما شل حركة الشحن الجوي للبضائع الحساسة كالأدوية والإلكترونيات، التي ارتفعت تكاليف نقلها بين 60% و80% على بعض المسارات.

وجاء ذلك كله في ظل ترابط أسواق عالمية وسلاسل إمداد تتميز بتعقيد غير مسبوق مقارنةً بأزمات الطاقة السابقة. والنتيجة أن موجة التضخم التي شعر بها المستهلك لم تكن وليدة ارتفاع أسعار النفط وحده، بل كانت مزيجاً من ارتفاع الطاقة وغلاء الشحن ونقص المدخلات وتكاليف التأمين ؛ ما أدى إلى انتقال الكلفة المركبة للأزمة تدريجيًا إلى المستهلك النهائي ولعل هذا يفسر جانبا من قلق القادة حول العالم من آثار الحرب التي لم يختاروا المشاركة فيها ولكنها ستؤثر على مواقعهم السياسة وفرصهم الانتخابية.

كذلك أظهرت هذه الحرب ان الرابط بين الطاقة والغذاء أكثر عضوية مما هو معروف،

> ***تكشف الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران أن الاقتصاد لم يعد مجرد مجال يتلقى آثار الصراع، بل أصبح جزءًا من هندسة القوة ذاتها. فالمضائق البحرية، وأسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، والتأمين البحري، والغذاء، والأسمدة، تحولت إلى أدوات في إدارة الضغط الاستراتيجي.***

فالغاز الطبيعي المادة الخام الأساسية في صناعة الأسمدة النيتروجينية، وحين توقفت إمدادات الغاز القطري ، بعد أن أوقفت قطر إنتاجها في مجمع رأس لفان إثر الضربات الإيرانية تحولت أزمة الطاقة إلى أزمة أسمدة، وانعكست على الزراعة العالمية بأسرها. وقدّرت تحليلات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة أن نقص الإمدادات سيؤثر أولاً وأشد على محاصيل الذرة والقمح، التي تعتمد اعتماداً مكثفاً على الأسمدة النيتروجينية. مما يعني ان

الجزء المتعلق بنقص امدادات الغذاء يمكن ان يتبع أزمة الطاقة في مراحل لاحقة وهو ما نقصده في الارتدادات المركبة لهذه الحرب.

وفي الدول العربية غير النفطية التي تُنفق شرائح واسعة من سكانها ما بين 40 و60% من دخلها على الغذاء، فإن هذه الموجة الثانية تعتبر الأشد إيلاماً ؛ إذ لا تتمكن الأسر الهشة استيعاب موجة غلاء غذائي تأتي فوق موجة ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود وفي ظل عملات محلية كانت تعاني أصلاً من ضغوط التضخم الموروث.

من السمات اللافتة لهذه الأزمة اللوجستية أنها أفرزت ظاهرة «التكديس الوقائي»؛ **Stockpiling Precautionary** إذ بادرت الحكومات والشركات والأسر في الوقت ذاته إلى رفع مخزوناتها من السلع الأساسية، مما ضاعف الطلب ورفع الأسعار بصورة تجاوزت الأثر الفعلي للنقص .

أظهرت الحرب أن سلاسل الإمداد العالمية لا تعمل كخطوط مستقيمة، بل كشبكات مترابطة شديدة الحساسية. تعطّل عقدة واحدة، مثل مضيق هرمز أو المجال الجوي الخليجي، لا ينتج أزمة نقل فقط، بل يخلق سلسلة متتابعة من التأخيرات وارتفاع الكلف ونقص المدخلات وتراجع القدرة الإنتاجية. لذلك تبدو هشاشة سلاسل الإمداد إحدى أهم نتائج الحرب، لأنها تكشف أن الاقتصاد العالمي بنى كفاءته على السرعة والتكلفة المنخفضة، لكنه دفع ثمنًا مرتفعًا حين تعرّضت هذه الشبكات لصدمة أمنية كبرى.

التداعيات على الدول العربية

على الرغم من ان ارتفاع أسعار النفط يعني نظرياً ، فإن المعادلة على أرض الواقع كانت أكثر تعقيداً. فالمنتج لا يستفيد من السعر المرتفع إن عجز عن تصدير إنتاجه. وهذا ما حدث مع إغلاق مضيق هرمز؛ إذ تكبدت اقتصادات الخليج خسائر قدرت بالمليارات نتيجة تعطل عمليات التصدير فضلا عن أضرار جسيمة طالت مرافق الطاقة ومحطات الكهرباء يُقدَّر إصلاحها بمليارات إضافية. وتتباين التأثيرات وفقا لدرجة اعتمادية كل دولة على التصدير عبر مضيق هرمز ، لكن الثابت هو ان الخسائر ستكون اكبر بكثير من التوقعات الأولية التي يتم تداولها.

في جانب آخر تمثل مصر تمثل نموذجاً لدولة غير نفطية تدفع كلفا نتيجة حرب لم تشارك بها؛ قناة السويس أحد أهم مصادر العملة الأجنبية، تعرضت لضغوط مع تصاعد المخاطر البحرية في البحر الأحمر والخليج، وبالتوازي أُغلقت المجالات الجوية الإقليمية مما أثّر على حركة الطيران والسياحة وفي اقتصاد يعاني أصلاً من ضغوط تضخمية وعجز بميزان المدفوعات، يضاعف ارتفاع

أسعار الطاقة والغذاء والشحن العبء على المواطن.

بدوره الأردن ليس طرفاً مباشراً في الحرب، لكنه يتحمل كلفة اقتصادية تفوق قدراته الاقتصادية النسبية. فهو يعتمد اعتماداً شبه كلي على استيراد الطاقة، ويقع جغرافياً بين أربع بؤر توتر متزامنة، فلسطين المحتلة غرباً، والعراق شرقاً، وسوريا شمالاً، وخليج يشهد اضطرابات غير مسبوقة.

على صعيد الطاقة، يستورد الأردن معظم احتياجاته من الطاقة، مما يجعل كل ارتفاع في أسعار النفط والغاز ينعكس مباشرة على فواتير الكهرباء للمواطنين وتكاليف الإنتاج للشركات، بالإضافة إلى تأثيرات تضخمية أوسع على الاقتصاد، ولا يتوقع ان يحقق الاقتصاد الأردني الأهداف المرسومة في خطة التحديث الاقتصادي التي تسعى الحكومة الى تطبيقها.

وعلى صعيد التجارة والشحن فإرتفاع أجور الشحن البحري والجوي إلى عدة أضعاف في بعض المسارات، يعنيان أن الأزمة لا تهدد فقط تدفق السلع ، بل ترفع أيضاً كلفة إنتاجها ونقلها.

والأردن بوصفه اقتصاداً يعتمد على مدخلات مستوردة لصناعته المحلية يتحمل هذه التكلفة المضاعفة: حين يستورد المدخلات وحين يصدّر منتجاته مما يقلص قدرته التنافسية المحتملة.

أما السياحة، وهي أحد الروافد الرئيسية للعملة الأجنبية، فقد تكبدت ضربة موجعة وشهد القطاع انخفاضاً حاداً في حجوزات الصيف منذ الأسابيع الأولى من الحرب.

وعلى صعيد الفرص الاقتصادية الضائعة، كان الأردن يراهن في 2026 على قناتين للنمو: العلاقات مع العراق ودول الخليج وإعادة إعمار سوريا بعد الحرب، وهي فرصة مهمة لزيادة الصادرات الأردنية والنشاط اللوجستي. وقد عطّلت الحرب هذه القنوات واضعفت ثقة المستثمرين، إذ أعاد التوتر الإقليمي تشكيل أولويات العراق، فيما تراجع زخم إعادة الإعمار السوري الذي كان الأردن يتطلع للاستفادة منه كبوابة مهمة.

تعثر الإصلاح وتأخير تنفيذ الرؤى

كشفت الحرب هشاشة هيكلية في مسيرة الإصلاح الاقتصادي العربي ؛ فرؤية السعودية 2030 التي تمثل اعمق تجربة تحولية في المنطقة، قامت على ثلاثة ركائز: إيرادات نفطية يمكن التنبؤ بها وبيئة آمنة، وسمعة بوصفها مركزاً مستقراً للتجارة والاستثمار. ، وضع إغلاق مضيق هرمز هذه الركائز أمام اختبار حقيقي.

و سجلت الميزانية السعودية في الربع الأول من عام 2026 عجزاً قياسياً ، رغم أن المملكة اختارت خلال فترة الحرب رفع إنفاقها 20% لإرسال رسائل طمأنة للمواطنين والمستثمرين. غير أن المشاريع الكبرى مثل

«نيوم» وعدد من مشاريع رؤية 2030 شهدت تأخيراً في التنفيذ، وتراجعاً في وتيرة إبرام بعض العقود.

بدورها الإمارات التي قطعت شوطاً أبعد من سواها في مسيرة التنويع الاقتصادي، واجهت هي الأخرى اختباراً صعبا، إذ أدى إغلاق مجالها الجوي الى تعطل مطار دبي — احد أكثر مطارات العالم حركة — لأيام مماألحق خسائر بالغة بالخطوط الجوية الإماراتية وقطاع السياحة والمعارض والمؤتمرات. واختارت الإمارات الانسحاب من منظمة «أوبك » في خضم الأزمة، وهي خطوة تحمل رسائل استراتيجية لكنها تُلقي بظلالها على قدرتها في التفاوض ضمن منظومة إنتاج النفط الدولية مستقبلاً.

الأردن والمغرب ومصر تسير منذ سنوات على مسارات إصلاحية تحكمها اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وبرامج تحديث اقتصادية. وقد وفّرت هذه البرامج حزم دعم مشروطة بإجراءات إصلاحية في الدعم والضرائب والقطاع العام غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والغذاء جعل تطبيق هذه الإصلاحات غاية في الصعوبة لأسباب سياسية واجتماعية؛ إذ لا تستطيع حكومة تواجه غضباً شعبياً متزايداً بسبب ارتفاع الأسعار أن تُقدم في الوقت ذاته على رفع الدعم عن بعض السلع أو تطبيق إصلاحات ضريبية.

ومن أشد تداعيات الحرب على مسيرة الإصلاح هو تراجع ثقة مجتمع الأعمال في المنطقة؛ فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يتدفق نحو مناطق تحكمها الضبابية وغياب اليقين الاستراتيجي، فضلاً عن تأجيل قرارات استثمارية كبرى كانت في مرحلة التفاوض وحتى بعد إعلان الهدنة يتردد المستثمر الأجنبي بسبب التهديدات التي عايشتها المنطقة على مدى العامين الماضيين.

من الواضح ان تداعيات الحرب حملت لدول المنطقة فاتورة مزدوجة تمثلت بخسائر اقتصادية مباشرة وفرص تنموية ضائعة ستظهر في معدلات البطالة والفقر وفي تأجيل الرؤى الاقتصادية وتنفيذ بعض الإصلاحات الضرورية؛ والمعضلة ان هذا الملف لا يزال مفتوحا على كافة الاحتمالات ، والثابت الوحيد ان تغيرا عميقا جرى وسوف يتطلب استعادة الزخم سنوات على افضل

> ***لا يمكن قراءة التداعيات الاقتصادية للحرب بوصفها نتائج جانبية، بل بوصفها مظهرًا من مظاهر الجيواقتصاد، حيث تستخدم الدول والفواعل موقعها في شبكات الاعتماد المتبادل لإنتاج كلفة سياسية واقتصادية على الخصوم والحلفاء والأسواق في آن واحد***

تقدير، اما التداعيات الكلية للحرب فسوف نشهد ارتداداتها تباعا في الفترات المقبلة. تكشف الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران أن الاقتصاد لم يعد مجرد ساحة تتلقى آثار الصراع بعد وقوعه، بل أصبح جزءًا من بنية الحرب ذاتها. فارتفاع أسعار الطاقة، وتعطل الممرات البحرية، وتضخم كلفة التأمين والشحن، واحتمال انتقال أزمة الغاز إلى الغذاء عبر سوق الأسمدة، كلها مؤشرات على أن الأمن الاقتصادي بات مكونًا مباشرًا من مكونات الأمن الوطني والإقليمي. ومن هنا، فإن الدرس الأهم لا يتمثل في حجم الخسائر الآنية فقط، بل في هشاشة نماذج التنمية العربية أمام صدمات خارجية لا تملك معظم الدول قرار اندلاعها أو وقفها.

لذلك، تبدو الحاجة ملحة إلى انتقال عربي من منطق التعامل اللاحق مع الأزمات إلى منطق بناء المناعة الاقتصادية المسبقة. ويعني ذلك تطوير مخزونات استراتيجية من الغذاء والطاقة، وتنويع مسارات الاستيراد والنقل، وتقليل الاعتماد على ممرات بحرية وحيدة، وبناء آليات إقليمية للتنسيق في مجالات الطاقة والشحن والتأمين والتمويل الطارئ. فالحروب المقبلة، كما تكشف هذه الأزمة، قد لا تُقاس فقط بعدد الصواريخ والضربات، بل بقدرة الدول على إبقاء أسواقها مفتوحة، وعملاتها مستقرة، وغذائها متاحًا، وبرامجها التنموية قابلة للاستمرار تحت الضغط.

سوريــــا بين قيــود الجيـوبوليـتيك وإعـــادة التمـوضـع الإقليمـــي

حسـن جـابر

باحث غير مقيم في معهد السياسة والمجتمع، مختص بشؤون الشرق الأوسط، يحمل درجة الماجستير في فض النزاعات الدولية من الجامعة الأردنية، ويكمل حاليًا درجة الماجستير في النظرية السياسية في جامعة يورك - المملكة المتحدة.

أولًا: سوريا بعد المحور

أفضى سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024 إلى انقطاع استراتيجي في وظيفة الجغرافيا السورية داخل منظومة المحور الإيراني، بعد أن ظلت دمشق لعقود تمثّل الامتداد اللوجستي والبري الذي يصل طهران بجنوب لبنان ويُديم إمداد حزب الله، وبقيت سوريا حاضرة في التصور الاستراتيجي الإسرائيلي بوصفها مصدر تهديد محتمل طوال ما يقارب العقد والنصف من عمر الصراع السوري. غير أن هذا التحول لا يؤدي بالضرورة إلى أمنٍ مستدام، فالجغرافيا لا يُعاد تعريفها بفعل التغيير السياسي الداخلي وحده؛ إذ تُعيد قوى الإقليم قراءة الفراغ الاستراتيجي الذي أحدثه سقوط الأنظمة، وتسعى كل منها إلى إعادة توظيف هذا الفراغ وفق أولوياتها واستراتيجياتها الإقليمية. والحكومة السورية الجديدة تجد نفسها في مواجهة معادلة شديدة التعقيد؛ فهي لم تبن -بعد- دولة مستقرة تعلن الحياد أو النأي بالنفس من موقع سيادي واضح، بل تحاول حماية هامش من الاستقلالية في خضم تنافس إقليمي على إعادة تعريف الدور السوري.

ولا تقتصر التحديات على الأعباء التي خلّفتها الثورة السورية وحرب امتدت لعقد ونصف، بل يتجلى بوضوح أكبر في الحسابات الإقليمية حين تتحول الجغرافيا السورية ذاتها إلى موضع صراع على إعادة تموضعها وهويتها السياسية، وذلك في سياق إقليمي دولي تتقاطع فيه مصالح واشنطن وتل أبيب وأنقرة وطهران وبقايا محور أضعفته الحرب لكنه لم ينتهِ كليًا. ومع اندلاع الجولة الأخيرة من الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران منذ فبراير 2026، عاد الاختبار الوجودي للحكومة السورية للواجهة؛ فهل تستطيع دمشق تحييد جغرافيتها عن الصراع الإقليمي، أم أن الموقع الجغرافي الذي منحها قيمتها التاريخية سيستدعيها من جديد إلى قلب الصراع بصيغة مختلفة؟

ثانيًا: من الوظيفة إلى المعضلة: الجغرافيا السورية بعد الأسد

في عهد بشار الأسد، تجاوز الدور الإيراني في سوريا حدود التحالف، ليمتد لإنشاء منظومة وظيفية متكاملة؛ فالممر البري الواصل طهران بجنوب لبنان، والعمق السوري الخلفي لحزب الله، ومساحة انتشار الوحدات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني على الجغرافيا السورية، هي الملامح الرئيسية

> ***الجغرافيا لا يُعاد تعريفها بفعل التغيير السياسي الداخلي وحده؛ إذ تُعيد قوى الإقليم قراءة الفراغ الاستراتيجي الذي أحدثه سقوط الأنظمة، وتسعى كل منها إلى إعادة توظيف هذا الفراغ وفق أولوياتها واستراتيجياتها الإقليمية.***

للدور الإيراني في سوريا، وهي العناصر التي منحت المحور الإيراني تماسكًا عمليًا تجاوز حدود التنسيق السياسي أو الاصطفاف الأيديولوجي.

أما عقب سقوط النظام، فقد انهارت هذه الوظيفة في صورتها القديمة دون أن تزول القيمة الاستراتيجية للجغرافيا السورية؛ إذ حرّرها التحول من تموضعها السابق داخل المحور الإيراني، وفتحها على تنافس إقليمي جديد حول تعريف الاصطفاف السوري المقبل. وهنا تظهر المفارقة الأكبر؛ دمشق تسعى إلى بناء سلطة وطنية تتحرك وفق مصلحة سورية مستقلة، خارج الارتباطات التي حكمت المرحلة الإيرانية، وخارج التوقع الذي راج في بعض الأوساط بأن الاصطفاف مع طهران سيعقبه تلقائيًا ارتهان لأنقرة. وقد حاولت دمشق إثبات ذلك عبر الانفتاح على المحيط العربي بكثافة غير مسبوقة، وإعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية، وتجنب الانخراط الكلي ضمن أي مظلة تحالفات قائمة مسبقًا.

غير أن إسرائيل لم تتقبل هذا التحول باعتراف أو تهدئة؛ فالضربات المتواصلة على الأراضي السورية بعد سقوط الأسد تكشف أن القلق الإسرائيلي لا يتصل بمن يحكم دمشق، بل بما قد تصير إليه سوريا إذا استعادت قدرتها على الفعل.

وتكشف هذه المفارقة عن قيد جيوسياسي أعمق يتجاوز الإرادة السياسية لأي حكومة سورية، فسوريا تقع في نقطة التقاء بين بلاد الشام وشرق المتوسط والجزيرة العربية، وتمتلك حدوداً مع أربع دول ذات مصالح متضاربة — تركيا وإسرائيل والعراق ولبنان — مما يجعل أي موقف «حيادي» مشروطًا دائمًا إما بقبول الإقليم له، أو بامتلاك القوة الكافية لفرضه وإعلانه صراحة. وهذا ما أشار إليه روبرت كابلان بمفهوم «انتقام الجغرافيا»، ويتجلى حين تُضيّق الجغرافيا هامش الخيار الاستراتيجي دون أن تُلغيه كليًا. وبهذا المعنى، يصبح تحييد الجغرافيا السورية مشروع قوة طويل الأمد،

لا قرارًا سياسيًا يُنجز بمجرد إعلانه.

ثالثًا: إسرائيل والتعافي السوري بوصفه تهديدًا

لعل أكثر ما يعقّد مسعى دمشق للنأي بالنفس هو أن إسرائيل باتت تتعامل مع التعافي السوري ذاته بوصفه مصدر تهديد، وقد ظهر هذا التصور منذ صباح الثامن من ديسمبر 2024، مع سقوط نظام الأسد؛ إذ بدت السياسة الإسرائيلية مصممة «للإبقاء على سوريا منكسرة وعاجزة عن إيذاء إسرائيل». ويشير هذا الوصف إلى أن المشكلة الإسرائيلية مع سوريا تتصل بمستقبل الدور السوري ذاته بعد انحسار الحضور الإيراني. وتكشف الضربات الإسرائيلية في أبريل 2025 على قاعدة T4 وتدمر ومطار حماة عن منطق استراتيجي مزدوج؛ فهي استهدفت التعافي العسكري السوري، وأرسلت في الوقت نفسه رسالة إلى أنقرة بأن أي تمركز عسكري تركي على الجغرافيا السورية سيواجه اعتراضًا إسرائيليًا قد يؤدي إلى مواجهة مباشرة. ويتضح من ذلك أن إسرائيل تسعى إلى أكثر من إبعاد إيران؛ فهي تريد إبقاء سوريا ضعيفة بما يكفي لمنع استعادتها جيشًا فاعلًا، وتحولها إلى عمق أمني لتركيا، وهو ما قد يؤدي لفرض كلفة حقيقية على عمليات سلاح الجو الإسرائيلي داخل أراضيها.

غير أن الضغط الإسرائيلي لا يقتصر على الضربات العسكرية المباشرة؛ إذ يمتد إلى توظيف الجبهة اللبنانية وتدويل الهشاشة الداخلية السورية بوصفهما أداتَين إضافيتَين في هندسة الضغط على الحكومة السورية. فعلى الجبهة اللبنانية، سعت واشنطن إلى تحويل الانفصال السوري عن المحور الإيراني إلى التزام عملي في تفكيك ما تبقى من بنيته، وتحديدًا حزب الله، فلم يكن المطلوب من دمشق مجرد ضبط الحدود السورية، بل إعادة توظيف الجغرافيا السورية في الاتجاه المعاكس؛ من ممر استراتيجي لحزب الله إلى أداة للضغط عليه. أدركت الحكومة السورية خطورة هذا المسار؛ فقبول الدور المطلوب كان يعني الانتقال من تبعية إقليمية سابقة إلى دور إقليمي جديد تُحدّده مصالح الأطراف الأخرى، في لحظة لا تزال فيها الأولوية الحقيقية هي استعادة مؤسسات الدولة ذاتها. بهذه المعادلة أبقت الحكومة الجديدة خروجها من المحور السابق جزءًا من مشروع إعادة بناء الدولة، لا مرحلةً انتقالية في إعادة توزيع أدوارها بين القوى الإقليمية.

وعلى الجبهة الداخلية، تمثل السويداء أخطر أدوات التدخل والضغط الإسرائيلية في سوريا؛ ففي المحافظة ذات الخصوصية الدرزية، تبرز التوترات المحلية غير المحسومة وتنتشر التشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة، وهو ما وظفته إسرائيل ذريعةً لصياغة خطاب التدخل تحت عنوان «حماية الأقليات». وقد بلغت هذه السياسة ذروتها حين ضربت إسرائيل محيط وزارة الدفاع والقصر الجمهوري في دمشق بالتزامن مع التصعيد في السويداء، وتكرر توظيف ملف السويداء في سياق

الحرب الجارية على إيران. يكفي تأجيج هوية محلية وضرب رموز السلطة المركزية لإرسال رسالة إسرائيلية واضحة إلى دمشق مفادها: وحدة سوريا الداخلية مشروطة، في المنطق الإسرائيلي، بقبول دمشق للسقف الذي تفرضه تل أبيب.

وخطورة هذه الهندسة أنها لا تحتاج دائمًا إلى حرب شاملة ومعلنة؛ بل تعمل عبر ضربات متفرقة ضمن استراتيجية «الضربة الاستباقية» الخاطفة لإرسال الرسائل العسكرية، وتوظيف الهويات الفرعية في سوريا، ومنع أي تراكم جاد للقوة العسكرية أو حتى الأمنية السورية.

رابعًا: المعضلة الأمنية وحدود الحياد السوري

تكشف الحالة السورية عن منطق المعضلة الأمنية (Security Dilemma) بوضوح، حيث تتحول محاولة كل طرف تعزيز أمنه إلى سبب مباشر في تقليص أمن الأطراف الأخرى. فالإجراءات التي ترى فيها دمشق ضرورةً لاستعادة الحد الأدنى من أمنها وإعادة بناء مؤسساتها، وتُؤيدها أنقرة لتأمين حدودها الجنوبية ومنع الفراغ الأمني، تُقرأ في تل أبيب بوصفها مقدمةً لظهور تهديد جديد يحل محل التهديد الإيراني المنحسر.

بهذا تغدو الضربات الإسرائيلية آليةَ استباق لا ردَّ فعل دفاعيًا، وهي بدورها تدفع دمشق نحو مزيد من الحاجة إلى الدعم التركي، مما يُغذّي المخاوف الإسرائيلية من تمدد أنقرة، فتتغذى المخاوف المتبادلة من بعضها بعضًا في حلقة لا يبدو أن أياً من الأطراف مستعدٌ لكسرها. وقد حذّر وزير الخارجية التركي هاكان فيدان صراحةً من أن الضربات الإسرائيلية المتواصلة على سوريا «تُمهّد الطريق لزعزعة استقرار المنطقة مستقبلاً»، مؤكداً أن «أمن إسرائيل لا يتحقق بتقويض أمن جيرانها».

تضع هذه المعضلة مجتمعةً الحكومةَ السورية أمام ما يمكن تسميته بـ»مأزق الدولة الضعيفة» نتيجة سنوات الحرب؛ فالحياد يحتاج إلى قوة، والقوة تحتاج إلى شراكات، والشراكات قد تُنتج اصطفافات إقليمية أو دولية جديدة تُقيّد هوامش الاستقلالية بدورها. فكلما كثفت إسرائيل ضغوطها على دمشق؛ ازدادت صعوبة احتفاظها بمسافة من أنقرة، بهذا المعنى فإن الاقتراب من تركيا قد يمنح دمشق دعمًا عمليًا في بناء الجيش وضبط الحدود، لكنه بالمقابل قد يغذي الدوافع الإسرائيلية لتصوير سوريا بوصفها امتدادًا تركيًا، وقد يضعها في الواجهة الأمامية حال حدوث تصعيد تركي–إسرائيلي طويل الأمد كما يتصوره فيدان.

في هذا السياق، يمكن فهم «الحياد الوظيفي» كمحاولة لتقليص قابلية الجغرافيا السورية للتوظيف الخارجي، فالمهمة الأكثر واقعية أمام دمشق تتجاوز مجرد الإعلان عن سياسة خارجية تقوم على مبدأ النأي بالنفس، بل تتصل بمنع سوريا من الانزلاق داخل ثنائيات الاصطفاف الجاهزة، سواء مع هذا المحور/الطرف أو ضد ذاك. ويعني ذلك عمليًا تعطيل تكرار وظيفة سوريا باعتبارها «الممر الإيراني»، وتجنب تحويلها في الاتجاه المعاكس إلى أداة

ضمن الاستراتيجية الأميركية–الإسرائيلية ضد حزب الله أو ضد أي ترتيبات تركية محتملة في سوريا. لذلك لا يُقاس الحياد السوري بمدى ابتعاده اللفظي عن المحاور في التصريحات الرسمية، بل بقدرته عمليًا على تعطيل الوظائف العسكرية والسياسية التي تحاول القوى الإقليمية إسنادها إلى الجغرافيا السورية.

> ***«وبهذا المعنى، يصبح تحييد الجغرافيا السورية مشروع قوة طويل الأمد، لا قرارًا سياسيًا يُنجز بمجرد إعلانه.»***

خاتمة: الوقت كرهان استراتيجي

تكشف الحرب الأخيرة على إيران أن سقوط نظام الأسد لم يُخرج سوريا من الحسابات الإقليمية، وإنما أعاد تعريف حضورها فيه. فقد نجحت دمشق -حتى الآن- في تعطيل الوظيفة القديمة للجغرافيا السورية داخل المحور الإيراني، وامتنعت عن تحويل حدودها الغربية إلى أداة في الحرب على حزب الله، وما زالت تحتوي ملف السويداء مرحليًا، وحافظت على علاقتها مع أنقرة ضمن حدود التعاون والتفاهم. غير أن هذا النجاح يبقى تكتيكيًا ومشروطًا؛ إذ ما تزال إسرائيل قادرة على ضرب البنية العسكرية السورية، وتدويل الهشاشة الداخلية، وفرض كلفة متزايدة على أي محاولة لتعافي الدولة، في غياب رادع عربي أو دولي فعّال.

تتجاوز بذلك مسألة إعادة التموضع السوري مجرد الانتقال من محور إلى آخر، لتصبح سؤالًا عن قدرة دمشق على انتزاع معنى جديد لموقعها ودورها وسط الضغوط والأجندات المتزاحمة حولها وداخلها. فخروج سوريا من الاصطفاف الإيراني السابق لا ينتج تلقائيًا دورًا سياديًا مستقلًا أو قدرة على الاختيار؛ إذ يمكن للجغرافيا ذاتها أن تُعاد صياغتها في اتجاهات أخرى؛ كأن تُدفع دمشق إلى دور ما في أي مواجهة أميركية–إسرائيلية ضد حزب الله، أو أن تتحول سوريا إلى مساحة احتكاك مع تركيا، أو أن تُوظف هشاشة الجنوب السوري مدخلًا لتدويل الشأن المحلي. فما تحاول دمشق كسبه اليوم -في ضوء توازن قوى إقليمي غير مستقر- هو زمن سياسي وأمني يمنع الأطراف الأخرى من تثبيت دور جديد لسوريا قبل أن تمتلك الدولة القدرة على تعريف موقعها بنفسها وفق مصالحها.

ومن هنا، يغدو إسقاط المشهد السوري والإقليمي الراهن على سيناريوهات جاهزة لمستقبل الدور والجغرافيا السورية تبسيطًا مخلًا بطبيعة المشهد وتعقيداته.

هنا يتحول الوقت إلى الرهان الاستراتيجي الأهم أمام دمشق، فهو يمنح الحكومة الجديدة مساحة لإعادة بناء مؤسساتها، وتوسيع

هامش استقلاليتها، وتحديد شكل علاقتها مع تركيا بما ينسجم مع المصلحة السورية؛ لكنه بالمقابل يمنح إسرائيل أيضًا فرصة لتعميق سياسة الاستنزاف، ويمنح القوى المحلية الخارجة عن سلطة الدولة وقتًا لترسيخ وقائعها على الأرض في السويداء. وبذلك، لم يعد السؤال الجوهري ما إذا كانت سوريا قد غادرت المحور الإيراني؛ فهذا التحول بدأ بالفعل؛ بل ما إذا كانت الحكومة السورية تستطيع البناء عليه وتحويله إلى قدرات حقيقية، قبل أن تعيد الجغرافيا استدعاء سوريا إلى دور إقليمي جديد لم تختره بنفسها.

التوازن الحرج: العراق تحت ضغط الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

عبد الله الطائي

باحث غير مقيم في معهد السياسة والمجتمع. يكتب في الشأن العراقي وسياسات الشرق الأوسط، والحركات والجماعات الإسلامية. شارك في تأليف كتاب "الإسلاميون في الأردن: الدين، الدولة، والمجتمع"، وقام بتحرير العديد من المنشورات البحثية البارزة، بما في ذلك "الحوزة والدولة: الإسلام الشيعي... قضايا السلطة، والمرأة، والجغرافيا السياسية".

أعادت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران وضع العراق في قلب الاشتباك الإقليمي مرة أخرى، لكن هذه المرة ضمن سياق بدا أكثر تعقيدًا من مجرد التنافس التقليدي بين واشنطن وطهران. فقد كشفت الحرب أن العراق لم يعد ساحة نفوذ مفتوحة فحسب، وإنما بات نموذجًا مكثفًا لأزمة دولة من المفترض أنها تحاول الحفاظ على سيادتها، في ظل وجود فواعل سياسيّة ومسلحة وشبكات إقليمية من الواضح أنها تتجاوز حدود القرار الرسمي.

تتحرك بغداد في هذه الأزمة ضمن معادلة صعبة؛ حكومة تعلن عبر مواقفها الرسميّة التزامها برفض تحويل الأراضي العراقية إلى ساحة صراع ومنطلقًا لحروب الوكالة، في مقابل فصائل مسلحة تمتلك قدرة فعلية على التأثير في مسار التصعيد، وقوى إقليمية ودولية تتعامل مع العراق بوصفه جزءًا من حساباتها الأمنية والاستراتيجية. لذلك، لا تكشف الحرب فقط هشاشة الموقف العراقي بين الولايات المتحدة وإيران، بل تكشف أيضًا عمق المشكلة الداخلية المرتبطة بتعدد مراكز القرار السياسي والأمني داخل الدولة.

يناقش هذا المقال موقع العراق في الحرب الإقليمية الراهنة بوصفه اختبارًا مزدوجًا للسيادة ولحضور الدولة وقدرتها على إدارة الأزمات بما يتناسب مع مصالحها. فمن جهة، يواجه العراق ضغوطًا خارجية بسبب موقعه الجيوسياسي الملاصق لإيران ونفوذها الإقليمي والوجود الأمريكي في المنطقة. ومن جهة أخرى، يواجه تحديًا داخليًا يتمثل في قدرة الدولة على

ضبط الفصائل المسلحة ومنعها من جر البلاد إلى مسارات تصعيد لا تتحكم بغداد بكلفتها أو نتائجها. ومن هنا، تبدو الحرب لحظة كاشفة لأزمة عراقية أعمق؛ دولة تمتلك مؤسسات رسمية، لكنها ما تزال تكافح لتحويل هذه المؤسسات إلى قرار سيادي موحد، في ظل تعددية العلاقات الخارجية (والذي يعني بشكل أو بآخر تعدد الولاءات) على حساب السياسة الخارجية الرسمية، وعدم قدرة الدولة -حتى الآن- على احتكار العنف وحصر السلاح بيدها.

العراق بوصفه ساحة للردود المتبادلة

منذ بدايات الحرب، بدت الأراضي العراقية في مرمى الاستهداف من أكثر من طرف. فقد استهدفت إيران مناطق في شمال العراق وقاعدة حرير في أربيل، بينما شنت الولايات المتحدة ضربات جوية على مواقع تابعة للفصائل المسلحة والحشد الشعبي في عدد من المدن والمحافظات. في المقابل، اتُهمت فصائل عراقية بمهاجمة مواقع نفطية تعمل فيها شركات أجنبية، وبعض المنشآت المدنية الحيوية داخل العراق وخارجه، واعترفت بمهاجمة منشآت دبلوماسية -على رأسها السفارة الأمريكية- وعسكرية، ومؤخرًا تحدثت بعض التقارير عن إقامة إسرائيل قواعد عسكرية مؤقتة غرب البلاد لضرب أهداف في العمق الإيراني.[1] بهذا المعنى، لم تعد المشكلة في تعرض العراق للضربات فقط، بل في عجز الدولة عن منع تحول أراضيها إلى منصة مفتوحة لتبادل الرسائل العسكرية بين أطراف الصراع.

وضعت الحرب بغداد أمام معضلة واضحة؛ موقف رسمي يدعو إلى النأي بالنفس، وواقع أمني تتحرك فيه فصائل مسلحة بمنطق يتجاوز قدرة الحكومة على التحكم الكامل، بل أثبتت هذه المعضلة مرة أخرى وجود أزمة بنيوية في النظام السياسي نفسه تتعلق بانقسام الوعي السياسي نتيجة التعارض الحاد بين القوى السياسية التي استثمرت لأكثر من عقدين في تحفيز خطاب الهويات الفرعية على حساب الهوية الجامعة، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على كيفية استجابة الدولة لبيئتها بما فيها من فرص وتحديات، بل عمدت بدلًا من ذلك إلى تسييس الهويات وصياغة سياسات لا تعكس مصلحة وطنية بقدر ما أنها تعبر عن حسابات ومصلحة جماعة/جماعات «سياسية» بعينها ماسكة بزمام السلطة.

سياسيًّا وأمنيًّا، يعكس التباين بين خطاب الحكومة العراقية الداعي إلى احترام الحياد والسيادة، وبين سلوك القوى

1 Erika Solomon and Falih Hassan, "In Iraqi Desert, Two Israeli Outposts Were Kept Secret for Months," The New York Times, May 17, 2026, accessed June 1, 2026, https://www.nytimes.com/2026/05/17/world/europe/israel-iraq-iran-bases.html

المسلحة الناشطة خارج إطار الدولة، عمق أزمة السلطة في العراق وتعقيد توازناته الداخلية والإقليمية، وهو نتيجة أضحت طبيعية في ظل تعددية الأطراف والقوى التي تتحكم بالمشهد العراقي بشكل عام، والذي يتجدد معه مأزق الحكومة -في كل مرة- في خلق معادلة توازن بين المصالح الخارجية للدولة واعتبارات الأطراف الداخلية السياسية والمسلحة.

ففي موقف الحكومة العراقية -على سبيل المثال لا الحصر- الذي حاول النأي بالنفس بعد أحداث «السابع من أكتوبر» في ظل الرغبة الإسرائيلية بتوسيع الصراع إقليميًّا، اختارت فصائل عراقية مسلحة حينها الانخراط عبر قصف قواعد أمريكية في العراق وسوريا،[2] ولم تتوقف عن ذلك إلا بعد أن استهدفت الولايات المتحدة 85 موقعًا إثر إقدام الفصائل على مهاجمة قاعدة أمريكية واقعة على الشريط الحدودي السوري-الأردني بطائرة مسيّرة أسفرت عن مقتل 3 جنود أمريكيين في يناير/كانون الثاني 2024، كذلك التهديد الإسرائيلي في جلسة لمجلس الأمن بحق «الدفاع عن النفس» من هجمات الفصائل العراقية في كانون الأول/ديسمبر من نفس ذلك العام.

> ***لذلك، لا تكشف الحرب فقط هشاشة الموقف العراقي بين الولايات المتحدة وإيران، بل تكشف أيضًا عمق المشكلة الداخلية المرتبطة بتعدد مراكز القرار السياسي والأمني داخل الدولة.***

إلا أن المشهد اليوم بدا أكثر خطورة بعد أن اختارت الفصائل المسلحة، أو ما تُعرف بـ«فصائل المقاومة الإسلامية»، أن تكون أكثر انخراطًا ونشاطًا من خلال ضرب أهداف دبلوماسية وحيوية مدنية ومنشآت اقتصادية داخل العراق وخارجه، والذي يقابله في كل مرة رد أمريكي أسفر عن استهداف مقرات تابعة للحشد الشعبي في مختلف المناطق على امتداد الجغرافيا، وتحديدًا المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل جرف الصخر ومدينة القائم، وبعض تلك الأهداف داخل أحياء سكنية في العاصمة بغداد، الأمر الذي يوقع العراق في مشهد متجدد عنوانه عدم القدرة على ضبط إيقاع المشهد الأمني أو تحييد البلاد عن ساحة الحرب، ليتلقى على إثر ذلك سلسلة ضربات مستمرة ومن جميع الأطراف.

على الرغم من أن أكثر الجهات «العراقية» المتورطة في الدخول بالحرب هي التابعة إلى ما تُعرف بـ «المقاومة الإسلامية»، إلا

2 عبدالله محمد الطائي، «بين اعتبارات الدولة ومنطق الفصائل: العراق واختبار "الحرب على غزة"»، معهد السياسة والمجتمع، 2023/12/31، شوهد في 2026/06/03، في: https://l1nq.com/3cgpz6u

أن الضربات الأمريكية بدت تستهدف العديد من الألوية التابعة للحشد الشعبي حتى تلك غير المنخرطة في الحرب -رغم غموض حقيقة عدم انخراط بعض الألوية- وبعضها استهدف مقرات للجيش العراقي، وهذا عائد إلى هيكلة الجهاز الأمني والعسكري في العراق ومعضلة الازدواج الوظيفي والهوية المركبة بين الحشد الشعبي بوصفه مؤسسة رسمية، وفصائل المقاومة بوصفها فاعلًا عابرًا لسلطة الدولة تابع لمحور المقاومة الذي تقوده إيران في المنطقة، وهذا مرتبط بالطبيعة البنيوية للمنظومة الأمنية، ففي الوقت الذي تتبع فصائل المقاومة الإسلامية رسميًّا للحشد الشعبي الذي اندمج في القوات المسلحة العراقية في 2016، وجميعها يتقاضى رواتب من خزينة الدولة، وثمة شخصيات من هذه الفصائل تتولى مناصب رفيعة في قيادة الحشد الشعبي، تجد نفسها في المقابل غير ملزمة بأوامر القائد العام للقوات المسلحة، ويقر بعضها علنًا بولائه العقائدي للمرشد الأعلى في إيران.

الأهم ولربما الأخطر هو، في الوقت الذي تحتفظ هذه الفصائل بشبكاتها المعقدة وعلاقاتها الخارجية التي تكاد تكون مستقلة عن الدولة، وفي ظل ما بنته هذه الجماعات من نفوذ سياسي واقتصادي واجتماعي، بدت هذه الفصائل الواقعة تحت مظلة الحشد الشعبي مؤسسة مسؤولة عن حماية النظام السياسي بفعل نفوذها الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو لربما ضمانًا لهيمنة القوى الإسلامية الشيعية، مما يجعل أي محاولات للحد من أنشطتها طريقًا وعرًا مكتنفًا بالمخاطر.[3]

أهمية العراق الاستراتيجية لأطراف الحرب

ظهر العراق وكأنه لم يعد مجرد ساحة نفوذ بين إيران والولايات المتحدة فحسب، بقدر ما أنه تحول إلى ميدان مركزي تتجلى فيه مواجهتهما عبر أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية. ولم تعد طبيعة هذا الصراع تقليدية أو مقتصرة على القنوات الدبلوماسية، بل تُدار عبر أدوات غير مباشرة، تتقاطع فيها أدوار الدولة مع أدوار الفاعلين من غير الدول، وتُستخدم فيها الجغرافيا العراقية منصة لتبادل الرسائل وممارسة الضغوط. وقد أوجد هذا التشابك توازنًا هشًا، لا يمتلك فيه أي طرف القدرة على تحقيق حسم نهائي، بينما يتحمل العراق كلفة هذه المواجهة المستمرة، وبدلًا من أن يكون فاعلًا مستقلًا، يجد نفسه في كثير من الأحيان مقيدًا بهذه التوازنات، وغير قادر على الانفكاك عن أي من الطرفين.

3 حارث حسن، ««الشيعية المحاربة»: الحشد الشعبي ومحاكاة الحرس الثوري»، العربي الجديد، 2026/04/05، شوهد في 2026/06/03، في: https://l1nq.com/4cxhwf3

تعتمد إيران، في زمن الحرب، على شبكة نفوذ واسعة ومعقدة داخل العراق وعلى مختلف الأصعدة، وإلى جانب الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية، لطالما حاولت تصدير نفسها على أنها المظلة السياسية الحامية للشيعة في العالم والعراق تحديدًا -على الرغم من الاختلافات الفقهية بين المدرستين العراقية والإيرانية- لما يضمه من ديمغرافيا شيعية كبيرة ومكانة دينية وتاريخية تجعله قبلة التشيع في العالم الإسلامي، ولربما أن هذا الخطاب برز بشكل واضح ومتكرر منذ السابع من أكتوبر الذي شهد انحسارًا لنفوذ محور المقاومة. في مقابل ذلك، تعتمد الولايات المتحدة في الحفاظ على حضورها من خلال مكانتها الدولية والإقليمية وعبر ما تقدمه وتملكه من أدوات تشمل الدعم الأمني والاقتصادي، إلى جانب ما تحوزه من أوراق ضغط شديدة التأثير متعلقة بأموال العراق من النفط المخزنة في البنك الفيدرالي الأمريكي، إلى جانب أوراق أخرى سياسية ودبلوماسية.

على أرض الواقع، وفي إطار استراتيجيا الحرب، يبدو أن الأطراف تنظر إلى انخراط العراق بوصفه أمرًا حتميًّا، لاعتبارات عديدة منها جيوسياسية ومنها ما هو متعلق بوجود الوكلاء وبشبكة النفوذ والمصالح، إذ ترى إيران العراقَ معقلًا أخيرًا لمشروعها الاستراتيجي وبوصفه الشريان الحيوي الذي يغذي العلاقات مع الحلفاء والوكلاء في الإقليم والمساند لها في وقت العزلة والحصار الاقتصادي، وفي نفس الوقت تضم الأراضي العراقية قواعد أمريكية وفصائل كردية إيرانية مسلحة لوّح الأمريكيون والإسرائيليون -على وجه التحديد- في بدايات الحرب بدعم نشاطهم والاستعانة بهم، هذا إلى جانب استثمار إيران الطويل في العراق سياسيًّا واقتصاديًّا وفي بعض الأحيان اجتماعيًّا.

وبالتالي، من منظور استراتيجي إيراني، يلعب العراق دورًا محوريًّا في سياق الحرب الدائرة؛ فهو جغرافيا متصلة بإيران بشكل مباشر مما يمثل ساحة للنقل اللوجستي وإدارة العلميات، إلى جانب البيئة السياسية والأمنية التي سمحت بوجود فصائل مسلحة قادرة على خوض أدوار بالوكالة دون تحميل إيران كلفة مباشرة بالضرورة، إلى جانب أن العراق يمثل نقطة تقاطع بين المصالح الامريكية والإيرانية مما يمنحه قيمة مضاعفة بوصفه ساحة لإرسال الرسائل الاستراتيجية.[4]

لكن في ظل الاستهداف الأمريكي لمواقع استراتيجية مرتبطة بالبنى القيادية واللوجستية وذات أهمية سياسية وأمنية عالية، يبدو أن إيران بدأت بالانتقال من استراتيجية توسيع نطاق الصراع وتوزيع

4 فراس إلياس، «العراق في بنية الصراع الأميركي-الإسرائيلي مع إيران: حين تتحول الدولة إلى مسرح للصراع الإقليمي»، مركز الجزيرة للدراسات، 2026/03/30، https://studies.aljazeera.net/ar/article/6479

أدواته، إلى مقاربة أكثر حذرًا تقوم على تقليل الكلفة العملياتية والحفاظ على الحد الأدنى من الفاعلية، في ظل بيئة أمنية أصبحت أكثر اختراقًا وأعلى قابلية للاستهداف الدقيق.[5]

في المقابل، وعلى ما يبدو تدرك الولايات المتحدة، التي تمارس تأثيرها السياسي والاقتصادي الحساس، أهمية الحدود بين البلدين -العراق وإيران- التي يبلغ طولها أكثر من 1500 كم، وأن تحييد إيران إقليميًّا يتطلب تفكيك حضورها داخل العراق، والذي في الواقع لا يقتصر على السياسة والسلاح بل امتد إلى تكوين نفوذ داخل مؤسسات الدولة وبناء شبكات اقتصادية واسعة ومعقدة استطاعت من خلالها بناء قواعد اجتماعية، بعضها قائم على الأيديولوجيا وبعضها الآخر يستند إلى «الزبائنية».

إلى جانب ما ذكر، ظهرت الولايات المتحدة لا تستهدف فقط القدرات المادية للفصائل المسلحة، بل تسعى إلى التأثير في سلوكها الاستراتيجي، دون الاكتفاء بتقليص إمكاناتها لدفعها نحو إعادة حساباتها والانتقال من وضعية الفاعل الهجومي إلى الفاعل الدفاعي الحذر. وبالتوازي مع ذلك، تحمل هذه المقاربة بعد سياسي يتمثل في الضغط على الدولة العراقية لإعادة تعريف دورها الأمني وهندسة جديدة للعلاقة بين الدولة وهذه الفصائل. مما يعني إعادة تعريف وظيفة العراق داخل معادلة الصراع الإقليمي وما بعده من ساحة ضغط على واشنطن الى ساحة منضبطة تقل فيها قدرة «الخصوم» على المناورة.[6]

خلاصة المعادلة السابقة، إن أطراف الحرب تنظر إلى العراق بوصفه أكثر من مجرد جار جغرافي لإيران. فهو بالنسبة إلى طهران عمقٌ استراتيجي وشريانٌ لوجستي وسياسي لشبكة حلفائها في المنطقة، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة أكثر من مجرد مجال يجب ضبطه لتقليص قدرة إيران على استخدامه بوصفه منصة نفوذ، وهذا من شأنه أن يجعل الدولة العراقية عاجزة عن اتخاذ خطوات من شأنها حفظ سيادة الدولة واستقلاليتها في ظل المواجهة الإقليمية والبيئة الداخلية اللتين اجتمعتا على تحويل العراق إلى ساحة مواجهة.

العراق أمام الاختبار الاقتصادي ا لصعب

تكشف الحرب أن هشاشة العراق لا تقتصر على المجالين الأمني والسياسي، بل تمتد إلى النموذج الاقتصادي نفسه، فالدولة التي تعتمد على النفط بوصفه المصدر الأساسي للإيرادات تصبح شديدة التأثّر أمام أي اضطراب في الممرات

5 المصدر السابق.

6 المصدر السابق.

البحرية أو البنية التحتية للطاقة. ومن هنا، يتحول مضيق هرمز من ممر خارجي إلى جزء مباشر من معادلة الاستقرار الداخلي العراقي؛ فتعطل المضيق ينعكس سريعًا على إيرادات الدولة التي تمتلك مسؤوليات كبيرة في توزيع الرواتب وتقديم الخدمات، إلى جانب قدرة الحكومة على الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي.

لربما واحد من المشاهد الخطيرة التي انزلقت إليها الساحة العراقية منذ بدايات الحرب تمثّل في استهداف ناقلتي وقود في ميناء الفاو، واستهداف حقل مجنون، أحد أهم وأكبر الحقول النفطية، وتراجع إنتاج النفط العراقي بنحو 70%، الأمر الذي يجعله أحد أكثر الدول تضررًا، إذ يبلغ إجمالي صادراته النفطية من خلال مينائه البحري المطل على مضيق هرمز نحو 90%، وهو ما يشكل خطورة عالية على إيرادات الدولة التي تعتمد ميزانيتها العامة بشكل أساسي على النفط بفضل اقتصادها شديد الريعية.

إلى جانب ذلك، كشف إغلاق مضيق هرمز عن مدى التراخي الاستراتيجي لبغداد في البحث عن منافذ بديلة، في ظل وجود مشاريع واعدة متوقفة لأسباب «قد تبدو سياسية» مثل الإمدادات من كركوك وإقليم كردستان باتجاه تركيا، أو لربما «غير واضحة» مثل أنبوب البصرة-العقبة. في حين استعانت الحكومة بخط كركوك-بانياس مع سوريا والذي كان متوقفًا لعقود طويلة. لكن بطبيعة الحال لا تظهر خطط الاستجابة العراقية -حتى الآن- متناسبة مع دولة شريان إيراداتها الأساسي يعتمد على الريع وعلى ما تجنيه من أرباح النفط.

أمام كل ما سبق، تأتي هذه المستجدات في ظل تضخم القطاع العام، وديون داخلية تتجاوز 100 مليار دولار وعجز مالي يصل إلى أكثر من 45 مليار دولار. كل ذلك يجري مع استمرار العراق في ارتهانه للنفط، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول استدامة التمويل الحكومي والقدرة على حماية من يتقاضى رواتب من الدولة من الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية.

حكومة «علي الزيدي» الجديدة وسؤال استعادة الدولة

يمكن القول إن الحرب لا تختبر قدرة الحكومة الجديدة على إدارة أزمة إقليمية عابرة فقط، بل تختبر قدرتها على استعادة مركزية القرار داخل دولة تتوزع فيها القوة بين المؤسسات الرسمية والفصائل المسلحة. لذلك، فإن نجاح الحكومة لن يُقاس بقدرتها على إعلان موقف متوازن فحسب، بل بقدرتها على تحويل هذا الموقف إلى سياسات أمنية واقتصادية قابلة للتنفيذ ويجري تنفيذها على أرض الواقع.

كان طرح اسم علي الزيدي من قبل الاطار

التنسيقي مفاجئًا، فلم يعرف له حضور علني، الى جانب كونه رجل أعمال ثري بارز على مستوى الأوساط الاقتصادية ولربما السياسية بوصفه يعمل في الظل. لكن سرعان ما لاقى ترشيح الزيدي ترحيبًا إقليميًّا ودوليًّا، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي لربما قد تنظر إلى تشكيل حكومة بأنها منطلق لاتخاذ خطوات للضغط على الفصائل المسلحة في العراق، وأنها بحاجة إلى شخصية يمكن التحاور معها بعيدًا عن الشخصيات التقليدية البارزة.

ورغم حرصه على الإبقاء على تماسكه ووحدة قراره، لم يكن اختيار الإطار التنسيقي للزيدي -على ما يبدو- سوى بحث عن مخرج بعد استعصاء سياسي دام لشهور طويلة وصلت إلى حدّ أن يتدخل الرئيس الأمريكي ويضع «فيتو» على شخصية ذات نفوذ عميق بحجم نوري المالكي. وبالتالي لجوء الإطار إلى تقديم شخصية غير معروفة لربما تكشف عن حقيقة تعارض المصالح والرؤى داخل الإطار التنسيقي نفسه ولحجم الأسئلة المحرجة التي يتعرض لها في ظل الإصرار الأمريكي على تقليص النفوذ الإيراني وتفكيك منظومة الفصائل المسلحة التي زادت أهميتها بعد الضغوط الشديدة التي يتعرض إليها حزب الله اللبناني وسقوط النظام السوري؛ إذ تدرك قوى الإطار أن ترحيب واشنطن بالزيدي لا يعني دعمًا مفتوحًا بقدر ما قد يشير إلى منحه «مهلة» لتنفيذ مطالبها في العراق.

يواجه علي الزيدي، رئيس الوزراء العراقي، مجموعة تحديات، على رأسها الحرب الإقليمية الراهنة، وما طرحته من أسئلة متعلقة بملف الفصائل المسلحة المرتبطة بقوى خارجية، واقتصاد يواجه مخاطر حقيقية بسبب واردات النفط المنخفضة في ظل وجود قطاع متضخم من الموظفين الحكوميين، وفساد مستشر في مؤسسات الدولة. إلى جانب ذلك، ما يواجه العراق اليوم من تحدٍ كبير في علاقاته الخارجية جرّاء الضربات التي تستهدف دول الجوار والمنطلقة من الأراضي العراقية، وضغوط دولية وأمريكية متعلقة بفرض العقوبات على شخصيات وكيانات مصرفية بتهمة دعم إيران بالعملة الصعبة.

تكمن المعضلة الأساسية لأي رئيس وزراء عراقي في إدارة السياسة الخارجية، إذ إن

> ***ومن هنا، تبدو الحرب لحظة كاشفة لأزمة عراقية أعمق؛ دولة تمتلك مؤسسات رسمية، لكنها ما تزال تكافح لتحويل هذه المؤسسات إلى قرار سيادي موحد.***

المضي نحو تنفيذ أو استيعاب الضغوط والمطالب الامريكية سيعرضه إلى مواجهة من الطرف الآخر أو من حلفائه داخل العراق، في الوقت الذي يعني تجاهل الاعتبارات الامريكية من شأنه أن يعرّض العراق لضغوطات دولية وإقليمية، وهذا يتضح -على سبيل المثال- في إطلاق الفصائل المسلحة في العراق طائرات مسيرة استهدفت السعودية والإمارات بعد أيام من تهنئة توم باراك المبعوث الأمريكي الخاص إلى العراق للزيدي، والذي سبقه تصريح ترمب بأن تعيين الزيدي يمثل بداية فصل جديد للعلاقة بين واشنطن وبغداد.

خاتمة

تضع الحرب الإقليمية الراهنة العراق أمام اختبار معقد يتجاوز حدود التصعيد العسكري المباشر. فالأزمة لا ترتبط فقط بالضربات المتبادلة داخل المنطقة، وإنما بقدرة الدولة العراقية على حماية قرارها السياسي والأمني وسط بيئة إقليمية شديدة التشابك، تتحرك فيها قوى دولية وإقليمية وفصائل مسلحة ضمن حسابات متداخلة تتجاوز أحيانًا قدرة بغداد على التحكم الكامل بمسارها.

أظهرت الحرب أن العراق ما يزال يعيش حالة تداخل بين سلطة الدولة الرسمية وبين نفوذ القوى المسلحة المرتبطة بحسابات إقليمية أوسع. فالحكومة العراقية تعلن باستمرار رفضها تحويل البلاد إلى ساحة صراع، وتؤكد تمسكها بسياسة التهدئة والنأي بالنفس، غير أن الواقع الميداني يكشف صعوبة ترجمة هذا الموقف إلى ضبط فعلي للمجال الأمني. فبعض الفصائل المسلحة لا تنظر إلى الصراع الجاري من زاوية المصالح العراقية فقط، وإنما من زاوية ارتباطه بالمواجهة الأوسع بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما يجعل قدرة الحكومة على فرض إيقاع أمني موحد محدودة في كثير من الأحيان.

وفي هذا السياق، تبدو المشكلة العراقية أعمق من مجرد تعدد الفاعلين المسلحين. فالعراق يمتلك مؤسسات رسمية، وجيشًا، وأجهزة أمنية، وعلاقات دبلوماسية واسعة، لكنه ما يزال يواجه صعوبة في حصر قرار الحرب والسلم داخل مؤسسات الدولة وحدها. لذلك، تكشف الحرب جانبًا من الأزمة البنيوية التي رافقت النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، حيث تشكلت الدولة ضمن توازنات داخلية وإقليمية معقدة جعلت المجال الأمني مفتوحًا أمام تداخل الأدوار بين الدولة والفصائل والقوى الخارجية.

اقتصاديًا، أعادت الحرب كشف حجم الانكشاف العراقي أمام أي اضطراب إقليمي واسع، سواء عبر تهديد الممرات البحرية أو تقلبات أسعار النفط والطاقة.

فالعراق، رغم موارده الكبيرة، ما يزال يعتمد بصورة أساسية على اقتصاد ريعي يتأثر سريعًا بأي تصعيد طويل الأمد. ومع كل تهديد لمضيق هرمز أو اضطراب في حركة الطاقة، تعود إلى الواجهة المخاوف المتعلقة بقدرة الدولة على تأمين الرواتب والخدمات واستمرار النشاط الاقتصادي. ويبدو أن الأزمة الحالية أعادت التذكير بأن الاستقرار الاقتصادي العراقي ما يزال مرتبطًا بدرجة كبيرة باستقرار الإقليم نفسه، وهو ما يضع بغداد أمام تحديات تتجاوز البعد الأمني التقليدي.

في المحصلة، لا تبدو مشكلة العراق مرتبطة بموقعه الجيوسياسي فقط، وإنما بقدرته على إدارة هذا الموقع وتحويله إلى عنصر استقرار وسيادة فعلية. فالدولة التي لا تحتكر قرارها الأمني ستجد نفسها دائمًا أقرب إلى تلقي ارتدادات الأزمات من قدرتها على التحكم بمساراتها أو تقليل كلفتها. ومن دون معالجة هذا الخلل البنيوي، سيبقى العراق معرضًا مع كل أزمة جديدة للدخول مجددًا في دائرة الاستنزاف السياسي والأمني والاقتصادي، حتى وإن حاول رسميًا تبني سياسة الحياد والابتعاد عن الصراعات الإقليمية.

تأثير الحرب الأميركية الإسرائيلية الإيرانية على النقاش الرقمي الخليجي تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: دراسة تحليلية في الاستماع الرقمي للفترة 27 فبراير – 30 أبريل 2026

رند عزم

باحثة مساعدة في معهد السياسة والمجتمع، حاصلة على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية، وعلى درجة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا. تعمل على أبحاث الرأي العام والاستماع الرقمي، وتشمل اهتماماتها البحثية: السياسات العامة، العلاقات الأردنية الدولية، سوسيولوجيا المدينة، أنثروبولوجيا الجسد، بالإضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث الاجتماعي.

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة النقاشَ الرقميَّ العام، الصادر عن دول مجلس التعاون الخليجي الستّ (السعودية، قطر، الكويت، البحرين، الإمارات، عُمان)، تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، خلال الفترة الممتدّة بين السابع والعشرين من فبراير والثلاثين من أبريل 2026، أي من اليوم الذي سبق اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية في 28 فبراير، وحتى أسابيع من إعلان الهدنة الأمريكية الإيرانية في الثامن من أبريل 2026. إذ يُتيح هذا التأطير الزمني رصد تحوّلات النقاش الرقمي الخليجي عبر ثلاثة أطوار متمايزة: مرحلة الصدمة الأولى تجاه الحرب والضربات الإيرانية الأولى من نوعها على الخليج، ومرحلة تصاعد الأحداث وتكاثفها، ثم مرحلة ما بعد الهدنة وما أفرزته من تساؤلات معلّقة.

اعتمدت الدراسة على أداة استماع رقمي لتحليل ورصد ما مجموعه 55,600 نقاش رقمي أصيل، أنتجها 29,800 مستخدم فريد في دول الخليج العربي، وحقّقت 531,600 تفاعلًا مع نطاق وصول محتمل بلغ 4.5 مليار مستخدم، مع الحرص على استبعاد الذباب الإلكتروني والمحتوى المولَّد آليًّا، والاقتصار على النقاشات التي تتناول مباشرةً موضوع الحماية الأمريكية أو البدائل المطروحة لها، وليس موضوع الحرب الراهنة بالمجمل، وذلك

باللغتين العربية والإنجليزية.

كشفت الدراسة أنَّ 76.6% من النقاش الرقمي الصادر عن دول الخليج حول العلاقة مع أميركا في ظل الحرب والحماية الأمريكية حمل موقفًا سلبيًّا، فيما شكّل المحتوى الإخباري المحايد 22.5% من الإجمالي، ولم تتجاوز نسبة التعبيرات المؤيِّدة للحماية الأمريكية 1% من مجمل النقاش. وما يُضيف إلى هذه الأرقام عمقًا تحليليًّا هو طريقة تشكّلها؛ إذ تطوَّر النقاش عبر أربع ذروات زمنية مترافقة مع أحداث مفصلية متتالية امتدّت من الأيام الأولى للحرب حتى إعلان الهدنة، كاشفةً أنَّ الفضاء الرقمي الخليجي يستجيب للحدث الرمزي الكبير لا للتطور التدريجي للأزمة.

وتكشف الدراسة أنَّ هذا النقاش تجاوز أحيانًا ثنائية الخليج وأمريكا إلى أبعاد استراتيجية أوسع؛ إذ وردت إسرائيل في أكثر من 23,800 منشور على الأقل بوصفها المتغيّر الذي حوَّل القواعد الأمريكية في الخليج إلى أهداف إيرانية في الوعي الجمعي الخليجي الرقمي. فيما طُرحت روسيا بوصفها متغيرًا سياسيًّا يثير تساؤلات حول احتمالات التسوية وانعكاساتها على المصالح الخليجية، وطُرحت الصين بوصفها تهديدًا يمسّ البنية المعلوماتية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ولم يتم طرحهم بكثرة بوصفهم بديل محتمل لمظلة الحماية الأميركية بالخليج وهو ما أضاف إلى النقاش الخليجي بُعدًا يتجاوز تقييم الأداء الميداني نحو التشكيك في متانة المنظومة الأمنية برمَّتها.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم إسهام بحثي في ملفَّين متقاطعَين: الأول يتعلق بفهم طبيعة النقاش الرقمي الخليجي في لحظات الأزمات الأمنية الكبرى وما يكشفه من تحوّلات في التصوّرات الجمعية، والثاني يتعلق بالسؤال الاستراتيجي الأوسع الذي تطرحه النتائج ولا تزال إجابته معلّقة: هل ما رصدته هذه الدراسة استجابةٌ رقمية ظرفية أفرزتها استثنائية الحدث، أم مؤشرٌ على تحوّل أعمق في التصوّرات الجمعية الخليجية إزاء المنظومة الأمنية التي شكّلت ركيزة السياسة الإقليمية على مدى عقود؟

أولًا: التمهيد والخلفية

1.1 العلاقة الأميركية في الخليج: النشأة والتحوّلات

ظلَّت العلاقة الأمريكية الخليجية، منذ اتفاقية كوينسي عام 1945 بين الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، تقوم على معادلة ضمنية؛ النفط مقابل الأمن والحماية. وقد تجسَّد هذا الأمن تدريجيًّا في منظومة قواعد عسكرية أمريكية موزَّعة على أراضي دول الخليج الستّ، تحتضن مجتمعةً ما بين أربعين وخمسين ألف جندي أمريكي موزَّعين على 19 موقعًا منها 8 قواعد دائمة، وتضمّ قاعدة العديد الجوية في قطر، أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة، وأسطول الخامسة في البحرين، فضلًا عن منظومة متكاملة من المنشآت في الإمارات، والكويت، والمملكة العربية السعودية[1].

تصاعدت المظلة الأمنية الأميركية في الخليج بعد الثورة الإيرانية عام 1979، فأعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في «خطاب حالة الاتحاد» في 23 يناير 1980 ما بات يُعرَف بـ «مبدأ كارتر»[2]، إذ قال صراحةً: «إنَّ أيَّ محاولة من قِبَل أيّ قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستُعدّ اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيُصدَّ هذا الاعتداء بكلّ الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية.» ثم عزَّز هذا الالتزام احتلالُ العراق للكويت عام 1990 وما أفرزه من انتشار عسكري أمريكي غير مسبوق في المنطقة، قبل أن يبلغ ذروته في حقبة ما بعد 11 سبتمبر[3].

غير أنَّ العقد الثاني من الألفية الثالثة شهد بوادر التشقّق في هذه المعادلة على مستويين؛ فعلى صعيد السياسة الرسمية، أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان عام 2021 موجةً من الشكوك حول مصداقية الالتزام الأمريكي، دفعت دول الخليج ولو بشكل مبدئي إلى التفكير في تنويع شراكاتها الأمنية دون أن تتخلى عن المظلة الأميركية بشكل رئيس؛ إذ وقَّع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف اتفاقيةَ الدفاع المشترك

1 U.S. Forces in the Middle East: Mapping the Military Presence,»» Council on Foreign Relations, June 23, 2025, https://www.cfr.org/articles/us-forces-middle-east-mapping-military-presence; see also «Mapping US Troops and Military Bases in the Middle East,» Al Jazeera, mapping-us-/12/6/June 12, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/troops-and-military-bases-in-the-middle-east.

2 مبدأ كارتر هو أول إعلان رسمي أمريكي يُحدِّد الخليج بوصفه منطقة مصالح حيوية أمريكية تستوجب الدفاع العسكري المباشر، وقد أسَّس لتحوّل جوهري في الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء عن بُعد إلى الانتشار العسكري المباشر في المنطقة، وتجسَّد ذلك في إنشاء قوة الانتشار السريع عام 1980 التي تطوَّرت لاحقًا لتصبح القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) عام 1983، المظلة العسكرية التي لا تزال تُدير الوجود الأمريكي في الخليج حتى اليوم.

للمزيد: Jimmy Carter, «State of the Union Address,» January 23, 1980, U.S. Department of State, Office of the Historian, Foreign Relations of the United States, 1977-1980, vol. XIX, doc. 16, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1977-80v19/d16; see also Cole Bunzel, «Whither the Carter Doctrine? The Biden Administration and the Gulf,» Hoover Institution, September 12, 2023, https://www.hoover.org/research/whither-carter-doctrine-biden-administration-and-gulf.

3 F. Gregory Gause III, The Gulf States in International Political Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 45-78.

الاستراتيجية في الرياض في 17 سبتمبر 2025، وهي من أولى اتفاقيات الدفاع الجماعي بين دولة خليجية وقوة نووية غير أميركية، فيما عمَّق الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان شراكةَ بلاده الدفاعية مع الهند في يناير 2026، الأمر الذي قد يبدو تنويعًا للضمانات الأمنية الخليجية لا قطيعةً مع واشنطن[4]. كما تأتي حرب الاثني عشر يومًا بين إسرائيل وإيران في يونيو 2025 التي وضعت دول الخليج أمام مشهد أمني من نوع مختلف. فقد اندلعت تلك المواجهة في 13 يونيو بهجوم إسرائيلي مباغت استهدف المنشآت النووية الإيرانية[5]، ثم انضمت إليها الولايات المتحدة في مرحلتها الأخيرة بضربات مباشرة[6]، فردَّت إيران في 23 يونيو بإطلاق صواريخ على قاعدة العديد الجوية في قطر استهدافًا للوجود العسكري الأمريكي على الأراضي القطرية لا للخليج بوصفه طرفًا في الصراع[7]. وقد أملت الولايات المتحدة وقف إطلاق النار بوساطة أمريكية قطرية خلال ساعات من تلك الضربة[8]، فبدت أميركا إذًا في هذه الحرب فاعلةً لا عاجزة. ولم يكن في ذلك السياق، أي حرب 2025، ما يدفع إلى طرح السؤال عن جدوى الحماية الأمريكية للخليج بأي حدة تستدعي إعادة النظر في منظومة الأمن الإقليمي الخليجي. وهو الأمر المغاير لما أنتجته الحرب الراهنة؛ فإن حرب 2026 جاءت بمنطق مغاير كليًّا؛ إذ استهدفت الهجمات الإيرانية المكثفة البنيةَ التحتية الخليجية ذاتها، الأمر الذي أسهم في إعادة طرح السؤال الأمني بصورة لم يسبق لها مثيل، وتحوَّل معها التشكّك المتراكم إلى نقاش رقمي علني واسع هو موضوع هذه الدراسة.

وعلى صعيد الرأي العام الرقمي، كشفت الدراسات السابقة عن نقد خليجي متصاعد في الفضاء الافتراضي إزاء أداء الحماية الأميركية، ظلَّ حتى عام 2025 متفرِّقًا وغير منتظم، وتأتي حرب 2026 لتحوِّل هذا

Strategic Mutual Defence Agreement,» Wikipedia, accessed June» 4 1, 2026, https://en.wikipedia.org/wiki/Strategic_Mutual_Defence_Agreement; «The Saudi-Pakistan Defense Pact Highlights the Gulf›s Evolving Strategic Calculus,» Atlantic Council, September 26, 2025, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-saudi-pakistan-defense-pact-highlights-the-gulfs-evolving-strategic-calculus; «India-UAE Embark on a Strategic Defense Partnership,» The Diplomat, india-uae-embark-/01/January 22, 2026, https://thediplomat.com/2026 .on-a-strategic-defense-partnership

Twelve Days of Inferno: The Cost of Opening Pandora›s Box,» Al» 5 Jazeera Centre for Studies, 2025, https://studies.aljazeera.net/en/analyses/twelve-days-inferno-cost-opening-pandora›s-box; «The Dawn of Operation Rising Lion: Unity and Fragility in Iran,» Stimson Center, June 23, 2025, https://www.stimson.org/2025/the-dawn-of-operation- .rising-lion-unity-and-fragility-in-iran

U.S., Israel Attack Iranian Nuclear Targets - Assessing the Damage,»» 6 Council on Foreign Relations, June 25, 2025, https://www.cfr.org/articles/us-israel-attack-iranian-nuclear-targets-assessing-damage; «What Operation Midnight Hammer Means for the Future of Iran›s Nuclear Ambitions,» CSIS, 2025, https://www.csis.org/analysis/what- .operation-midnight-hammer-means-future-irans-nuclear-ambitions

Iran Launches Missile Attack on Al Udeid,» Air and Space Forces» 7 Magazine, June 24, 2025, https://www.airandspaceforces.com/iran-missile-attack-al-udeid; «How Iran›s Strike on Qatar›s Al-Udeid Base Is Changing Regional Dynamics,» Amwaj Media, July 28, 2025, https://amwaj.media/en/article/how-iran-s-strike-on-qatar-s-al-udeid-base-is- .changing-regional-dynamics

U.S. and Qatari Forces Successfully Defend Against Iranian Ballistic» 8 Missile Attack,» U.S. Central Command Press Release, June 24, 2025, mil-/06/https://www.globalsecurity.org/military/library/news/2025 .250624-centcom01.htm

التشكّك المتراكم إلى موجة نقاش رقمي علني واسع هي موضوع هذه الدراسة[9].

2.1 الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية: حدثٌ كاسرٌ لافتراضات الأمن

في 28 فبراير 2026، شنَّت الولايات المتحدة وإسرائيل ضرباتٍ مشتركة على المنشآت العسكرية والنووية الإيرانية في إطار عملية أطلقت عليها دولة الاحتلال إسرائيل اسم «زئير الأسد»، فيما عرفتها واشنطن ب «الغضب الملحمي»، أسفرت عن مقتل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي وعدد من كبار القادة[10]. وردَّت إيران بإطلاق صواريخ ومسيَّرات على أهداف في دولة الاحتلال إسرائيل وعلى القواعد الأميركية والمدن الخليجية إضافة إلى أهداف في الأردن والعراق وسورية في إطار ما أسمته «عملية الوعد الصادق الرابع»[11]، إذ تعرَّضت البحرين والإمارات والكويت وقطر لهجمات مباشرة[12]، واضطرت جميعها إلى إغلاق مجالها الجوي[13]. فيما اعترضت دول مجلس التعاون مجتمعةً أكثر من 954 صاروخًا و2,500 مسيَّرة في الأسابيع الأولى من الحرب[14]، علمًا بأن هذه الهجمات لاتزال مستمرة بوتيرة أخف حتى في ظل الهدنة.

كشفت هذه الهجمات عن هشاشةٍ أمنية لم تكن في الحسبان؛ فقد أخفق الدرع الصاروخي الأمريكي في التصدّي الكامل للضربات الإيرانية، وتحوَّلت القواعد الأميركية التي كانت تُوصَف بأنها ضمانة الأمن الخليجي إلى مستدرجٍ للاستهداف الإيراني المباشر[15]. ويمكن ملاحظة ذلك على أكثر من صعيد؛ فعلى صعيد التنسيق العسكري، كشفت حادثة إسقاط ثلاث طائرات حربية أمريكية بنيران صديقة كويتية في 2 مارس 2026 عن اختلالات جوهرية في منظومة التنسيق الميداني المشترك بين القوات الأمريكية ونظيراتها

---

9 F. Gregory Gause III, The Gulf States in International Political Economy ((Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

10 Operation Lion›s Roar: How the IDF Planned the Strike on» Iran,» *Israel Hayom*, February 28, 2026, https://www.israelhayom.com/2026/02/28/operation-lions-roar-how-the-idf-planned-the-strike-on-iran; «The Iran Strikes, Explained: How We Got Here and What It Means,» American Jewish Committee, 2026, https://www.ajc.org/news/the-iran-strikes-explained-how-we-got-here-and-what-it-means.

11 Iran: Unlawful Strikes Across Gulf Endanger Civilians,» Human Rights Watch, March 17, 2026, https://www.hrw.org/news/2026/03/17/iran-unlawful-strikes-across-gulf-endanger-civilians; «›Nightmare Scenario› for GCC Countries as Iran Unloads Drones and Missiles,» *Breaking Defense*, March 3, 2026, https://breakingdefense.com/2026/03/iran-attacks-uae-saudi-missiles-drones-gcc-air-defense.

12 The GCC States and the War on Iran: Rethinking Responses to» Unwanted Consequences,» Arab Center Washington DC, March 23, 2026, https://arabcenterdc.org/resource/the-gcc-states-and-the-war-on-iran-rethinking-responses-to-unwanted-consequences; «Iranian Missile, Drone Strikes Target Gulf Countries,» *Defense Security Monitor*, March 4, 2026, https://dsm.forecastinternational.com/2026/02/03/iranian-missile-drone-strikes-target-gulf-countries.

13 Mapping the Damage: Iranian Strikes on the GCC,» IISS,» March 27, 2026, https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/03/mapping-the-damage-iranian-strikes-on-the-gcc.

14 GCC Countries Intercept Over 900 Iranian Missiles, 2,500 Drones,» and 17 Aircraft, Says Bahrain,» News on Air, March 12, 2026, https://www.newsonair.gov.in/gcc-countries-intercept-over-900-iranian-missiles-2500-drones-and-17-aircraft-says-bahrain. Kuwait Shoots Down US Jets in Friendly-Fire Incident, US CENTCOM» Says,» Reuters, March 2, 2026, https://www.aol.com/articles/kuwait-intercepts-hostile-drones-third-043826445.html; «Three US F-15 Warplanes Mistakenly Shot Down by Kuwait Defence Forces as Iran War Escalates,» *The National*, March 2, 2026; «US F-15 Friendly Fire Incident in Kuwait, All Pilots Safe,» Military.com, March 2, 2026, https://www.military.com/daily-news/2026/03/02/us-f-15-friendly-fire-incident-kuwait-all-pilots-safe.html.

الخليجية في خضم المعركة[16]، وعلى صعيد الحياة المدنية، لجأت قطر إلى تحويل عمل موظفيها الحكوميين إلى العمل عن بُعد ابتداءً من أول مارس ومدَّدته في اليوم[17]. وعلى صعيد القيادة السياسية، ظهر الشيخ محمد بن زايد علنًا في 7 مارس 2026 ليعلن أن بلاده «في حالة حرب»، وهو توصيف استثنائي في تاريخ الخطاب السياسي الخليجي الذي طالما آثر التحفظ في مثل هذه المواقف[18]. وربما كان الدلالة الأعمق في هذا المشهد أن سلطنة عُمان، التي طالما وفَّرت قناةً دبلوماسية بين طهران وواشنطن ونأت بنفسها عن الاصطفافات الإقليمية، لم تسلم هي الأخرى من الاستهداف الإيراني؛ إذ طالت الضربات موانئ دقم والسلالة وصحار منذ مطلع مارس 2026، مما يعني أن الحياد لم يعد ضمانةً كافية[19]، ووصف محللون دوليون هذا المشهد مجتمعًا بأنه «الاختبار الأصعب للمظلة الأمنية الأمريكية في المنطقة منذ نصف قرن."[20]

وفي 21 مارس، هدَّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتدمير محطات الكهرباء الإيرانية خلال 48 ساعة إن لم تُفتح مضيق هرمز، قبل أن يُعلن في السادس والعشرين منه تأجيلَ الضربات عشرة أيام مقابل السماح لناقلات النفط بالمرور. وفي 8 أبريل، توصّلت واشنطن وطهران إلى هدنة أوليّة بوساطة باكستانية.[21]

3.1 الفضاء الرقمي الخليجي

يتميَّز الفضاء الرقمي في دول الخليج بطابع محكومٌ بمنظومة من القيود القانونيةً والرقابية التي تجعل الرأي العام السياسي المعارض مكلفًا اجتماعيًّا وقانونيًّا، ومع ذلك يمكن القول إنه، كسواه من الفضاءات الرقمية، يتسع في لحظات الأزمات الكبرى ولو ضمن منطق مدروس وحذر. وقد أثبتت البيانات الرقمية أنَّ منصة إكس تحتلّ موقعًا محوريًّا في الفضاء الرقمي الخليجي؛ إذ تُصنَّف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضمن أعلى دول العالم في معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتضمّ المملكة وحدها نحو 15.7 مليون مستخدم على المنصة، مما يجعلها من أكثر دول العالم استخدامًا لإكس نسبةً إلى عدد السكان[22]. وقد

F-15s Shot Down Over Kuwait in Friendly Fire Incident, CENTCOM 3» 16
Says,» *Stars and Stripes*, March 2, 2026, https://www.stripes.com/kuwait-pilots-crash-20926094./02-03-branches/air_force/2026.html

Remote Work Extended Until Today,» *Qatar Tribune*, March 2, 2026, 17
https://www.qatar-tribune.com/article/222079/front/remote-work-extended-until-today/amp.

UAE President Says Prepared to Confront Threats as Iran Attacks» 18
Continue,» Al Jazeera, March 7, 2026, https://www.aljazeera.com/uae-president-says-prepared-to-confront-threats-/7/3/news/2026/as-iran-attacks-continue.

Oman and the Iran War: Neutrality Under Strain,» Arab Center 19
Washington DC, 2026, https://arabcenterdc.org/resource/oman-and-the-iran-war-neutrality-under-strain.

Nightmare Scenario› for GCC Countries as Iran Unloads Drones and‹» 20
Missiles,» *Breaking Defense*, March 3, 2026, https://breakingdefense.com/2026/03/iran-attacks-uae-saudi-missiles-drones-gcc-air-defense.

US-Iran Ceasefire: What It Means for Trump, Tehran, Israel and US» 21
Allies,» Chatham House, April 8, 2026, https://www.chathamhouse.org.

Statista, «Social Media Penetration Rate Worldwide by Country,» 22
2025, https://www.statista.com/statistics/282846/regular-social-networking-usage-penetration-worldwide-by-country; «X Users by

رسَّخ ذلك حضورَ المنصة بوصفها الفضاء الرقمي الخليجي الأول للنقاش السياسي والاستراتيجي الحساس.

ومن هنا تنبع الأهمية البحثية لهذه الدراسة؛ فالنقاش الرقمي الخليجي حول القضايا الأمنية الاستراتيجية قد يكون من الظواهر التي قليلًا ما تناولتها الدراسات الأكاديمية بأدوات منهجية ملائمة، إذ لم تكن أدوات الرصد التقليدية مُصمَّمة في الغالب لالتقاط هذا النوع من التعبير العفوي الآني الذي يُنتجه الفضاء الرقمي في لحظات الأزمات. وقد تُتيح أدوات الاستماع الرقمي اقترابًا منهجيًّا من هذا الفضاء، مما يفتح إمكانية تحليل ما يُقال في الفضاء العام الرقمي الخليجي خارج القنوات الرسمية والمؤسسية. والسؤال الذي تسعى هذه الدراسة إلى استكشافه: ماذا أنتج هذا الفضاء الرقمي العام حين واجه الخليج ما يمكن وصفه بأوّل اختبار حقيقي للمظلة الأميركية في تاريخه الحديث؟

ثانيًا: المنهجيـــة

1.2 الإطار المنهجي العام

يعتمد هذا البحث في تحليله على منهجٍ يجمع بين المستويين الكمّي والنوعي لرصد النقاش الرقمي العام، الصادر عن أي من دول الخليج الستة، حول موضوع العلاقة مع الولايات المتحدة والحماية الأمريكية، في ظل الحرب الأميركية الإسرائيلية الإيرانية. وقد بُنيت أداة الاستعلام ومعادلة البحث (Query) بدقة لاستهداف التفاعل الرقمي الصادر عن المستخدمين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي الستّ تحديدًا، مع استبعاد أي ضوضاء إلكترونية أو ذباب إلكتروني أو محتوى مولَّد آليًّا بالذكاء الاصطناعي دون تدخّل بشري حقيقي، وحصر النتائج بالمحتوى خليجي المصدر الذي يتناول موضوع الحماية الأمريكية.

في هذا السياق تُشكّل نظرية التأطير (Framing Theory) الدعامةَ النظرية الرئيسة في التحليل وقد صاغ روبرت إنتمان تعريفَها الأكثر استشهادًا، إذ يرى أنَّ التأطير يعني انتقاءَ جوانب بعينها من الواقع المدرَك وإبرازها في النص بطريقة تعزِّز تعريفًا محدَّدًا للمشكلة، أو تفسيرًا سببيًّا لها، أو حكمًا أخلاقيًّا عليها، أو توصيةً بمعالجة بعينها[23]. وفي سياق هذه الدراسة، تُوظَّف النظرية جزئيًا لفهم الأُطر التي اختار من خلالها المستخدمون المتفاعلون في الفضاء الرقمي خليجي المصدر لتناولَ موضوع الحماية الأميركية خاصة النسبة المتفاعلة السلبية، فيطرح بعض الأسئلة في هذا السياق هل هو إطارٌ سيادي

Country (2025),» DataReportal, January 2025, https://datareportal.com/reports/digital-2025-global-overview-report.

23 Robert M. Entman, «Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm,» Journal of Communication 43, no. 4 (1993): 51-58.

يمسّ الكرامة الوطنية؟ أم إطارٌ أمني؟ أم إطارٌ هوياتي وحضاري؟

2.2 تعريف المصطلحات الإجرائية

النقاش الرقمي المستقل: كلُّ منشور أصيل عام، نشره أي مستخدم رقمي في دول الخليج على مصدر رقمي مفتوح يتناول موضوع الحماية الأميركية بشكل مباشر، ولا يشمل هذا التعريفَ التعليقاتُ أو الإعجابات التي تُحتسب ضمن التفاعلات لا ضمن النقاشات المستقلة.

المستخدم الفريد: كلُّ حساب إلكتروني في دول الخليج الست نشر نقاشًا مستقلًا واحدًا على الأقل حول الموضوع خلال الفترة المرصودة، يُحتسب الحساب مرةً واحدة فقط بصرف النظر عن عدد منشوراته.

التفاعلات: مجموع الاستجابات التي يُبديها المستخدمون تجاه النقاشات المرصودة، وتشمل الإعجابات وردود الفعل والتعليقات والمشاركات.

نطاق الوصول المحتمل (Potential Reach): التقدير الأقصى لعدد المستخدمين الفريدين الذين يمكن أن تصلهم النقاشات استنادًا إلى حجم متابعي أصحابها، يُمثّل سقفًا نظريًّا للانتشار لا رقمًا فعليًّا للمستهلكين .

3.2 أداة الرصد وبناء العيّنة

رصدت أداة الاستماع والتحليل الرقمي خلال الفترة الممتدّة بين 27 فبراير و30 أبريل 2026، وهي الفترة التي تمتد من اليوم الذي سبق اندلاعَ الحرب في 28 فبراير 2026 وحتى ما بعد أسابيع من إعلان الهدنة الأمريكية-الإيرانية في 8 أبريل 2026، ما مجموعه 55,600 نقاشًا أصيلًا على الفضاءات الرقمية العامة خليجية المصدر يتناول موضوع الحماية الأميركية للخليج أو البدائل المطروحة بشكل مباشر. ولا تشمل هذه النقاشاتُ التعليقاتِ أو الإعجاباتِ التي تُحتسب ضمن التفاعلات لا ضمن النقاشات المستقلة.

وقد أنتجَ هذه النقاشات 29,800 مستخدمًا فريدًا من دول الخليج الستّ وهي: المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عُمان، وحصدت مجتمعةً 531,600 تفاعلًا تشمل الإعجابات وردود الفعل والتعليقات والمشاركات، مع نطاق وصول محتمل بلغَ 4.5 مليار مستخدم.

حللت أداة الرصد مزيجًا من منصات رقمية عامة متنوّعة: متمثلة في منصات التواصل الاجتماعي (إكس، فيسبوك، إنستغرام، يوتيوب)، والمدونات الإخبارية، والمواقع الإلكترونية العامة، بالعربية والإنجليزية على حدٍّ سواء. ولم تقتصر العيّنة على وكالات الأنباء أو الإعلام الرسمي، لكنها استهدفت أيضًا النقاش الرقمي العام بمعناه الواسع.

ثالثًا: النتائــج والتحليــل

1.3 حجم النقاش الرقمي

رصـدت الدراسـة 55,600 نقاشًـا رقميًّـا أصـيلًا، أنتجهـا 29,800 مسـتخدمًا فريـدًا، وحصـدت 531,600 تفـاعلًا. يعكـس هـذا الحجـم مـن النتائـج الـدلالات الآتيـة: أولًا، أنَّ زاويـة تنـاول النقـاش الرقمـي العـام الخليجـي للعلاقـة مـع الولايـات المتحـدة الأميركيـة تمحـور حـول دور أو مفهـوم الحمايـة، إذ احتلـت مسـألة الحمايـة الأميركيـة مركـزًا فـي الاهتمـام الرقمـي الخليجـي لا هامشـه. ثانيًـا، أنَّ التفاعـل الهائـل مقارنـةً بعـدد النقاشـات يـدلّ علـى أنَّ المحتـوى لامـسَ

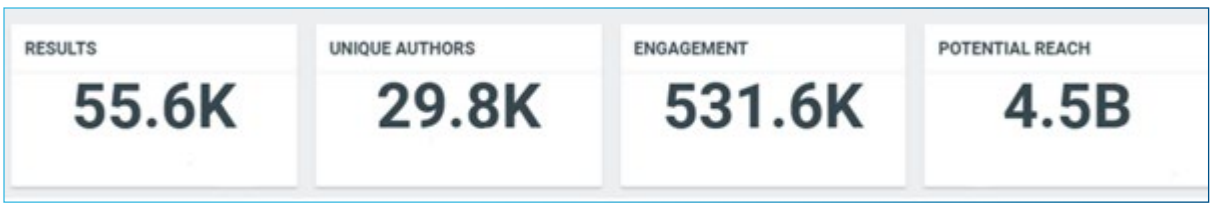

وتـرًا شـعبيًّا حسّاسًـا.

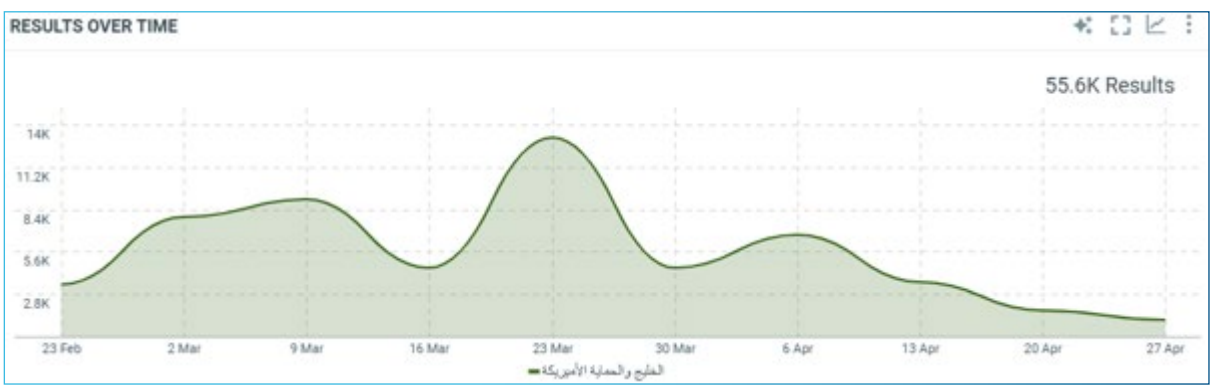

2.3 ذروات النقاش الرقمي الخليجي حول الحماية الأميركية

شـهد منحنـى النقـاش الرقمـي الخليجـي حـول الحمايـة الأميركيـة أربـع ذروات متمايـزة خلال اليـوم الـذي سـبق انـدلاع الحـرب وحتـى 30 أبريـل 2026، ويرتبـط كلٌّ منهـا ارتباطًـا مباشـرًا فـي مسـار الأحـداث، ممـا يكشـف أنَّ الفضـاء الرقمـي الخليجـي يعمـل بمنطـق الاسـتجابة للحـدث.

ارتفع منحنى النقاش بحدّة ليبلغ ذروته الأولى في 2 و3 مارس، مدفوعًا بالأيام الأولى من الهجمات الإيرانية المباشرة على القواعد الأميركية والمدن الخليجية في البحرين، والإمارات، والكويت، وقطر. كان السؤال المهيمن على النقاش الرقمي العام خليجي المصدر فيما يخص الحماية الأميركية في هذه الذروة: لماذا لم تمنع القواعد الأميركية الضربات الإيرانية على الخليج؟

ثم عاد المنحنى للارتفاع في 9 مارس متجاوزًا الذروة الأولى، حين أعلن رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد قاليباف صراحةً أنَّ دول الخليج ستظلّ هدفًا ما دامت تحتضن قواعد أمريكية، وهو تصريح حوَّل الاستهداف الإيراني من ردّ فعل عسكري إلى موقف سياسي يضع دول الخليج أمام معادلة مغايرة وجديدة: الوجود الأمريكي هو سبب الاستهداف. كما تزامن ذلك مع إعلان أوكرانيا إرسال خبراء عسكريين إلى المنطقة، مما أضاف بُعدًا جديدًا حول تشابك الملفات الدولية على الأراضي الخليجية، لاحقًا تراجع المنحنى مجدّدًا بين 12 و20 مارس.

وفي الفترة الممتدّة بين 16 و27 من مارس بلغ المنحنى ذروته الكبرى المطلقة، غير أنَّ ما يكشفه شكل المنحنى لا يقلّ أهميةً عمّا تكشفه الأرقام؛ فالذروة لم تكن انفجارًا رقميًّا مفاجئًا، وإنما تصاعدًا تدريجيًّا بدأ من 16 مارس واستمرَّ صعودًا حتى بلغ قمّته في 23 منه. وهذا التدرّج يعني أنَّ ثمة محرّكات سبقت تهديد الرئيس دونالد ترامب في 21 مارس بتدمير محطات الكهرباء الإيرانية خلال 48 ساعة إن لم تُفتح مضيق هرمز؛ إذ شهدت الأيام السابقة تصاعدًا في الهجمات الإيرانية على البنية التحتية الخليجية وتصريحات إيرانية متصاعدة حول استمرار الاستهداف، مما أنتج في الفضاء الرقمي الخليجي حالةً من القلق المتراكم قبل أن يُضيف تهديد ترامب وقودًا إضافيًّا لنقاش كان يتصاعد أصلًا. ولعلَّ الدلالة الأعمق في هذا التهديد تحديدًا هي ارتباطه بالطاقة واستدامة التيار الكهربائي؛ إذ كانت مفردة «الكهرباء» المفردة المسيطرة على المنشورات في تلك الفترة، لأنَّ التهديد بضرب محطات الكهرباء الإيرانية يعني في الوعي الخليجي الجماعي تصعيدًا إيرانيًّا انتقاميًّا محتملًا على البنية التحتية الخليجية بالمثل، وهو ما يمسّ الحياة اليومية مسًّا مباشرًا. ثم جاء تراجع ترامب في 26 مارس مُعلِنًا تأجيل الضربات عشرة أيام مقابل السماح لناقلات النفط بالمرور، مما ظهر عند الخليجيين بأنه لا يوجد اتساق بين تصريحات ترمب والأداء العسكري على الأرض، وما يعنيه هذا التدرّج في مجمله تحليليًّا هو أنَّ الخليجيين كانوا يتفاعلون مع إحساس متراكم بأنَّ قرارات مصيرية تؤثر عليهم دون أن يكون لهم صوت فيها، وأنَّ السؤال الرقمي تحوَّل تدريجيًّا من «ماذا يجري لنا؟» إلى «من يتحكم في مصيرنا؟» وهو ما يفسّر لماذا كانت هذه الذروة الأعلى على الإطلاق

في الفترة كلّها.

ثم شهد المنحنى صعودًا تدريجيًّا ثانيًا بين 30 مارس و8 أبريل، وهو صعود يختلف في طبيعته عن الذروات السابقة؛ إذ كان تعبيرًا عن مرحلة إعادة تموضع خليجي. فمع اقتراب الهدنة باتت التساؤلات الخليجية الرقمية تنزاح من «ماذا يجري؟» نحو «ماذا بعد؟». ومنذ 8 أبريل انحدر المنحنى انحدارًا مستمرًّا لنهاية أبريل. وتراجع النقاش الرقمي قد يعكس في الغالب انتقال الأزمة من طور المشاركة في النقاش حول الأحداث المتسارعة التي يُنتج فيها ذروات رقمية إلى طور الترقّب الصامت الذي يقل فيه الإنتاج الرقمي.

3.3 تحليل المشاعر للنقاش الرقمي الخليجي حول الحماية الأميركية

يكشف تحليل المشاعر عن الآتي:

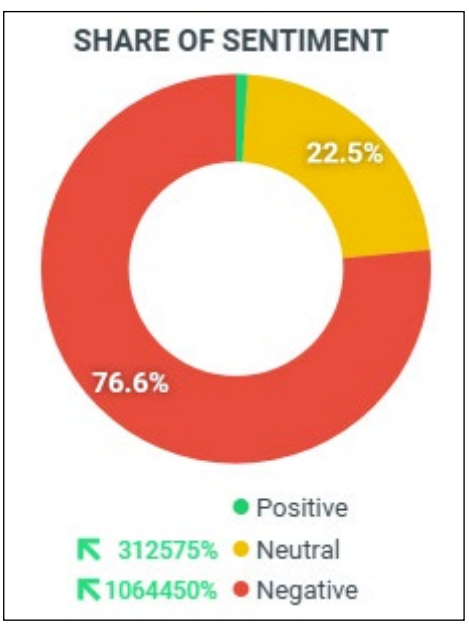

76.5% من النقاش الرقمي العام الصادر عن دول الخليج حول الحماية الأميركية يمثل موقف سلبي من الحماية الأمريكية، إذ شكَّلت التعبيراتُ السلبية القطبَ الأعظم في النقاش، وتتنوَّع بين التشكيك في فاعلية الحماية الأميركية الميدانية، وانتقاد التبعية الأمنية بوصفها استدراجًا للخطر لا دفعًا له، والتساؤل عن جدوى استضافة قواعد أمريكية دفعت ثمنها البنية التحتية الخليجية. ويظهر في هذا السياق المقيَّد للتعبير السياسي الخليجي أنَّ هذه النسبة تُمثّل تحوّلًا نوعيًّا في مستوى الجرأة الرقمية الخليجية على التعاطي النقدي مع الشراكة الأمنية الكبرى.

ويمكن تصنيف موجة الرفض (76.6%) في أربعة أُطر خطابية متمايزة تتصاعد في عمقها؛ الأول هو الإطار السيادي الذي يتجاوز انتقاد أداء الحماية الأميركية في الخليج، إلى إعادة تأطير الوجود العسكري الأمريكي برمَّته بوصفه مصدر الخطر؛ فالقاعدة الأميركية في الأراضي الخليجية أصبحت تعتبرها القوات الإيرانية في هذا الإطار هدفًا مرسومًا على الأرض الخليجية وهو ما أثبتت الضربات الإيرانية التي كانت الأولى والأشد من نوعها

صحّته.

والإطار الثاني يمكن وصفه بالبراغماتي الذي يقدم مساءلة حول الأداء الميداني بمعايير موضوعية: هل قامت أميركا باعتراض الصواريخ الإيرانية التي وجهت للخليج؟ وهل حمت أميركا البنية التحتية الخليجية؟ فهذه الحرب وفّرت اختبارًا حقيقيًا غير مسبوق أظهر فجوةً بين الوعد الضمني بالحماية والأداء الفعلي على الأرض.

أما الإطار الثالث فهو إطار البدائل الذي يمثّل النضج الأكثر تقدّمًا في النقاش؛ إذ يتبنى هذا الإطار من النقاش الرافض نظرة استشرافية وبحث وطرح لسيناريوهات ولا يكتفي بنقد الحماية الأمريكية، وإنما يطرح سؤال «وماذا بعد؟» مستحضرًا بصورة عامة الشراكة مع الصين وتركيا والهند أو بناء منظومة دفاع خليجية مستقلة أو النموذج العُماني في الحياد الاستراتيجي.

أمّا الإطار الرابع فهو الإطار الهوياتي الحضاري الخليجي، وهو الأصعب في القياس الكمّي، الذي يتجاوز الحسابات الأمنية ليطرح سؤالًا أعمق عن علاقة الخليج بالغرب تاريخيًّا، ويجد وقوده في مشهد بعينه: دول تدفع ثمنًا باهظًا لقرارات لم تُشارك في صنعها.

ثم بالانتقال لأنماط المشاعر الأخرى، تكشف النتائج إلى أن 22.5% من المحتوى الرقمي الصادر عن دول الخليج حول الحماية الأميركية كان يتسم بطابع إخباري، إذ تداولَ المستخدمون الأخبارَ والمعلومات حول الحرب والهجمات دون إبداء موقف صريح، وهو ما يعكس جزئيًّا ثقافةَ الحذر في الفضاء الرقمي الخليجي. غير أنَّ هذا الحياد يحمل في طياته دلالةً ضمنية؛ إذ إنَّ اختيار تداول أخبار الإخفاق الأمني الأمريكي ونشرها بحدّ ذاته موقفٌ ضمني ذات دلالة تحليلية سلبية.

وبالنسبة للنتائج الإيجابية، تشير النتائج أن التأييد للحماية الأميركية لم يتجاوز 1% من النقاش الرقمي الصادر عن دول الخليج، بالكاد يُحدث هذا الجزء الصغير أثرًا في مشهد النقاش الرقمي. ويُشير حجمه الضئيل إلى أنَّ الأصوات المؤيِّدة، التي لا تكاد تكون موجودة وتكاد تكون محصورة في إعادة نشر للمواقف الرسمية خاصة تلك التي استخدمت اللغة الإنجليزية والتي جاملت الوجود الأميركي في الخليج.

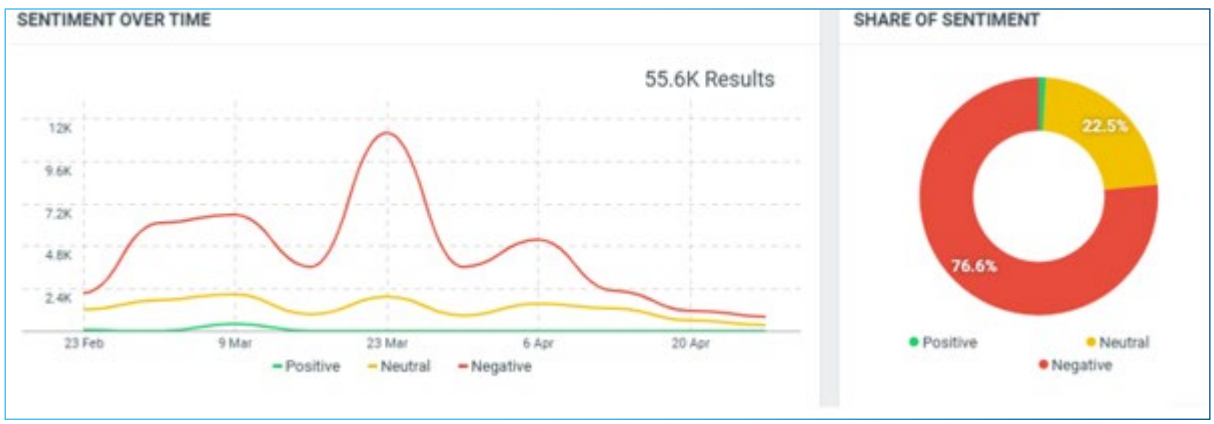

4.3 التطـوّر الزمــني للمشاعــر

تكشف المقارنة بين مراحل النقاش الرقمي الخليجي عبر الفترة الممتدّة من 27 فبراير حتى 30 أبريل 2026 عن بنية زمنية متمايزة الأطوار تجعل من الفضاء الرقمي الخليجي صدىً للحدث أكثر منه تعبيرًا عن موقف راسخ.

ولعل الملاحظة المنهجية الأولى التي يكشف عنها المنحنى الزمني أنَّ الخطّين الأحمر (النقاش الرقمي السلبي) والأصفر (النقاش الرقمي الإخباري) ساريان بشكل شبه متواز دون أن يتقاطعا أو يتبادلان الموقع، مما يعني أنَّ المحرّك الحقيقي للذروات لم يكن تحوّلًا في طبيعة المشاعر من الحياد إلى الرفض، وإنما تصاعدًا في حجم النقاش الإجمالي استجابةً للأحداث المفصلية مع الحفاظ على النسبة الثابتة بين المشاعر.

في المرحلة الأولى بين 27 فبراير و8 مارس، كان المحايد يُقارب السلبي في الحجم نسبيًّا أكثر من أيّ مرحلة لاحقة. وتُفسَّر هذه المقاربة النسبية بأنَّ لحظات الصدمة الأولى تدفع إلى التداول الإخباري لا إلى إصدار الأحكام؛ فالمستخدم الخليجي في الأيام الأولى كان ينقل الخبر ويوثّق الحدث أكثر مما كان يُأطّره أو يحكم عليه.

ومع اشتداد الأحداث في مارس بدأت الفجوة بين الخطّين تتّسع لصالح السلبي، وبلغت أقصاها في الذروة الكبرى في 23 مارس التي شكّلت أعلى تركّز للمشاعر السلبية في الفترة كلّها. وما يميّز هذه المرحلة ليس فقط ارتفاع السلبية وإنما تنوّع مضمونها؛ إذ لم يعد النقاش السلبي مقتصرًا على انتقاد الإخفاق الميداني للدرع الأمريكي، ولكنه تجاوز

ذلك وامتدَّ إلى التشكيك في منطق التحالف برمَّته وطرح بدائل استراتيجية صريحة.

وفي أعقاب الهدنة بعد الثامن من أبريل، تراجعت كثافة السلبية تراجعًا موازيًا لتراجع حجم النقاش الإجمالي، لكنَّ نسبتها ظلّت ثابتة عند 76.6% دون أن تتغيَّر. وهذا هو المعطى الأكثر دلالةً في تحليل المشاعر كلّه: فحين انتهت الأزمة الحادّة لم يتحوَّل الرافضون إلى مؤيِّدين، ولكن توقّف كثيرون عن الكلام. والصمت هنا قد لا يكون قبولًا، ولكنه انكفاء من فضاء لم يعد يُنتج أحداثًا تستدعي التعليق، مع احتفاظ الموقف بثقله في العمق.

5.3. سحابة الكلمات: ما الذي شغل النقاش الرقمي الخليجي حول الحماية الأميركية

تُقدّم سحابة الكلمات قراءةً مرئيةً مستقلةً تُكمل ما كشفه تحليل الحجم والمشاعر، وتُجيب عن سؤال مختلف؛ ليس كمية النقاش الرقمي الصادر عن الخليج ولا كيف شعروا، وإنما بأيّ مفاهيم وأُطر خطابية فكّروا؟، ويظهر في هذه السحابة عبارات مركّبة تكشف بنية التفكير لا مجرد موضوعاته.

والإجابة التي تكشفها السحابة صريحة: الحماية الأميركية تُناقَش بوصفها ضمانةً أمنية وإشكاليةً تستدعي المساءلة.

ثم تهيمن «القواعد الأمريكية» على السحابة بحجم استثنائي، وهذا الهيمنة بحدّ ذاتها دالّة؛ فالمستخدم الخليجي حين يفكّر في الحماية الأميركية لا يستحضر مفهوم «الضمان» أو «التحالف» ولكنه يستحضر «القاعدة» كبنية مادية ملموسة على أرضه، وهو تأطير

يجعل السؤال عن الحماية سؤالًا عن الوجود العسكري المباشر لا عن الالتزام السياسي المجرَّد الذي من الواضح أن النقاش الرقمي الصادر عن الخليج قام باستبعاده.

في هذا السياق تكشف العبارات المركّبة عن ثلاثة أُطر خطابية متمايزة في تناول هذه الحماية، الأول هو إطار الاتهام بازدواجية الأغراض والمساعي الأميركية، وتُجسّده عبارة «عصفورين بحجر» التي تقول صراحةً إنَّ الحماية الأميركية للخليج ليست غايةً في ذاتها، ولكنها أداةً لتحقيق أجندة أمريكية إسرائيلية أوسع، سيدفع الخليج ثمنها أمنًا وبنيةً تحتيةً، وهو ما ظهر بوضوح خلال هذه الحرب. ويعزّز هذا الإطار عبارة «بحجة الدفاع» التي تُفصح عن شكّ صريح لدي المتفاعلين الرقمين في الخليج، في المبرَّر المُعلَن للوجود العسكري الأمريكي على الأرض الخليجية: الحماية المزعومة ليست حمايةً، ولكنها ذريعة، فأميركا تحقق أهدافها في المنطقة وتخدم المصالح الإسرائيلية تحت غطاء وحجة الدفاع عن الخليج وتقديم الحماية.

والإطار الثاني هو إطار التشكيك في وظيفة الوجود العسكري الأمريكي، وتحمله عبارة «القواعد وليست القواعد»، أي القواعد الأميركية المخصصة لضمان الحماية ليست قواعد فاعلة ولم تقم بدورها بالمستوى المطلوب، الأمر الذي يجسَّد خلاصة المفارقة الكبرى في النقاش الخليجي: القاعدة موجودة على الأرض الخليجية، والحماية غائبة عنها. فالمستخدم الرقمي في الخليج حين يستخدم هذه العبارة لا يُجادل في وجود المنشآت الأميركية وإنما يُجادل فيما تُقدَّمه هذه المنشآت فهي برأيهم ليست قواعد حماية للخليج، ولكنها قواعد عمليات تخدم أجندة أمريكية أوسع، تقع على الأرض الخليجية لا لأنَّ الخليج مستفيد، وإنما لأنَّ الموقع الجغرافي يخدم واشنطن. بالتالي في نظر النقاش العام الرقمي الصادر عن الخليج كشفت الحرب الراهنة الطبيعة الحقيقية لهذه القواعد منذ البداية.

والإطار الثالث هو إطار الكلفة الاقتصادية للحماية، وتُجسّده عبارة «ثلث موارد المنطقة لاختيارات» إلى جانب حضور «أنابيب الغاز» و«برميل نفط»؛ إذ تربط شريحة من النقاش الخليجي بين إخفاق الحماية الأميركية بين حجم الثمن الاقتصادي الذي دفعته دول الخليج مقابل هذه الحماية على مدى عقود الحماية لم تنجح، والفاتورة كانت باهظة.

أمّا ظهور اسم «ليندسي غراهام» فيكشف أنَّ شريحة من المستخدمين الرقميين في الخليج كانت تتابع التصريحات الداخلية الأميركية وتستحضرها في نقاشها عن الحماية، وهو ما يعني أنَّهم لا يتعاملون مع أمريكا كمنظومة موحَّدة، وإنما يُفرِّقون بين توجّهاتها الداخلية المتعارضة، وهذا وعي سياسي خليجي متقدّم يُعيد تأطير سؤال الحماية من

«هل تحمينا أمريكا؟» إلى «أيّ أمريكا هذه التي تحمينا؟"، بمعنى أن الوعي السياسي الخليجي انتقل من سؤال حقيقي ومشروع عن جدوى الحماية الأميركية إلى سؤال استنكاري مستمد من تجربة عملية وضحتها هذه الحرب تثبت ضعف الحماية الأميركية للخليج.

والغائب الأكثر دلالةً هو أيّ مفردة تنتمي إلى معجم الحماية الإيجابية: لا «ضمان» ولا «حليف» ولا «درع» ولا «شراكة أمنية». المعجم الخليجي الرقمي حين يتحدَّث عن الحماية الأميركية هو حصرًا معجم المساءلة وإعادة الحساب، وهذا التحوّل المعجمي هو أعمق ما تقوله هذه السحابة.

6.5 إسرائيل في الخطاب الرقمي الخليجي

رصدت البيانات حضورًا واضحًا لإسرائيل في الخطاب الرقمي الخليجي المتعلق بتأثير الحرب على العلاقات الخليجية الأميركية الأمنية، إذ وردت مفردة إسرائيل فيما يزيد على 23,800 منشور من إجمالي العينة، وهو ما يعكس ثقلها في الوعي الجمعي الخليجي بوصفها متغيرًا مُعقِّدًا في معادلة الحرب الراهنة. وقد سيطر على هذا الخطاب إطار تأطيري محوري مفاده أن الارتباط الأمريكي بإسرائيل هو ما حوَّل القواعد الأمريكية في الخليج إلى أهداف إيرانية مشروعة، وأن دول الخليج تدفع ثمن حرب لم تكن طرفًا فيها. وقد تجاوز هذا الإطار المنشورات الشعبية ليحتل مساحة في خطاب المحللين، اللذين اعتبروا أن نتنياهو هو الذي ورط ترامب بهذه الحرب غير المحسوبة، وأن عامل التأثير الإسرائيلي هو الذي سينهي هذه الحرب التي تضرروا منها، في دلالة غير مباشرة على عدم رضا الرأي العام الخليجي الرقمي عما أسفرت عنه العلاقات الأميركية الخليجية من ضرر على الخليج. ويكشف هذا النمط عن تحول دلالي مهم؛ إذ وضحت أن إسرائيل أصبحت تُؤطَّر في الخطاب الخليجي الرقمي باعتبارها عاملًا يُضعف فاعلية المظلة الأمريكية في الخليج ويُوسِّع دائرة الاستهداف الإيراني للخليج.

7.5 روسيا والصين في النقاش الرقمي خليجي المصدر حول الحماية الأميركية

رصدت البيانات المستخرجة 3,600 منشور تضمّنت ذكر روسيا في سياق الحرب وعلاقتها بالحماية الأمنية الأمريكية، موزَّعة على 2,700 مؤلف فريد بإجمالي 28,600 تفاعل. وقد تمحور الخطاب حول تساؤلات تتعلق بالدور الروسي غير المباشر في الصراع، خصوصًا ما إذا كانت موسكو تُزوّد إيران بمعلومات استخباراتية تساعدها على استهداف القواعد

الأمريكية في الخليج، إضافة إلى التساؤل حول انعكاسات العلاقة بين القيادتين الأمريكية والروسية على مسار الأزمة ومصالح دول الخليج.

ويشير هذا النمط من النقاش إلى أنَّ روسيا طرحت في الوعي الرقمي الخليجي بوصفها قوة دولية قادرة على التأثير في توازناتها السياسية والاستراتيجية. فحضور روسيا في الخطاب لم يكن مرتبطًا بالخوف من قدرتها على تهديد أمن الخليج بصورة مباشرة، وإنما بقدرتها المحتملة على التأثير في سلوك الأطراف المنخرطة في الحرب أو إعادة تشكيل ترتيباتها السياسية. ويعكس ذلك إدراكًا متزايدًا لدى المستخدمين الخليجيين لطبيعة الصراعات المعاصرة التي لا تقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، وإنما تشمل كذلك أبعادًا استخباراتية ودبلوماسية وشبكات نفوذ عابرة للحدود.

في المقابل، رصدت البيانات 5,800 منشور تضمّنت ذكر الصين، موزَّعة على 5,000 مؤلف فريد، بوصول محتمل بلغ 333.9 مليون مستخدم و18,200 تفاعل. واللافت أنَّ الموجة الكبرى من النقاش المتضمّن للصين جاءت متأخرة بين 6 و13 أبريل، أي في مرحلة بدأ فيها الخطاب الرقمي يتجاوز متابعة التطورات الميدانية المباشرة إلى محاولة تفسير أسبابها ونتائجها الاستراتيجية. وتمحورت هذه المنشورات حول ادعاءات تفيد بأنَّ بكين أيضًا سرّبت معلومات استخباراتية عن القواعد الأمريكية والخليجية لإيران، وهو ما أدى إلى انتقال النقاش من تقييم كفاءة الرد العسكري الأمريكي إلى التشكيك في متانة البنية الأمنية والاستخباراتية التي تستند إليها المظلة الأمنية الأمريكية.

وتحمل هذه النتيجة دلالة مهمة؛ إذ إنَّ الصين لم تُستحضر في الخطاب بوصفها بديلًا أمنيًّا جاهزًا للولايات المتحدة، وإنما بوصفها مؤشرًا على التحولات التي يشهدها النظام الدولي وتزايد قدرة القوى الكبرى المنافسة على التأثير في البيئة الأمنية الخليجية. ومن هذا المنظور، أصبح الحديث عن الصين وسيلة غير مباشرة لإعادة تقييم فعالية الضمانات الأمنية الأمريكية في عالم يتسم بتعدد مراكز القوة وتنامي المنافسة الجيوسياسية.

كما تُظهر العديد من المنشورات اقتران روسيا والصين ضمن السياق نفسه، بما يشير إلى أنَّ المستخدمين الخليجيين لم يتعاملوا معهما باعتبارهما فاعلين منفصلين، وإنما بوصفهما جزءًا من كتلة دولية منافسة للنفوذ الأمريكي. ويكشف هذا الاقتران عن تحول نوعي في النقاش الرقمي؛ إذ انتقل من التركيز على أطراف الحرب المباشرين إلى التفكير في البنية الدولية الأوسع التي تُنتج الصراع وتؤثر في نتائجه. وفي هذا السياق، أصبحت روسيا والصين تمثلان في المخيال الرقمي الخليجي مؤشرين على تراجع احتكار الولايات المتحدة للتأثير في الأمن الإقليمي، أكثر من كونهما بديلين

واضحين للترتيبات الأمنية القائمة.

وعليه، فإنَّ حضور روسيا والصين في النقاش لم يكن مجرد انعكاس للاهتمام بتطورات الحرب، وإنما مثّل محاولة لفهم موقع الخليج ضمن شبكة التنافس بين القوى الكبرى. ويشير ذلك إلى أنَّ جزءًا من النقاش الرقمي الخليجي خلال الأزمة تجاوز تقييم الأداء الأمريكي الآني إلى طرح تساؤلات أعمق تتعلق بمستقبل النظام الأمني الإقليمي في ظل التحولات الجارية في ميزان القوى الدولي.

8.5 التحليل الجغرافي والديموغرافي

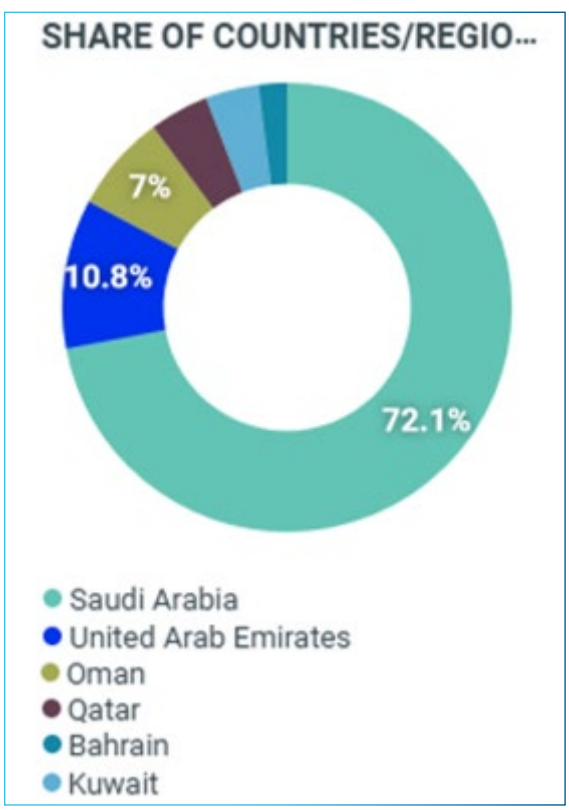

تتصدَّر المملكة العربية السعودية النقاشَ الرقمي الخليجي حول الحماية الأميركية بفارق ساحق إذ تستأثر بـ72.1% من إجمالي النقاش، تليها الإمارات بـ10.8%، ثم الكويت وقطر وعُمان والبحرين بنسب أدنى بكثير.

تفسير هيمنة السعودية بـ72.1% يتقاطع فيه عاملان رئيسان: الثقل الديموغرافي إذ تضمّ المملكة نحو ثلثَي سكان مجلس التعاون، والفضاء الرقمي السعودي الأوسع نسبيًّا في تناول الملفات الأمنية مقارنةً بسائر دول الخليج. ويُضاف إلى ذلك أنَّ سؤال الحماية الأميركية كان يحمل في السياق السعودي بُعدًا إضافيًّا مرتبطًا بمفاوضات الاتفاقية الأمنية السعودية-الأميركية التي كانت قيد التفاوض قبيل الحرب، مما جعل النقاش السعودي حول الحماية أكثر إلحاحًا وارتباطًا بمستقبل محدَّد.

أمّا الإمارات بـ10.8% فتأتي ثانيةً في ضوء ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت الإماراتية، وإن كانت نسبة نقاشها الرقمي حول الحماية الأميركية تبقى أدنى بكثير من النسبة السعودية.

وتُسجَّل قطر والإمارات نسبًا منخفضة نسبيًّا في هذا النقاش تحديدًا، ويُشار إلى أنَّ كلتا الدولتين فرضتا قيودًا معلنة على النشر الرقمي المتعلق بالملفات الأمنية خلال فترة الحرب، وهو عامل منهجي مباشر يُفسِّر انخفاض حصتهما في العيّنة المرصودة ويستوجب الإشارة إليه صراحةً عند قراءة هذا التوزيع، كما يمكن تفسير ذلك لارتفاع نسبة الأجانب فيها بالمقارنة مع المواطنين، الذي ربما لم يشاركوا بالنقاش بنفس شدة وتيرة المواطنين الخليجين بسبب الخشية المساءلة القانونية.

وتبقى نسبة عُمان المنخفضة جدًّا قابلةً للفهم في ضوء نموذجها الأمني القائم على الحياد الاستراتيجي والوساطة، وهو نموذج يجعل سؤال الحماية الأميركية أقل إلحاحًا في فضائها الرقمي مقارنةً بجيرانها.

9.5 تحليل توزع النقاش الرقمي عبر المنصات

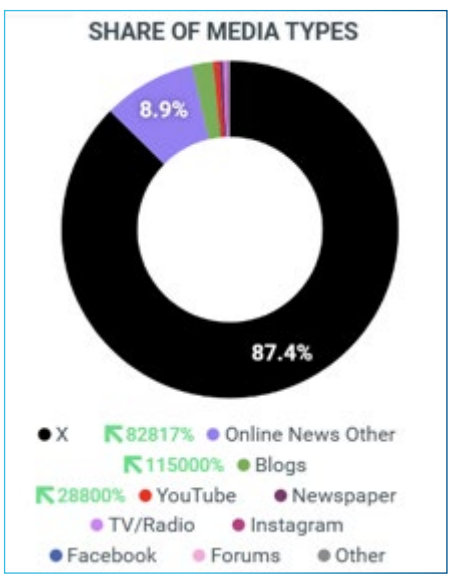

يهيمن منصة إكس (تويتر سابقًا) على النقاش الرقمي الخليجي حول الحماية الأميركية بنسبة 87.4% من إجمالي النقاشات المرصودة، وهي نسبة تكاد تجعل إكس المنصة الوحيدة ذات الأثر التحليلي القابل للقياس في هذا الموضوع تحديدًا. وتتوزَّع النسبة المتبقية البالغة 12.6% على مصادر متعدّدة تضمّ المواقع الإخبارية الأخرى بـ8.9%، والمدونات والمنتديات ويوتيوب وفيسبوك وإنستغرام بنسب هامشية.

هيمنة إكس بهذا الحجم ليست مفاجِئةً في السياق الخليجي؛ فالمنطقة تُصنَّف تاريخيًّا ضمن أعلى مناطق العالم في معدلات استخدام المنصة نسبةً إلى عدد السكان، وقد رسَّخت إكس حضورها بوصفها الفضاء الرقمي الخليجي الأول للنقاش السياسي والأمني. غير أنَّ ما يستحق التأمّل هو أنَّ هذه الهيمنة في سياق موضوع الحماية الأميركية تحديدا تعني أنَّ النقاش كان عفويًّا وفرديًّا في معظمه؛ إذ إنَّ إكس هي منصة الرأي الشخصي والتعليق الفوري لا منصة المحتوى المُنتَج المُحرَّر، وهو ما يجعل البيانات المرصودة أقرب إلى المزاج الشعبي الحقيقي منها إلى الخطاب المؤسسي الموجَّه.

والنسبة الضئيلة لفيسبوك وإنستغرام ذات دلالة مزدوجة؛ فهاتان المنصتان تهيمنان على النقاش الاجتماعي اليومي في الخليج، لكنَّهما تنسحبان من النقاش السياسي الحادّ، مما يُشير إلى أنَّ موضوع الحماية الأميركية يكن موضوع «المحتوى الترفيهي أو الاجتماعي» بل موضوع النقاش التحليلي المكثَّف الذي يجد بيئته الطبيعية على إكس.

8.5 التوزع اللغة بالنقاش

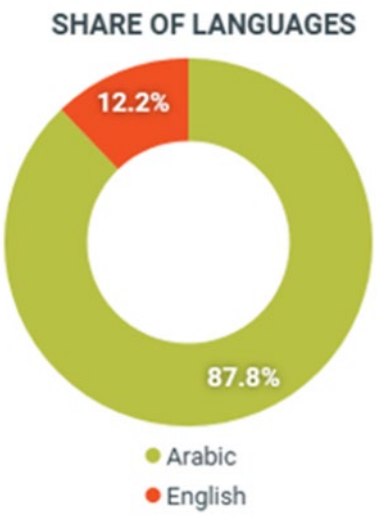

يُسجَّل النقاش الرقمي الخليجي حول الحماية الأميركية بنسبة 87.8% باللغة العربية و12.2% باللغة الإنجليزية. وهذه النسبة الإنجليزية وإن بدت متواضعة إلا أنَّها تستحق تأمّلًا تحليليًّا، لا سيما أنَّها تعكس شريحتين مختلفتين من المنتجين: المقيمون الأجانب في دول الخليج الذين عبَّروا عن مخاوفهم المباشرة بلغتهم الأولى في سياق أزمة يعيشونها على أرض الخليج، وبعض الخليجيون أنفسهم الذين اختاروا التعبير بالإنجليزية سواء لكونها اللغة الثانية في دول الخليج أو لأنَّهم يستهدفون جمهورًا أوسع خارج المنطقة.

أخيرًا: النقاش والاستنتاجات

تُقدّم هذه الدراسة دليلًا تجريبيًّا على أنَّ الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية أفرزت لحظةً استثنائية في مسار النقاش العام الرقمي الخليجي حول الحماية الأمريكية في زمن الحرب. فقد أظهرت النتائج أنَّ ما يقارب ثلاثة أرباع النقاش الرقمي الخليجي حمل موقفًا سلبيًّا من هذه الحماية، في فضاء رقمي ارتبط تاريخيًّا بدرجات أعلى من الحذر السياسي عند تناول القضايا الأمنية والاستراتيجية.

وتسهم هذه النتائج في فهم طبيعة النقاش الرقمي الخليجي خلال الأزمات الأمنية الكبرى وما يكشفه من تحولات محتملة في التصورات الجمعية. فقد أظهرت الدراسة وجود فجوة واضحة بين الخطاب الرسمي المرتبط باعتبارات التحالفات والاتفاقيات الدفاعية والمزاج الشعبي الرقمي الذي عبَّر عن رفض واسع للحماية الأمريكية بنسبة بلغت 76.6% ولو بطريقة حذرة تراعي القيود المفروضة.

كما كشفت النتائج عن تشكّل اتجاهات الرفض بصورة تدريجية مع تراكم المؤشرات الميدانية المرتبطة بالأداء الأمني، الأمر الذي يشير إلى أنَّ النقاش العام يتأثر بالمسار التراكمي للأحداث أكثر من تأثره بالحدث المفرد. وتوضح الذروات الأربع التي رُصدت خلال فترة الدراسة أنَّ النقاش الرقمي الخليجي يتفاعل بدرجة عالية مع اللحظات الرمزية المفصلية التي تعيد تعريف فهم الأزمة ومعانيها لدى الجمهور.

كما يعكس الحضور الملحوظ للغة الإنجليزية إدراكًا متزايدًا لدى شريحة من المستخدمين لأهمية الفضاء الرقمي الدولي بوصفه قناة للتأثير في الرأي العام الخارجي وصنّاع القرار، ويعكس أيضًا اسهام الأجانب المقيمين على الأراضي الخليجية بالنقاش.

وتضيف النتائج المتعلقة بإسرائيل وروسيا والصين بعدًا استراتيجيًّا أوسع يتجاوز العلاقة الثنائية بين الخليج والولايات المتحدة. فقد وردت إسرائيل في أكثر من 23,800 منشور، وتمحور الخطاب حول اعتبار الارتباط الأمريكي بإسرائيل أحد العوامل التي أسهمت في تعريض القواعد الأمريكية في الخليج للاستهداف الإيراني، بما عزز تصورات تربط بين أمن الخليج وتداعيات الصراع الإقليمي الأوسع.

أما روسيا، التي حضرت في نحو 3,600 منشور، فقد ارتبطت في الغالب بتساؤلات سياسية واستراتيجية تتعلق بأدوار الوساطة والتفاهمات الدولية المحتملة وانعكاساتها على المصالح الخليجية. في المقابل، برزت الصين في نحو 5,800 منشور ضمن سياقات ركزت على قضايا الاختراق المعلوماتي والاستخباراتي، وهو ما عزز التساؤلات المرتبطة بفعالية المظلة الأمنية الأمريكية في بيئة أمنية تتسم بتزايد التعقيد والتداخل بين أدوات القوة التقليدية وغير التقليدية. كما أنَّ تصاعد النقاش المتعلق بالصين خلال المرحلة اللاحقة للأزمة يوحي بانتقال جزء من الخطاب من ردود الفعل المباشرة إلى مستوى أعمق من التفكير الاستراتيجي في مستقبل التوازنات الأمنية.

وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في النقاش الأكاديمي المتعلق بطبيعة التحولات التي قد تشهدها التصورات الجمعية الخليجية تجاه المنظومة الأمنية الإقليمية. ورغم أن النتائج توثق لحظة رقمية استثنائية ارتبطت بظروف أزمة غير اعتيادية، فإنها لا تسمح بالحسم فيما إذا كانت هذه الاتجاهات تعبيرًا ظرفيًّا مرتبطًا باستثنائية الحدث أم مؤشرًا على تحول أعمق وأكثر استدامة في النظرة الخليجية إلى منظومة الأمن التي شكّلت أحد مرتكزات السياسة الإقليمية لعقود طويلة.

وتنتهي الدراسة بالتأكيد أنَّ 55,600 نقاش رقمي خليجي تمثل سجلًّا جماعيًّا مهمًا لرصد كيفية تفاعل مع ما يمكن تسميته بالرأي العام الرقمي مع أزمة أمنية كبرى، كما تفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتبع مسار هذه التصورات في مرحلة ما بعد الأزمة.

امسح للاطلاع على الدراسة

مقالات

المشهد الإقليمي بعد الحرب: بين اختبار الاستقرار وإعادة تشكيل التوازنات

بدر الماضي

أكاديمي وباحث أردني متخصص في علم الاجتماع السياسي والتنمية الدولية، أستاذ مساعد في الجامعة الألمانية الأردنية. حصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي والتنمية الدولية من جامعة بريغهام يونغ في الولايات المتحدة الأمريكية. تتركز اهتماماته البحثية في مجالات التنمية السياسية، وقضايا التحول الاجتماعي في الشرق الأوسط.

تضع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، الشرق الأوسط أمام لحظة إقليمية فاصلة لا تتعلق بنتائج المواجهة العسكرية وحدها، وإنما بطبيعة التحول الذي أصاب منطق النظام الإقليمي نفسه. الإقليم الذي عاش طويلًا على فكرة المحاور الثابتة يبدو اليوم أقل استقرارًا وأكثر ميلًا إلى التحالفات المؤقتة والحسابات المتغيرة.

تبدو الحرب، بهذا المعنى، نقطة تسريع لتحولات كانت تتراكم منذ سنوات. فمنذ الثورة الإيرانية عام 1979، أعادت طهران تعريف دورها الإقليمي على أساس مشروع يتجاوز حدود الدولة الوطنية، ويجمع بين العقيدة السياسية، وشبكات الحلفاء، والتمدد عبر ساحات رخوة في النظام العربي. وقد تعزز هذا المسار عبر محطات متلاحقة: الحرب العراقية–الإيرانية بين عامي 1980 و1988، الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما أتاحه من فراغ استراتيجي، التدخل الإيراني في سوريا منذ عام 2011، التمدد في اليمن منذ عام 2014، وترسيخ النفوذ في لبنان عبر حزب الله. هذه المحطات صنعت لإيران مجالًا إقليميًا واسعًا، لكنها راكمت أيضًا كلفة سياسية وأمنية واقتصادية باتت أكثر وضوحًا بعد المواجهة الأخيرة.

المفارقة الأساسية أن الحرب لم تؤد إلى حسم إقليمي نهائي، ولم تفتح الطريق أمام نظام مستقر جديد، لكنها أظهرت حدود الصيغ القديمة. فمشروع المحاور لم يعد قادرًا على إنتاج استقرار، والردع العسكري لم يعد كافيًا لضبط التفاعلات، والاعتماد على الحلفاء أو الوكلاء أصبح أكثر كلفة، والدول التي كانت تتحرك داخل اصطفافات شبه ثابتة بدأت تبحث عن مساحات مناورة أوسع. لذلك، الصراع لم يعد يدور فقط حول من يقود

المنطقة، بل حول من يستطيع تحمّل كلفة المرحلة الجديدة بأقل خسائر ممكنة.

إيران: ارتفاع كلفة النفوذ

خرجت إيران من الحرب وهي تواجه سؤالًا مختلفًا عن السابق: كيف يمكن الحفاظ على النفوذ الإقليمي من دون أن يتحول إلى استنزاف دائم؟ استطاعت طهران، خلال العقود الماضية، بناء شبكة نفوذ عابرة للحدود، من العراق إلى سوريا ولبنان واليمن، مستفيدة من هشاشة الدول، وضعف النظام العربي، وتراجع الثقة بالضمانات الدولية. غير أن هذا النموذج الذي منح إيران قدرة واسعة على التأثير أصبح في اللحظة الراهنة أكثر عرضة للاستنزاف.

لا تبدو المشكلة الإيرانية محصورة في العقوبات أو الضربات العسكرية، وإنما في ارتفاع كلفة الحفاظ على النفوذ نفسه. فكل ساحة تحتاج إلى تمويل وحماية وإدارة سياسية وأمنية. وكل حليف بات معرضًا لضغط داخلي وخارجي أعلى. وكل تحرك إقليمي لطهران أصبح يولد ردود فعل أوسع من السابق. لهذا تتحول شبكة النفوذ، التي كانت تمنح إيران هامشًا واسعًا للمناورة، إلى بنية مكلفة تحتاج إلى موارد لا يملك الاقتصاد الإيراني فائضًا كافيًا لتوفيرها. المشكلة الإيرانية لم تعد في توسيع النفوذ، بل في تحمّل كلفته.

في هذا السياق، يصبح الاستنزاف طويل الأمد هو العنوان الأكثر ترجيحًا للمرحلة المقبلة. الولايات المتحدة لا تبدو قادرة بسهولة على إحداث تغيير جذري داخل إيران، وتجارب الضغط الممتد كما في العراق بين 1991 و2003 أو في فنزويلا تقدم نماذج عن قدرة واشنطن على إنهاك خصومها عبر العقوبات والتضييق السياسي والاقتصادي، مع إدراك أن الحالة الإيرانية أكثر تعقيدًا بسبب عمق الدولة، وحجم المجتمع، واتساع أدواتها الإقليمية. طهران ما تزال تراهن على قدرتها على استيعاب الضغط الطويل، لكنها تواجه بيئة إقليمية أقل قابلية لتحمل الصراع المفتوح.

غير أن الصمود وحده لا يصنع نفوذًا مستدامًا. فإيران التي كانت قادرة على تحويل خطاب المقاومة إلى رأسمال سياسي عابر للحدود، تواجه اليوم بيئة عربية وإقليمية أكثر حساسية تجاه كلفة هذا الدور. لقد بات السؤال المطروح أمام طهران أقل ارتباطًا بقدرتها على الرد، وأكثر ارتباطًا بقدرتها على الاستمرار في مشروع إقليمي يتطلب موارد متزايدة في ظل اقتصاد منهك ومجتمع مضغوط وحلفاء يتحركون ضمن هوامش أضيق.

أثّر ارتفاع كلفة النفوذ الإيراني مباشرة في سلوك الحلفاء. فحزب الله في لبنان، والفصائل العراقية، والحوثيون في اليمن، لم يعودوا يتحركون داخل هامش سياسي وأمني مفتوح كما في مراحل سابقة. كل تصعيد تقوم به هذه الأطراف أصبح يفتح عليها وعلى طهران معًا احتمالات أوسع من الاستهداف والعقوبات والضغط الدولي، وهو ما دفع شبكة الحلفاء إلى الانتقال من منطق المبادرة الهجومية الواسعة إلى منطق الرد المحسوب وإدارة الكلفة.

كما غيّر هذا التحول معنى الردع الإيراني نفسه. فقد كان الردع يقوم سابقًا على قدرة طهران على توسيع جبهات الضغط عبر حلفائها، أما بعد الحرب فقد أصبح أكثر ارتباطًا بقدرتها على منع انهيار هذه الشبكة أو استنزافها المفرط. لذلك، لم تعد قوة إيران تقاس فقط بعدد الساحات التي تمتلك فيها نفوذًا، بل بقدرتها على إبقاء هذه الساحات قابلة للاستخدام دون أن تتحول إلى عبء سياسي واقتصادي وأمني دائم.

الخليج: من الطمأنة الأمنية إلى إدارة المخاطر

الخليج يتعامل مع المرحلة الحالية باعتبارها اختبارًا مباشرًا لأمنه الاقتصادي، وليس فقط لأمنه العسكري. فالخليج لم يعد ينظر إلى إيران من زاوية التهديد العسكري المباشر وحده، وإنما من زاوية عدم القدرة على التنبؤ بسلوكها الإقليمي، وبما قد ينتج عن أي مواجهة كبرى من تهديدات للممرات البحرية، وأسواق الطاقة، والمنشآت الحيوية، وسلاسل الإمداد. ومن هنا تتجه العواصم الخليجية إلى إعادة التفكير في معنى الأمن نفسه: هل يكفي الاعتماد على المظلة الأمريكية؟ وهل توفر التحالفات التقليدية طمأنة حقيقية؟ وكيف يمكن تقليل كلفة الانكشاف أمام صراع لا تملك دول الخليج وحدها قرار اندلاعه أو وقفه؟

> ***الصراع لم يعد يدور فقط حول من يقود المنطقة، بل حول من يستطيع تحمّل كلفة المرحلة الجديدة بأقل خسائر ممكنة.***

تبدو المرحلة المقبلة أقرب إلى انتقال خليجي من منطق الاصطفاف التقليدي إلى منطق حسابات أكثر حذرًا. وهذا لا يعني القطيعة مع الولايات المتحدة، ولا الانفتاح غير المشروط على إيران، ولا الاندماج الكامل في ترتيبات إسرائيلية–إقليمية.

المقصود أن الخليج سيحاول توسيع هامش الحركة بين هذه المسارات جميعًا، عبر تنويع الشراكات الأمنية والاقتصادية، وتعميق قدراته الدفاعية، وتسريع التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة والموانئ والممرات والاستثمار. وقد ظهر ذلك سريعًا مع أي تهديد لحركة الملاحة في البحر الأحمر أو الخليج، حيث انتقل أثر التصعيد فورًا إلى أسعار الشحن والتأمين والطاقة.

اتفاقيات أبراهام عام 2020 عكست جزءًا من هذا التحول، لأنها أظهرت استعداد بعض الدول الخليجية للتفكير خارج القوالب التقليدية في إدارة الأمن والشراكات. لكن الحرب الأخيرة تضع هذا المسار أمام اختبار أكثر حساسية. فالعلاقة مع إسرائيل قد تمنح بعض المزايا التقنية والأمنية، لكنها تحمل أيضًا كلفة سياسية وشعبية، خصوصًا في ظل ما خلفته حرب غزة من تحولات عميقة في الرأي العام العربي والدولي.

من جهة أخرى، تجاوزت المنظومة الخليجية خلال السنوات الماضية كثيرًا من الخصومات البينية والتهديدات التي مست تماسكها الداخلي. غير أن مرحلة ما بعد الحرب قد تفرض اختبارًا جديدًا: هل يكفي إظهار التماسك السياسي، أم أن المطلوب بناء مفهوم أعمق للأمن الجماعي الخليجي؟ تبدو اللحظة الحالية مناسبة لإعادة تعريف التحالفات الخليجية بعيدًا عن مشهدية التوافق، باتجاه ترتيبات عملية أكثر قدرة على إدارة الأزمات، وتأمين الممرات، وحماية البنى الحيوية، وتجنب الانكشاف أمام صدمات إقليمية كبرى.

انعكس هذا التحول على الحسابات الخليجية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في وقت واحد. فالعواصم الخليجية باتت أكثر ميلًا إلى الحفاظ على العلاقة الأمنية مع واشنطن، مع تقليل مستوى الارتهان الكامل لها. كما أصبحت أكثر حذرًا في التعامل مع أي مسار إقليمي قد يضعها في مواجهة مباشرة مع إيران أو يجعل منشآتها الحيوية وممراتها البحرية جزءًا من بنك الأهداف في أي تصعيد قادم.

المشرق العربي: البراغماتية كاستراتيجية بقاء

أظهرت الحرب أن بعض دول المشرق العربي بدأت تتعامل مع التحولات الإقليمية بمنطق أقل أيديولوجية وأكثر ارتباطًا بحسابات البقاء والفرصة. في هذا الإطار، برز الأردن وسوريا بوصفهما حالتين مهمتين في إدارة التوازنات دون الانزلاق المباشر في الحرب. فقد اختارت الدولتان سياسات حذرة، تقوم على تجنب الاصطفاف الصدامي، والحفاظ على قنوات الاتصال، ومحاولة تحويل الموقع الجغرافي إلى فرصة سياسية واقتصادية.

يمتلك الأردن ميزة خاصة في هذا السياق. فهو يقع في قلب المساحات الرابطة بين الخليج، وفلسطين، وسوريا، والعراق، والبحر المتوسط. وقد أظهرت الأزمة قدرته على استيعاب المتغيرات، وتقديم نفسه كلاعب قادر على التواصل مع مختلف الأطراف، وتعبئة بعض الفراغات دبلوماسيًا وسياسيًا. غير أن التحدي الأردني الحقيقي لا يكمن في الاعتراف بدوره أو قبول الأطراف به، وإنما في تحويل هذا القبول إلى نتائج ملموسة في الداخل الأردني: استثمارات، فرص لوجستية، توسع في التجارة، دور في إعادة الإعمار، وتحسين في شروط التنمية.

تبدو سوريا، من زاوية أخرى، أمام فرصة لتوازنات متغيرة بعد سنوات من الاستنزاف. فقد تجاوزت، في حدود معينة، منطق الاصطفافات غير المنتجة، وبدأت تتحرك بعقلانية سياسية يمكن أن تنعكس على تحالفاتها المستقبلية. وإذا أخذت التحولات الاقتصادية المقبلة مسارًا أكثر وضوحًا، فقد تجد دمشق نفسها أمام إمكانية استعادة جزء من وظيفتها الجغرافية، بوصفها ممرًا بين المشرق والخليج وتركيا والبحر المتوسط. غير أن هذا المسار سيظل مشروطًا بقدرة الدولة السورية على إعادة بناء مؤسساتها، وضبط علاقاتها الخارجية، وتوفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الأردن وسوريا معًا يقدمان نموذجًا لتحول أوسع في المشرق: الانتقال من الجغرافيا بوصفها عبئًا أمنيًا إلى الجغرافيا بوصفها موردًا استراتيجيًا. فالدول التي تستطيع تحويل موقعها إلى وظيفة اقتصادية ولوجستية ستملك هامشًا أكبر في المرحلة المقبلة. أما الدول التي تبقى أسيرة الاصطفافات أو الاضطرابات الداخلية، فستظل تدفع كلفة الموقع دون أن تجني عوائده.

تظهر أهمية الأردن وسوريا في أن كلًا منهما يحاول تحويل الحذر السياسي إلى وظيفة إقليمية. الأردن يعرف أن موقعه الجغرافي وحده لا يكفي. فالدولة التي بقيت لعقود تؤدي دورًا سياسيًا وأمنيًا تبحث اليوم عن ترجمة هذا الدور اقتصاديًا، خصوصًا مع الحديث المتزايد عن مشاريع النقل والطاقة وإعادة الإعمار في المشرق. فالأردن لا يكتفي بتجنب الانخراط في الحرب، بل يسعى إلى تثبيت موقعه كحلقة وصل بين الخليج وبلاد الشام وفلسطين والعراق. وسوريا، بعد سنوات من الاستنزاف، تبحث عن مساحة عودة تدريجية إلى الإقليم من بوابة المصالح الاقتصادية وإعادة الإعمار والربط التجاري. الرهان هنا أن تتحول الجغرافيا من عبء أمني إلى فرصة اقتصادية.

مصر: إدارة التوازن بدل القيادة المنفردة

تتحرك مصر داخل هذه المرحلة بقدر من الحذر والغموض النسبي. فهي ما تزال تمتلك ثقلًا جغرافيًا وسكانيًا وتاريخيًا يجعلها طرفًا لا يمكن تجاهله في معادلة الأمن العربي، لكنها تواجه سؤالًا متزايدًا حول قدرتها على ترجمة هذا الثقل إلى حضور إقليمي فعّال. لقد تغيرت بنية النظام العربي، وتقدمت مراكز قوة جديدة في الخليج، وتراجعت قدرة القاهرة على التصرف بوصفها مركز القيادة الوحيد أو الطبيعي في الإقليم.

الملاحظة المتزايدة في بعض العواصم الخليجية أن مصر لم تعد اللاعب الذي يُستدعى تلقائيًا في كل معادلة. وهذه ليست مسألة رمزية فقط، وإنما تعبير عن تحول في توزيع القوة العربية. فالثقل المالي والاستثماري والسياسي انتقل بدرجة كبيرة نحو الخليج، بينما تواجه مصر تحديات اقتصادية داخلية تجعل حركتها الخارجية أكثر ارتباطًا بحسابات التمويل والاستقرار الداخلي.

مصر ما تزال حاضرة في ملفات يصعب تجاوزها، خصوصًا غزة، وقناة السويس، والبحر الأحمر. لكنها تتحرك اليوم بمنطق إدارة التوازن أكثر من منطق القيادة التقليدية. تظهر دلالة الدور المصري في هذه المرحلة من خلال الملفات التي لا تزال القاهرة تمتلك فيها قدرة تأثير مباشرة: غزة، قناة السويس، البحر الأحمر، وشرق المتوسط. هذه الملفات تجعل مصر حاضرة بحكم الجغرافيا والأمن والمصالح الحيوية، حتى وإن لم تعد قادرة على قيادة الإقليم بالمنطق التقليدي. لذلك، فإن التحدي المصري لا يتعلق باستعادة موقع قديم كما كان، بل بصياغة دور أكثر واقعية يقوم على الوساطة، وحماية الممرات، وإدارة التوازن بين الخليج وواشنطن وإسرائيل والملف الفلسطيني.

العراق: هشاشة الدولة وسؤال الوظيفة

يبقى العراق أحد أكثر أطراف المشهد هشاشة. فالدولة التي لم تخرج بالكامل من تداعيات عام 2003 ما تزال تعيش تحت ضغط التداخل بين النفوذ الخارجي والانقسام الداخلي وتعدد مراكز القوة. واستمرار النفوذ الإيراني داخل مؤسسات عراقية، واحتمالات فرض عقوبات جديدة على شخصيات أو كيانات، ووجود فصائل مسلحة ذات ارتباطات إقليمية، كلها عوامل تجعل العراق أكثر عرضة لارتدادات الحرب من غيره.

تبدو الأزمة العراقية في جوهرها أزمة وظيفة الدولة. فالعراق يمتلك موارد نفطية ضخمة، وموقعًا استراتيجيًا، وعمقًا بشريًا كبيرًا، لكنه يواجه صعوبة في تحويل هذه العناصر إلى سيادة فعلية وسياسة مستقلة. ومع كل تصعيد إقليمي، يعود السؤال ذاته: هل يستطيع العراق أن يكون دولة تدير موقعها وتوازناتها، أم يبقى ساحة مفتوحة لتقاطع النفوذ الأمريكي والإيراني والصراعات الداخلية؟

أي عقوبات جديدة أو اضطرابات اقتصادية قد تفتح الباب أمام موجات احتجاج جديدة، خاصة في ظل تراكم أزمات الخدمات، والبطالة، والفساد، وضعف الثقة بالمؤسسات. وهنا تظهر المفارقة العراقية بوضوح: الدولة تمتلك عناصر قوة كثيرة، لكنها تفتقر إلى مركز قرار قادر على تحويل هذه العناصر إلى مشروع وطني متماسك.

تظهر هذه الهشاشة عند كل مواجهة أمريكية–إيرانية تقريبًا. فبغداد تحاول إعلان الحياد، بينما تتحرك داخلها قوى سياسية ومسلحة تتأثر مباشرة بمسار العلاقة بين واشنطن وطهران. وهذا يجعل العراق عاجزًا في كثير من اللحظات عن فصل مصلحته الوطنية عن حسابات القوى الخارجية، خصوصًا عندما تتحول الفصائل أو العقوبات أو ملف الطاقة إلى أدوات ضغط متبادلة.

العراق لا يعاني من نقص القوة، بل من تشتتها بين الدولة والفاعلين الذين يتحركون خارجها. لهذا تبدو وظيفة الدولة العراقية هي جوهر الأزمة. فالعراق لا يعاني من نقص الموارد أو الموقع، وإنما من ضعف القدرة على تحويلهما إلى سياسة مستقلة.

إسرائيل: تفوق عسكري وأزمة شرعية

على الجانب الآخر من المعادلة، تخرج إسرائيل من الحرب وهي تمتلك تفوقًا عسكريًا واضحًا، لكنها تواجه تحديًا من نوع مختلف. فالقوة العسكرية تستطيع تغيير موازين ميدانية، وضرب قدرات الخصوم، وفرض وقائع مؤقتة، غير أنها لا تضمن وحدها شرعية سياسية أو استقرارًا إقليميًا طويل الأمد.

منذ حرب غزة بين 2023 و2025، تراجعت صورة إسرائيل بصورة ملحوظة في قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي، خصوصًا في أوروبا والولايات المتحدة. وتزايدت الانتقادات المرتبطة بالكلفة الإنسانية للعمليات العسكرية، وبطبيعة السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. هذا التحول قد لا يؤدي سريعًا إلى انقلاب في سياسات الحكومات

الغربية، لكنه يغير البيئة السياسية والأخلاقية التي تعمل إسرائيل داخلها.

المعضلة الإسرائيلية أن كل توسع في استخدام القوة يزيد صعوبة تقديمها بوصفها عنصر استقرار في الإقليم. وقد تنجح إسرائيل في فرض ترتيبات أمنية أو إضعاف خصوم محددين، لكنها ستواجه تحديًا متزايدًا في تحويل هذه الإنجازات العسكرية إلى قبول إقليمي ودولي مستقر. القوة، هنا، تصبح قادرة على إنتاج الردع، لكنها عاجزة وحدها عن إنتاج الشرعية.

> ***المفارقة الأساسية أن الحرب لم تؤد إلى حسم إقليمي نهائي، ولم تفتح الطريق أمام نظام مستقر جديد، لكنها أظهرت حدود الصيغ القديمة. فمشروع المحاور لم يعد قادرًا على إنتاج استقرار، والردع العسكري لم يعد كافيًا لضبط التفاعلات، والاعتماد على الحلفاء أو الوكلاء أصبح أكثر كلفة، والدول التي كانت تتحرك داخل اصطفافات شبه ثابتة بدأت تبحث عن مساحات مناورة أوسع.»***

تظهر حدود القوة الإسرائيلية في الفجوة المتزايدة بين القدرة على فرض الوقائع والقدرة على تسويقها سياسيًا. فحرب غزة بين 2023 و2025 جعلت إسرائيل أكثر عرضة للنقد داخل الجامعات والإعلام والمنظمات الحقوقية في أوروبا والولايات المتحدة، ووسعت المسافة بين الدعم الرسمي الغربي وبين اتجاهات متنامية داخل الرأي العام ترى أن القوة الإسرائيلية تجاوزت حدود الدفاع إلى إنتاج أزمة أخلاقية وسياسية مستمرة، التفوق العسكري الإسرائيلي يبدو أكثر قدرة على إدارة الأزمات من حلّها.

وظهر التحول بوضوح في اتساع الاحتجاجات داخل الجامعات الأمريكية وتصاعد النقد الأوروبي المرتبط بالحرب على غزة. هذه الفجوة ستؤثر في موقع إسرائيل الإقليمي بعد الحرب. فالدول التي قد تتعاون معها أمنيًا أو اقتصاديًا ستفعل ذلك بحسابات مصلحية دقيقة، لكنها ستظل حذرة من كلفة الاقتراب السياسي الكامل منها. لذلك، قد تمتلك إسرائيل قدرة على الردع والضرب، لكنها ستواجه صعوبة أكبر في التحول إلى مركز استقرار إقليمي مقبول، خصوصًا إذا بقي الملف الفلسطيني مفتوحًا بالطريقة نفسها.

من الشرق الأوسط الأيديولوجي إلى الشرق الأوسط البراغماتي

التحول الأعمق الذي تفتحه مرحلة ما بعد الحرب يتمثل في انتقال تدريجي من شرق أوسط تحكمه الاصطفافات الأيديولوجية والمحاور المغلقة إلى شرق أوسط أكثر براغماتية وسيولة. فالدول لم تعد تتحرك فقط وفق شعارات الصراع والمقاومة والتطبيع والاصطفاف، وإنما وفق حسابات أكثر مباشرة: الأمن، الاقتصاد، الطاقة، الممرات، الاستثمارات، الاستقرار الداخلي، والقدرة على تحمل كلفة الأزمات.

لا يعني ذلك نهاية الأيديولوجيا أو اختفاء الصراعات القديمة. المنطقة ما تزال محكومة بذاكرة صراعية كثيفة، وبقضايا مفتوحة مثل فلسطين، وأمن الخليج، ومستقبل إيران، والدولة في العراق وسوريا ولبنان واليمن. غير أن الجديد أن الدول باتت أكثر ميلًا إلى إدارة هذه الملفات بمنطق المناورة، وتعدد الشراكات، وتجنب الانخراط الكامل في محاور مغلقة.

المشكلة في الشرق الأوسط اليوم ليست غياب التحالفات، بل سرعة تبدلها تحت ضغط الأزمات. هناك مساحات متغيرة، وشبكات مصالح، وترتيبات أمنية واقتصادية تتشكل ثم يعاد تشكيلها وفق الأزمات. ومن يستطيع قراءة هذه السيولة مبكرًا، وتحويلها إلى استراتيجية، سيملك أفضلية في المرحلة المقبلة.

تتضح البراغماتية الجديدة في أن الخصومة والشراكة لم تعودا تتحركان في خطوط مستقيمة. فالدولة قد تختلف مع طرف في ملف أمني، وتتعاون معه في ملف اقتصادي، وتفتح قناة خلفية معه في ملف دبلوماسي. هذا النمط يظهر في الخليج مع إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، وفي الأردن وسوريا عبر محاولة تحويل الجغرافيا إلى منفعة، وفي مصر عبر إدارة أدوار متعددة دون ادعاء قيادة شاملة للنظام العربي.

هذه الأحداث لا تشير إلى انتهاء الصراعات الأيديولوجية، لكنها تظهر أن الدول أصبحت أكثر حساسية تجاه الكلفة. فالقوة، والتحالف، والموقع الجغرافي، وحتى الخطاب السياسي، باتت تُقاس بقدرتها على حماية الاقتصاد والاستقرار الداخلي وتوسيع هامش المناورة. ولهذا، فإن المرحلة المقبلة لن تكون مرحلة محاور مغلقة كما في السابق، بل مرحلة علاقات متحركة، يتقاطع فيها الخصوم والشركاء داخل ملفات مختلفة في الوقت نفسه.

التحول الأهم في الإقليم لا يتعلق فقط بتغير موازين القوة، بل بتغير طريقة التفكير السياسي نفسها. فالدول التي أمضت سنوات طويلة في إدارة المنطقة بمنطق

الاصطفافات الحادة بدأت تكتشف أن كلفة الاستنزاف أصبحت أعلى من قدرة الجميع على الاحتمال. المرحلة الحالية أقل اندفاعًا نحو الحسم، وأكثر ميلًا إلى إدارة الخسائر وتوسيع هامش المناورة.

خاتمة: الإقليم في زمن إعادة التموضع

يقف الشرق الأوسط بعد الحرب أمام مرحلة انتقالية طويلة. فإيران ستواصل الدفاع عن موقعها ونفوذها، لكنها ستفعل ذلك بكلفة أعلى. والخليج سيبحث عن أمن أقل اعتمادًا على الطمأنات وأكثر ارتباطًا بإدارة المخاطر. والمشرق العربي سيحاول تحويل الجغرافيا إلى فرصة اقتصادية وسياسية. ومصر ستسعى إلى إعادة تعريف دورها ضمن نظام عربي متعدد المراكز. والعراق سيظل أمام سؤال الدولة والوظيفة. أما إسرائيل فستواجه معضلة تحويل التفوق العسكري إلى شرعية واستقرار.

الشرق الأوسط بعد هذه الحرب لم يعد إقليمًا تحكمه المحاور الثابتة كما في السابق. التحالفات أصبحت أكثر مرونة، والخصومات أقل وضوحًا، والدول تتحرك وفق حسابات ترتبط بالأمن والاقتصاد والاستقرار الداخلي أكثر من الشعارات الكبرى. وبينما تحاول القوى الإقليمية حماية مواقعها ومصالحها، يبدو أن المنطقة تدخل مرحلة طويلة من التوازنات المتحركة، حيث تصبح القدرة على إدارة الكلفة أهم من القدرة على فرض الحسم.

الموازنة الاستراتيجية: التموضع المصري المحسوب في الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

محمد عفان

مدير الأكاديمية بمنتدى الشرق، ومحاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ابن خلدون بإسطنبول. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسامية بجامعة إكسيتر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على دبلوم الدراسات العليا في المجتمع المدني وحقوق الإنسان من جامعة القاهرة، ودبلوم في البحوث والدراسات السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ودبلوم في الدراسات الإسامية من المعهد العالي الإسامية بالقاهرة.

أدخلت عملية "الغضب الملحمي" الأمريكية-الإسرائيلية، التي انطلقت في 28 فبراير 2026، الشرق الأوسط في حالة عميقة من الاضطراب، بعدما أدّت الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية ثلاثية الأبعاد إلى تفجير حالة من عدم الاستقرار الإقليمي الشامل. أولاً، من خلال استهداف إسرائيل، إلى جانب القواعد العسكرية والمصالح الاقتصادية الأمريكية في أنحاء المنطقة، وضعت إيران دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الأردن، في موقع بالغ الهشاشة، إذ وجدت نفسها عالقة في قلب الصراع. ثانياً، جرى تفعيل الشبكة الإقليمية الإيرانية من الحلفاء غير الدولتيين في مواجهة ما اعتبرته طهران تهديداً وجودياً للنظام، الأمر الذي أدى إلى انخراط دول إضافية، من بينها لبنان والعراق واليمن، في دائرة المواجهة. وأخيراً، أسهم إغلاق مضيق هرمز في التأثير سلباً على أسعار النفط وتعطيل سلاسل الإمداد، مما فاقم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أصلاً في العديد من دول الشرق الأوسط.

في خضم هذه الأزمة الإقليمية، لا يمكن فهم الموقف المصري بوصفه حيادًا سلبيًا، بل طورت مصر نمطًا من "التموضع المرن"، أهم سماته هي: تضامن مع الخليج، تجنب قطيعة مع واشنطن، مقاومة زيادة النفوذ الإقليمي لإسرائيل، وحرص على إبقاء قناة الوساطة مفتوحة.

من هنا، لا تكمن أهمية الحالة المصرية في توصيف موقف القاهرة من الحرب فحسب، وإنما فيما تكشفه عن تحولات الدور المصري داخل النظام العربي. فهل تعكس هذه

السياسة عودة مصر إلى موقع الوسيط الإقليمي القادر على إدارة التوازنات، أم أنها تكشف حدود قدرتها على القيادة في نظام عربي باتت تتحكم فيه الموارد الخليجية، والمبادرة العسكرية الإسرائيلية، والضمانات الأمنية الأمريكية؟ تجادل هذه الورقة بأن مصر تتحرك اليوم داخل موقع وسط بين القيادة والوساطة: فهي لم تعد قادرة على قيادة النظام العربي بمنطق المركز الواحد، لكنها ما زالت تملك من الموقع والخبرة والشرعية الدبلوماسية ما يسمح لها بإدارة مساحات التهدئة والتفاوض ومنع الانزلاق الكامل نحو الاصطفاف.

الموقف الرسمي المصري: رفض التصعيد والتضامن مع الخليج

تكشف مراجعة البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية المصرية طوال فترة الصراع عن ثلاثة مرتكزات متكررة بصورة واضحة: الدعوة إلى ضبط النفس واستئناف المفاوضات لاحتواء التصعيد، والتعبير عن التضامن مع دول الخليج إلى جانب إدانة الهجمات الإيرانية العدائية، وانتقاد التصعيد الإسرائيلي مع تجنب توجيه إدانة مباشرة للولايات المتحدة.[1]

ويتضح الخط الدقيق الذي سعت مصر إلى السير عليه من خلال ما أُثير حول مراجعة أول بيان رسمي صادر عنها في 28 فبراير. فبحسب بعض التقارير، سُحب البيان الأول الصادر عن وزارة الخارجية بعد وقت قصير من نشره، ثم عُدّل وأُعيد نشره مجدداً. في صيغته الأولى، عبّر البيان عن قلق مصر العميق إزاء التصعيد العسكري، محذراً من اتساع رقعة الصراع. إلا أنه عقب الرد الإيراني، جرى تعديل البيان للتأكيد بصورة أكثر وضوحاً على الإدانة الشديدة للهجمات التي انتهكت السيادة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي.[2] وقد أعاد الرئيس عبد الفتاح السيسي التأكيد على الرسالة ذاتها في الأول من مارس أثناء حديثه إلى القيادات العسكرية المصرية، حيث صرّح بأن إيران أخطأت في حساباتها، وأنه لم يكن ينبغي لها تحت أي ظرف استهداف دول عربية.[3]

ولم يكن التضامن المصري مع دول الخليج أمراً مفاجئاً. فمن الناحية التاريخية والأيديولوجية، لطالما قدّمت مصر نفسها بوصفها أحد أبرز المدافعين عن العالم العربي. ويتجسد هذا التوجه بوضوح في عقيدة "مسافة السكة" التي تبناها السيسي، والتي تقوم على أن

1 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية https://www.mfa.gov.eg/ar/Ministers/StatementsAndWordsOfTheMinisterOfForeignAffairs (accessed 3.5.2026).

2 حمزة هنداوي، "مأزق مصر في الحرب: العلاقات مع الولايات المتحدة، والعلاقة مع إيران، والروابط مع دول الخليج العربية"، صحيفة ذا ناشيونال، 2 مارس 2026 https://www.thenationalnews.com/news/mena/2026/03/02/egypts-war-problem-us-ties-iran-relations-and-bonds-with-gulf-arab-states/ (accessed 3.5.2026).

3 ا مريم وهبة، "السيسي يواجه غضباً محدوداً بسبب الحرب على إيران"، مجلة فورين بوليسي، 9 مارس 2026 https://foreignpolicy.com/2026/03/09/egypt-sisi-iran-war-israel-us/ (accessed 3.5.2026).

القوة العسكرية المصرية جاهزة للدفاع عن الخليج في أي وقت.[4] وإلى جانب ذلك، نظرت مصر لعقود طويلة إلى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها شرياناً اقتصادياً حيوياً لاقتصادها الذي يعاني ضغوطاً مزمنة. ومنذ عام 2013، ازدادت أهمية الدعم الاقتصادي الخليجي بصورة أكبر، إذ قدّمت هذه الدول دعماً للنظام المصري عبر القروض، والودائع المباشرة في البنك المركزي، والاستثمارات، فضلاً عن دورها كضامن لبرامج مصر مع صندوق النقد الدولي.[5] ويُعدّ اتفاق رأس الحكمة مع الإمارات العربية المتحدة بقيمة 35 مليار دولار مطلع عام 2024 مثالاً حديثاً على ذلك، إذ مثّل أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ البلاد.[6]

هنا يجب ألا يقرأ التضامن المصري مع الخليج بوصفه امتدادًا خطابيًا لعقيدة "مسافة السكة" فقط، وإنما بوصفه مصلحة بنيوية في استقرار المجال الخليجي. فالأمن الخليجي بالنسبة إلى القاهرة بات جزءًا من شروط الاستقرار المالي والنقدي الداخلي. وتحوّل الخليج، عبر الاستثمارات والودائع والتحويلات وفرص العمل والطاقة، إلى عمق اقتصادي للنظام المصري. لذلك، فإن أي اضطراب واسع في الخليج ينعكس مباشرة على قدرة مصر على إدارة أزماتها الاقتصادية، ويجعل التصعيد الإقليمي تهديدًا مزدوجًا: تهديدًا لأمن الحلفاء وتهديدًا لمعادلة الاستقرار الداخلي المصري.

> ***تكمن أهمية الحالة المصرية في توصيف موقف القاهرة من الحرب فحسب، وإنما فيما تكشفه عن تحولات الدور المصري داخل النظام العربي. فهل تعكس هذه السياسة عودة مصر إلى موقع الوسيط الإقليمي القادر على إدارة التوازنات، أم أنها تكشف حدود قدرتها على القيادة في نظام عربي باتت تتحكم فيه الموارد الخليجية، والمبادرة العسكرية الإسرائيلية، والضمانات الأمنية الأمريكية؟***

ونظراً لاعتمادها الاقتصادي العميق على الخليج، فإن منع المزيد من التصعيد يمثّل مصلحة حيوية لمصر، خاصة أن اقتصادها تأثر بالفعل بالحرب. فإلى جانب التأثيرات الفعلية والمتوقعة على المصادر الرئيسية للدخل القومي المصري، وفي مقدمتها إيرادات قناة السويس،

4 العربية، السيسي: حماية الأمن العربي والخليجي.. «مسافة السكة»، 20 مايو 2014، www.t.ly/xSoQY (تم التصفح 3 مايو 2026).

5 خليل العناني، "مساعدات دول الخليج لمصر: إنها السياسة لا الاقتصاد"، المركز العربي واشنطن دي سي، 5 مايو 2022، https://arabcenterdc.org/resource/gulf-countries-aid-to-egypt-it-is-politics-not-the-economy-stupid/ (accessed 3.5.2026).

6 يحيى شوكت، "فهم صفقة رأس الحكمة في مصر: ليست حلاً سحرياً"، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 12 مارس 2024، https://timep.org/2024/03/12/understanding-egypts-ras-al-hekma-land-deal-no-panacea/ (accessed 3.5.2026).

وعائدات السياحة، وتحويلات العاملين في الخارج، ولا سيما في دول الخليج، أدّى الصراع إلى تراجع حاد في الصادرات المصرية المعلنة بنسبة بلغت 77% خلال اليومين أو الثلاثة الأولى، إضافة إلى خروج كبير للاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل أو ما يُعرف بالأموال الساخنة، قُدّر بما بين 5 و8 مليارات دولار. ونتيجة لذلك، تراجع سعر صرف الجنيه المصري بسرعة، متجاوزاً مستوى 52 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي خلال أيام قليلة فقط.[7]

كما يمثّل أمن الطاقة أحد أبرز مصادر القلق بالنسبة لمصر. فنتيجة للحرب، تعرّض مصدرا الغاز الرئيسيان اللذان تعتمد عليهما القاهرة لاضطرابات كبيرة. فقد انخفضت واردات الغاز من إسرائيل، التي كانت مؤمنة بموجب عقد قيمته 35 مليار دولار، بنسبة بلغت 95%، في حين تعطلت الإمدادات القطرية عقب الضربات الصاروخية الإيرانية التي عطّلت نحو 17% من القدرة الإنتاجية القطرية. ووفقاً لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي، فقد تضاعفت فاتورة استيراد الغاز المصرية بأكثر من الضعف نتيجة لذلك. واستجابةً للأزمة، اتخذت الحكومة إجراءات طارئة شملت رفع أسعار الوقود بنسبة 17%، وفرض الإغلاق المبكر الإلزامي للأنشطة التجارية لترشيد استهلاك الكهرباء، الأمر الذي أثار حالة واسعة من الاستياء داخل مجتمع الأعمال المحلي.[8]

مواجهة إسرائيل: الموازنة بين الضرورات الاقتصادية والقيود الجيوسياسية

لا تقتصر محددات السلوك المصري في الأزمة الحالية على الضرورات الاقتصادية والالتزام الاستراتيجي بأمن الخليج فحسب، بل يبرز كذلك القلق المتزايد إزاء تصاعد النزعة الإسرائيلية العدائية في المنطقة. فعلى الرغم من معاهدة السلام الموقعة بين البلدين منذ ما يقارب خمسة عقود، لا تزال العلاقة بينهما تُوصف في أفضل الأحوال بأنها "سلام بارد". علاوة على ذلك، رصد النظام المصري، في ظل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، عدداً من المؤشرات المقلقة. فخلال الحرب على غزة، سيطرت إسرائيل على محور فيلادلفيا الحدودي مع مصر، في خطوة اعتُبرت مخالفة للتفاهمات والاتفاقيات القائمة بين الطرفين. كما دعا عدد من المسؤولين الإسرائيليين مراراً إلى تهجير سكان غزة نحو سيناء. والأكثر إثارة للقلق أن طموحات توسعية جرى الترويج لها ضمن خطاب "إسرائيل الكبرى"، بما يتضمن إشارات إلى أجزاء من الأراضي المصرية، برزت في الخطاب العام على لسان مسؤولين كبار، من بينهم نتنياهو نفسه. ورداً على هذه الاستفزازات، عملت مصر على تعزيز قدراتها العسكرية عبر صفقات تسليح كبرى،

7 محمد عز وباتريك وير، "الحرب مع إيران تختبر الاقتصاد المصري الهش"، وكالة رويترز، 10 مارس 2026 https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-war-tests-egypts-unsteady-economy-2026-03-10/ (accessed 3.5.2026).

8 الفاضل إبراهيم، "هل تستطيع مصر الغارقة بالأزمات لعب دور الوسيط في حرب إيران؟"، ريسبونسبل ستيتكرافت، 1 أبريل 2026 (accessed 3.5.2026 https://responsiblestatecraft.org/egypt-iran-mediator/).

إلى جانب توسيع انتشار قواتها في سيناء.[9]

ومن منظور القاهرة، فإن الحرب على إيران، بالتوازي مع استمرار التصعيد الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا، بدت تهديداً مباشراً للمصالح الوطنية المصرية، خصوصاً في ظل تصريحات نتنياهو المتعلقة بإعادة تشكيل الشرق الأوسط.[10] وفي هذا السياق، فإن إيران وحلفاءها الإقليميين، الذين يُنظر إليهم تقليدياً بوصفهم تهديداً لدول الخليج، يؤدون من وجهة النظر المصرية وظيفة مهمة تتمثل في إبقاء إسرائيل تحت ضغط مستمر. لذلك، إذا نجحت إسرائيل في إسقاط النظام الإيراني وتفكيك شبكته الإقليمية من الحلفاء، فقد تصبح أكثر اندفاعاً وتمتلك موقعاً استراتيجياً أفضل لتنفيذ خططها المتعلقة بغزة، بما قد يضر بالمصالح المصرية بصورة مباشرة.

من هذا المنظور، لا تنظر القاهرة إلى الحرب على إيران فقط باعتبارها صراعًا بين واشنطن وتل أبيب من جهة وطهران من جهة أخرى، بل باعتبارها لحظة قد تعيد تشكيل ميزان القوة في الشرق الأوسط بطريقة تضع مصر أمام بيئة أمنية أكثر ضيقًا. فإضعاف إيران بصورة جذرية، مع استمرار التصعيد الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا، قد يؤدي إلى انتقال إسرائيل من موقع القوة العسكرية المتفوقة إلى موقع القوة الإقليمية القادرة على إعادة تعريف قواعد الأمن المحيط بمصر. لذلك، فإن القلق المصري من إسرائيل لا يتصل بمسار الحرب وحده، وإنما بمآلات ما بعد الحرب: من يضع قواعد الإقليم؟ ومن يمنع تحويل غزة وسيناء وشرق المتوسط إلى ساحات ضغط مباشر على الأمن المصري؟

التوازن أم العجز؟

يطرح السلوك المصري في هذه الحرب سؤالًا جوهريًا: هل تمثل سياسة القاهرة توازنًا محسوبًا أم عجزًا عن اتخاذ موقف حاسم؟ تبدو الإجابة الأقرب أن مصر تمارس توازنًا اضطراريًا داخل قيود ثقيلة. فهي لا تملك ترف الاصطفاف الكامل مع أي طرف، لأن كل اصطفاف يحمل كلفة مباشرة على مصالحها. الاصطفاف العسكري الواسع مع الخليج قد يضعها في مواجهة مفتوحة مع إيران وحلفائها، والاقتراب الزائد من واشنطن وتل أبيب قد يضعف شرعيتها العربية، والتسامح مع صعود إسرائيلي غير مقيد يهدد أمنها

9 ديفيد بن-باسات، "العلاقات الإسرائيلية-المصرية: سلام هش تحت توترات متصاعدة"، جيروزاليم بوست، 15 فبراير 2025 , accessed 4.5.2026) https://www.jpost.com/opinion/article-842083).

ميدل إيست آي، "نتنياهو يقول إنه يدعم «إسرائيل الكبرى» التي تشمل أجزاء من الأردن ومصر"، 13 أغسطس 2025 https://www.middleeasteye.net/news/netanyahu-embraces-greater-israel-vision-including-parts-jordan-and-egypt (accessed 4.5.2026).

10 أكرم زعوي، "اللعبة الطويلة لنتنياهو لإعادة تشكيل الشرق الأوسط"، المعهد الإيطالي للشؤون الدولية (IAI)، 16 مارس 2026 https://www.iai.it/en/publications/c05/netanyahus-long-game-reorder-middle-east (accessed 4.5.2026)).

المباشر في غزة وسيناء وشرق المتوسط. في المقابل، يمنحها موقعها الجغرافي، وخبرتها التفاوضية، وصلاتها المتعددة، قدرة على إدارة التهدئة أكثر من قيادة المواجهة. بهذا المعنى، لا تبدو مصر قوة قائدة بالمعنى العربي التقليدي، ولا دولة هامشية فاقدة للتأثير، بل دولة موازِنة تعمل داخل حدود قدرتها، وتحوّل القيود إلى مساحة حركة دبلوماسية. وبناءً على ذلك، وعلى خلاف مقاربة "مسافة السكة"، بقي الدعم العسكري المصري لدول الخليج خلال هذا الصراع محدوداً وذا طابع دفاعي في معظمه.[11] وحتى نشر مقاتلات "رافال" المصرية في الإمارات، والذي كُشف عنه خلال الزيارة الرسمية للرئيس عبد الفتاح السيسي في مايو 2026، اعتُبر ذا طابع "رمزي بالدرجة الأولى".[12] وبدلاً من الانخراط العسكري المباشر، بدا أن مصر فضّلت إعطاء الأولوية للتحرك الدبلوماسي بالتنسيق مع كل من باكستان وتركيا.[13] وإلى جانب الاتصالات الرسمية والزيارات المتبادلة، لعبت القاهرة، وخصوصاً عبر جهاز المخابرات العامة، دوراً في تسهيل قنوات تواصل غير مباشرة بين واشنطن وطهران خلال مفاوضات وقف إطلاق النار.[14]

> ***تبدو مصر قوة قائدة بالمعنى العربي التقليدي، وال دولة هامشية فاقدة للتأثير، بل دولة موازنة تعمل داخل حدود قدرتها، وتحّول القيود إلى مساحة حركة دبلوماسية.***

ورغم أن هذا التموضع المتوازن قد يبدو محسوباً بحذر، فإنه وضع مصر في موقع بالغ الحساسية. ففي أثناء محاولتها إدارة هذه المعضلة الثلاثية، تصاعدت التوترات مع إسرائيل، مدفوعة بخطاب دبلوماسي حاد واتهامات متبادلة تتعلق بالانتشار العسكري المصري في سيناء.[15] وفي الوقت ذاته، بدا أن بعض الحلفاء الخليجيين أظهروا قدراً من الإحباط، إذ كانوا يتوقعون من النظام المصري دعماً أكثر وضوحاً وفاعلية في مواجهة التهديد الإيراني. كذلك، فإن سعي مصر إلى التهدئة يتعارض مع أهداف بعض دول

11 أفريكا إنتليجنس، "الدعم العسكري المغربي والمصري لدول الخليج في مواجهة القصف الإيراني"، 21 أبريل 2026 https://www.africaintelligence.com/north-africa/2026/04/21/rabat-and-cairo-s-military-support-for-gulf-states-in-face-of-iran-bombs%2C110708197-art (accessed 4.5.2026).

12 ميليتري ووتش ماغازين، "مصر تنشر مقاتلات رافال في أبوظبي لتعزيز الإمارات والولايات المتحدة وفرنسا ضد الضربات الإيرانية"، 8 مايو 2026 https://militarywatchmagazine.com/article/egypt-deploys-rafale-abu-dhabi-reinforce-uae (accessed 11.5.2026).

13 محمد ياسين غونغور، "تركيا ومصر وباكستان تعمل على دفع إيران إلى طاولة المفاوضات دون نتائج ملموسة حتى الآن"، وكالة الأناضول، 5 أبريل 2026 https://www.aa.com.tr/en/middle-east/turkiye-egypt-pakistan-working-to-bring-iran-to-table-no-tangible-results-yet-reports/3894022 (accessed 4.5.2026).

14 أنجي عمر، "الدور المصري الهادئ في وقف إطلاق النار مع إيران"، ديوان - مؤسسة كارنيغي، 16 أبريل 2026 https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2026/04/egypt-discrete-role-in-the-ceasefire-with-iran (accessed 4.5.2026).

15 ديفيد بن-باسات، "العلاقات الإسرائيلية-المصرية: سلام هش تحت توترات متصاعدة".

الخليج التي مارست ضغوطاً على الإدارة الأمريكية لعدم إنهاء الحرب قبل إضعاف النظام الإيراني استراتيجياً، معتبرة أن "وقف إطلاق نار بسيط لا يكفي".[16]

تكشف الحرب أن الدور المصري لم يعد يقوم على قيادة النظام العربي من مركز واحد، وإنما على إدارة التوازنات بين مراكز قوة متعددة. فالقاهرة تتحرك داخل معادلة دقيقة: اعتماد اقتصادي عميق على الخليج، علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة، قلق متزايد من استمرار عدم الاستقرار في الإقليم نتيجة استراتيجيات إيران في الحرب، وحساسية أمنية مباشرة تجاه أي توسع إسرائيلي في غزة وسيناء وشرق المتوسط. لذلك، فإن سياسة مصر في هذه الحرب تقدم نموذجًا لما يمكن تسميته بـ»التموضع المرن»؛ أي القدرة على دعم الحلفاء من دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة، والحفاظ على العلاقة مع واشنطن من دون منح إسرائيل تفويضًا استراتيجيًا مفتوحًا، والانخراط في الوساطة من دون التخلي عن حسابات الأمن القومي.

16 سامية نخّول، "دول الخليج تبلغ الولايات المتحدة أن إنهاء الحرب لا يكفي وأن قدرات إيران يجب إضعافها"، وكالة رويترز، 27 مارس 2026 https://www.reuters.com/world/middle-east/gulf-states-tell-us-ending-war-is-not-enough-irans-capabilities-must-be-degraded-2026-03-27/ (accessed 4.5.2026).

فلسطين في عين العاصفة الإقليمية: حصار وتهميش وإحلال

إبراهيم ربايعة

أستاذ مساعد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، تتركز اهتماماته البحثية على الاقتصاد السياسي، والقضية الفلسطينية، وتقاطع السياسة مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

شكّلت احتمالات اندلاع الحروب الإقليمية دائمًا هاجسًا استراتيجيًا للقضية الفلسطينية، في ظل حساسية السياسات الاستعمارية الإسرائيلية للاستجابات الإقليمية والدولية، التي اعتمد الفلسطينيون عليها بوصفها هامش حماية سياسي وإقليمي، خاصة مع استفحال هذا المشروع الاستعماري. ومع اندلاع الحرب في فبراير/ شباط 2026، واشتعال الإقليم وانشغاله بتحديات أمنية واقتصادية وسياسية مركبة، بدا تلمس الاستغلال الإسرائيلي للحرب كغطاء يحمي سياساتها على الأرض، ما فاقم من المرحلة الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية أصلاً، وسط تسارع تراجع الاهتمامين الإقليمي والدولي بالملفات التي كانت ساخنة -فلسطينياً- قبل المواجهة، وهي ملفات شملت غزة والضفة، والقضية الفلسطينية بشكل استراتيجي.

من الضروري هنا، الإشارة إلى ان الحرب ما تزال مستمرة وإن كان بأدوات أقل فتكاً وقتلاً، بالمعنى السياسي بقيت الحرب بالموقع الأول على سلم أولويات القضايا الإقليمية الملحة والساخنة، والتي يشكل حلها مدخلاً إجبارياً لعودة القضية الفلسطينية إلى شيء من المركزية، وهذا ما ينطبق على ساحتي الحرب المركزيتين: إيران ولبنان، أما بالمعنى الاقتصادي فما تزال عملية الاستنزاف الاستراتيجي للإقليم والعالم مستمرة، ما يجعل الحرب أيضاً أولوية نقاش وتفاعل كونها تمس جيب المواطن وموقع السياسي حول العالم.

تكشف الحرب الإقليمية الراهنة أن الخطر الأكبر على القضية الفلسطينية لا يتمثل فقط في تصاعد العنف الإسرائيلي على الأرض، بل في انتقال فلسطين من موقع

القضية المركزية في النقاش الإقليمي إلى موقع الملف المؤجل داخل هندسة أمنية جديدة تنشغل بإيران، والممرات، والردع، وترتيبات ما بعد الحرب. في هذا التحول، وجدت إسرائيل مساحة أوسع لإدارة مشروعها في غزة والضفة بأقل كلفة سياسية ممكنة، مستفيدة من انشغال الإقليم والعالم بأولويات أمنية واقتصادية أكثر إلحاحًا.

بهذا المعنى، لا تتعامل هذه المقالة مع الحرب بوصفها حدثًا خارجيًا أثّر على الفلسطينيين فقط، بل بوصفها لحظة أعادت ترتيب موقع القضية الفلسطينية داخل النظام الإقليمي. فغزة انتقلت من مركز الاهتمام الدولي بعد الحرب إلى هامش المساومات الأمنية، والضفة الغربية تحولت إلى مجال مفتوح لتسريع سياسات الإحلال والاستيطان، بينما وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام انكشاف سياسي ومالي متزايد. لذلك، فإن السؤال المركزي لم يعد كيف استغلت إسرائيل الحرب فقط، بل كيف ساهمت الحرب في إعادة إنتاج فلسطين كقضية مؤجلة داخل نظام إقليمي يعيد تعريف أولوياته.

غزة: من المركز إلى الهامش

تظهر غزة بوصفها المثال الأوضح على تحوّل القضية الفلسطينية من مركز الحدث إلى هامشه. فبعد أن كانت الحرب على غزة تفرض نفسها على الدبلوماسية الإقليمية والدولية، جاءت الحرب الإقليمية لتزاحمها على الأولوية، وتمنح إسرائيل فرصة لإدارة القطاع بمنطق أكثر هدوءًا من الناحية السياسية، وأكثر قسوة من الناحية الميدانية. لم تتوقف السياسات الإسرائيلية تجاه غزة، لكنها أصبحت أقل حضورًا في المجال الدولي، وهذا هو جوهر التحول.

> ***تكشف الحرب الإقليمية الراهنة أن الخطر الأكبر على القضية الفلسطينية لا يتمثل فقط في تصاعد العنف الإسرائيلي على الأرض، بل في انتقال فلسطين من موقع القضية المركزية في النقاش الإقليمي إلى موقع الملف المؤجل داخل هندسة أمنية جديدة تنشغل بإيران، والممرات، والردع، وترتيبات ما بعد الحرب.***

في التاسع عشر من فبراير 2026، عقد مجلس السلام اجتماعه الأول في واشنطن، بحضور ممثلي 27 دولة انضمت إلى المجلس رسمياً، و21 دولة أخرى حضرت بصفة مراقب. ورغم الغياب الأوروبي الواسع عن المجلس، وسط الخلافات على الميثاق، إلا أن هذا اللقاء أفرز تعهدات بتقديم سبع مليارات دولار لإعادة الإعمار، مع إشارة إلى استضافة اليابان فعالية لاحقة لجمع التبرعات لصالح

المجلي، وإعلان رئيس البنك الدولي عن البدء بإنشاء صندوق إعادة إعمار وتنمية غزة[1].

بالتوازي، تحركت اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة في محاولة لمأسسة عملها، لتعلن منتصف فبراير عن سعيها لإنشاء قوة شرطية، كقاعدة ارتكاز لبناء منظومة سيادة قانون، مع استمرار مطالبتها بتمكينها واعطائها كامل الصلاحيات اللازمة لأداء عملها، في ظل رفض إسرائيل السماح بدخول أعضائها، فيما اعلنت حماس استكمال إجراءات نقل الصلاحيات في جميع مجالات الحكم إلى اللجنة[2].

استثمرت إسرائيل تراجع الاهتمام الدولي بغزة في ثلاثة اتجاهات متوازية: تجويف مسار إدارة القطاع وإعادة الإعمار، توسيع السيطرة الميدانية تحت غطاء الترتيبات الأمنية، ودفع السكان نحو بيئة أكثر طردًا عبر تقليص المساعدات وتصعيد الضغط اليومي. بهذه الطريقة، لم يكن تهميش غزة مجرد نتيجة جانبية للحرب الإقليمية، بل تحول إلى فرصة إسرائيلية لإعادة تشكيل الواقع داخل القطاع.

فعلى مستوى خطة السلام، لم يلق الاستمرار بمنع اللجنة الوطنية من الدخول إلى القطاع أية ردود فعل دولية ضاغطة، وأعلن عن عزم واشنطن اغلاق مركز التنسيق المدني العسكري، الذي يديره الجيش الأميركي في جنوب إسرائيل، وتخفيض عدد القوة الأميركية العاملة في قوة الاستقرار الدولية من 190 عنصراً إلى 40 عنصراً[3].

وبعد اقل من ثلاثة أسابيع من الحرب، كانت عدد شاحنات المساعدات التي تدخل قطاع غزة قد تراجع بنحو 80%، بانخفاض من 4200 شاحنة أسبوعياً، إلى حوالي 590 شاحنة في الأسبوع الأول من الحرب على سبيل المثال[4]. فيما تصاعدت عمليات القتل والاستهداف المكثف، وتحت ظلال هذا التراجع، اتسعت المنطقة العازلة الإسرائيلية لتشمل نحو 60% من مجمل مساحة قطاع غزة، بدلاً من 53% كان قد أقرها الاتفاق[5].

إذن، استثمرت إسرائيل الحرب لتحويل غزة من المركز إلى الهامش، وبهذا استطاعت تنفيذ استراتيجيتها القائمة على تثبيت المنطقة الصفراء كمساحة سيطرة دائمة، ضمن استراتيجية الاحزمة الأمنية الدائمة، وحشر الفلسطينيين على حوالي ثلث مساحة القطاع، والعودة إلى استخدام المساعدات كسلاح، والتصاعد المتدرج بسياسات القتل والاغتيالات، حيث ارفع معدل قتل الفلسطينيين بحوالي خمسة أضعاف، في الأسبوعين

1 «7 مليارات دولار لإغاثة غزة في أول اجتماعات «مجلس السلام»، العربي الجديد، 2026/2/19، https://2u.pw/b8Qv0Y
2 «لجنة إدارة غزة تعلن سعيها لإنشاء قوة شرطية مهنية في القطاع»، شينخوا، 2026/02/19، https://arabic.news.cn/20260220/9c54b583562b43/c.html
3 «تقرير: واشنطن ستغلق مركز التنسيق بإسرائيل مع تعثر خطة ترامب... ما رد «مجلس السلام»؟»، عرب 48، 2026/05/02، https://2u.pw/K4uRGj
4 «»هآرتس»: تراجع نسبة إدخال المساعدات إلى غزة 80% منذ بدء حرب إيران»، العربي الجديد، 2026/03/19، https://2u.pw/zzjuvp
5 «نتنياهو يعترف بتقويض وقف النار: إسرائيل تزحف داخل غزة وتحوّل «الخط الأصفر» إلى احتلال مفتوح»، قدس نت، 2026/05/15.

التاليان لوقف الحرب[6].

بالتوازي، واليوم، تضع اسرائيل عنواناً على الطاولة «سلاح حماس يعطل الهدنة وإعادة الإعمار»، ما يؤشر إلى نجاحها في حصر النقاش بسلاح حماس كشرط مسبق قبل التحرك نحو أية خطوة، حتى وإن كانت متواضعة، تجاه إدارة القطاع وانسحاب إسرائيل وإعادة الإعمار، وهو ما تبناه مجلس السلام ممثلاً بمفوضه السامي نيكولاي ملادينوف[7].

تشير هذه المعطيات، إلى أن غزة خاسر مركزي بهذه الحرب، مع تبعثر الأولويات الإقليمية وتراجع حماسة الرئيس ترامب لمشروعه في غزة، وإطلاق يد إسرائيل فيها. ولعل حالة المراوحة السياسية تخدم إسرائيل في هندستها لتجميد هذا الملف وتحويله إلى مركز سياسات إسرائيلي، خاصة في ظل المزاودة الانتخابية.

وفي هذه المرحلة من الحرب، تتبنى إسرائيل نمطًا من التصعيد التدريجي منخفض الكلفة سياسيًا «استراتيجية التصعيد الناعم»، إذ تقوم بخطوات هادئة، بطيئة، لكنها تراكمية، تخطو بكل خطوة من هذه الخطوات خطوة إضافية نحو الإطباق على غزة والعودة إلى حالة ما قبل وقف إطلاق النار، لكنها وبالتوازي تحافظ على خطابها السياسي والإعلامي حول التزامها بوقف اطلاق النار.

هذا المشهد عكس نفسه على خطاب حماس، المتسم بالإحباط والعجز عن مواجهة هكذا مشهد، فمع تراجع الزخم الدولي الداعم، وعدم قدرة اللجنة الوطنية عن ممارسة اعمالها، وفي ظل استمرار الاستهدافات الميدانية التي طالت مؤخراً قائد الحركة الأول في القطاع عز الدين الحداد، تواجه حماس ضغوطًا متزايدة في ظل تراجع أدوات المناورة السياسية والميدانية في ظل انحسار النقاش حول سلاحها كعتبة تأسيسية للانتقال من حالة المراوحة.

الضفة الغربية: سياق آخر

تختلف الضفة الغربية عن غزة في طبيعة المشروع الإسرائيلي وفي أدواته. ففي غزة تسعى إسرائيل إلى إدارة الكثافة السكانية والسيطرة الأمنية والحصار، أما في الضفة الغربية فإن المشروع يقوم على إعادة تشكيل الأرض والسكان والسلطة بصورة تدريجية. لذلك، فإن الحرب الإقليمية لم تصنع سياسة إسرائيلية جديدة في الضفة، لكنها منحت هذه السياسة مساحة أوسع للتحرك، وقللت من كلفة الاستيطان والعنف

6 «عدد شهداء غزة ارتفع بأكثر من 5 أضعاف خلال هدنة الحرب على إيران»، العربي الجديدة، 2026/04/25، https://2u.pw/YvascR
7 سلاح حماس يفجّر هدنة غزة.. اجتياح جديد على الأبواب؟، بلينكس، 2026/05/14، https://2u.pw/bmEnf6

والضم الزاحف أمام الرأي العام الدولي.

فعلت إسرائيل منظومة الإغلاق والرقابة في الضفة الغربية، وفرضت طوقاً على كل المدن والقرى والتجمعات، فيما صعّد المستوطنون من اعتداءاتهم مستفيدين من الانشغال الإقليمي بالحرب، ما أدى لاستشهاد 6 مواطنين في أول أسبوعين من الحرب بالاستهداف المباشر من هؤلاء المستوطنين[8].

لكن لم تكن هذه الاعتداءات استثنائية، بل جاءت امتداداً لاستراتيجية متصاعدة تتوسع من خلالها اعتداءات المستوطنين من حيث المناطق والجغرافيا، وتتعمق من حيث الأثر والجرأة والعنف، وسط دعم توفره السلطات الإسرائيلية لهم على عدة مستويات، ليس آخرها تعطيل إنفاذ القانون الإسرائيلي عليهم. وخلال الحرب الإيرانية، جاءت هجمات المستوطنين على شكل موجات متلاحقة ومتقاربة، شملت اقتحام القرى بأعداد كبيرة ومنظمة، اطلاق النار، تخريب الممتلكات، السرقة، واللافت كان التوسع في المناطق المصنفة ب وأ.

إن هذه السياسة الهادفة للتهجير وإجبار الفلسطينيين على الانكفاء، تتوازى مع غرس البؤر الاستيطانية في نطاقات الاستهداف، ما يشير إلى استراتيجية تديرها هذه المنظومة الموحدة. إلى جانب ذلك، حرض المستوطنون حكومتهم على اتخاذ اجراءات «تجتث البنية التحتية المسلحة» في الضفة الغربية، وبالتركيز على جنين[9]، التي اعيد الاستيطان إليها بشكل مكثف ووفق إجراءات مصادرة وبناء وحدات استيطانية سريع ومنتشر.

على المستوى الأمني، استغلت إسرائيل سماء الضفة الغربية كمساحة دفاع جوي متقدم، فذهبت إلى التصدي للصواريخ الإيرانية فوق مناطق الضفة المختلفة، وتناثرت الشظايا في كل مكان، ما أدى لاستشهاد عدة مواطنات ومواطنين بفعل هذه التصديات.

السؤال هنا، هل يمكن اعتبار الحرب الإيرانية غطاءً استثمرته إسرائيل لإنفاذ مشروعها في الضفة؟ أميل إلى القول لا، إذ ان بنية السياسات الإستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية مختلفة كلياً عن قطاع غزة.

يقوم المشروع الصهيوني في الضفة الغربية على الاستيطان المكثف، الإحلال، التهجير الداخلي، وتمكين منظومة الاستيطان و بنية استيطانية شبه مستقلة «دويلة

8 المستوطنون يضاعفون اعتداءاتهم بالضفة منذ الحرب على إيران، الجزيرة، 2026/03/11، https://2u.pw/74AJ6a
9 انطوان شلحت، الضفة الغربية في ظل الحرب مع إيران، المشهد الإسرائيلي، 2026/03/09، https://2u.pw/FLRQuL

المستوطنين»، وهذا المشروع يدار عبر الصهيونية الدينية، بما تشمل من تمثيل في الحكومة والكنيست، حضور قوي في الجيش، وشبكة مؤسسات تدير بشكل حصري هذه المنظومة الاستيطانية، وفق استراتيجية واضحة لا تأبه للرأي العام الدولي ولا للعقوبات التي يتم تهديها بها.

لكن كما في قطاع غزة، تعمل إسرائيل اليوم في الضفة الغربية مرتاحة دون ضغط دولي، فرغم ظهور انتقادات دولية موسمية – بعضها أميركي-، إلا انها لا تغير المشهد استراتيجياً. ففي ردها على عقوبات أوروبية خجولة فرضت خلال مايو/ أيار 2026 على منظمات استيطانية وشخصيات داعمة للاستيطان، اتجهت اسرائيل لتخصيص مزيد من الدعم الحكومي للاستيطان.

وهنا تقف السلطة الفلسطينية عاجزة بشكل كامل، فلا تمتلك القدرة ولا هوامش المناورة لتغيير هذا الواقع، وفي ظل أن استراتيجية منظمة التحرير تقوم بشكل حصري على المسار الدولي والإقليمي الداعم، تجد السلطة نفسها محدودة القدرة على التأثير في هذه المواجهة غير المتكافئة، ما يخلق حالة إحباط شعبي واسع وسط تصديات فردية لهجمات المستوطنين وجرائمهم.

من مركزية فلسطين إلى مركزية الأمن الإقليمي

أحد أهم آثار الحرب الإقليمية يتمثل في انتقال مركز النقاش في الشرق الأوسط من سؤال فلسطين إلى سؤال الأمن الإقليمي. فالأولويات التي كانت تدور حول وقف الحرب في غزة، وإعادة الإعمار، ومستقبل السلطة الفلسطينية، وحل الدولتين، تراجعت أمام أسئلة أكثر إلحاحًا بالنسبة إلى العواصم الإقليمية والدولية: أمن الخليج، مستقبل إيران، حركة الطاقة، الممرات البحرية، وترتيبات الردع بعد الحرب.

استفادت إسرائيل من هذا الانتقال لأنها استطاعت أن تضع سياساتها في غزة والضفة داخل هامش أقل مراقبة. فكلما زاد انشغال الإقليم بالخطر الإيراني وبترتيبات الأمن والطاقة، تراجعت قدرة الفلسطينيين على فرض قضيتهم كأولوية دبلوماسية. وهنا لا يظهر التهميش بوصفه غيابًا كاملًا لفلسطين، بل بوصفه تراجعًا في وزنها داخل جدول الأعمال الإقليمي، بحيث تبقى حاضرة أخلاقيًا وخطابيًا، لكنها أقل قدرة على تعطيل السياسات الإسرائيلية ميدانيًا.

تداعيات الحرب الإقليمية على القضية الفلسطينية

كانت السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، منخرطة مع التحالف الدولي لحل الدولتين، وتنشط بصورة مكثفة على تلبية متطلبات الإصلاح والمأسسة، بالتوازي مع محاولة إيجاد حلول – أصبحت يائسة- لتوفير الحد الأدنى من الموارد المالية لضمان استمرار الخدمات الرئيسة وتامين رواتب موظفي القطاع العام.

لكن وخلال الحرب، تم وقف تحويل الموارد المالية للسلطة الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل، والمعروفة باموال المقاصة، إذ لم تعد وزارة المالية الفلسطينية تتلقى أي مبلغ من أموالها التي تجاوزت 5 مليارات دولار. كما استمرت إسرائيل بقضم صلاحيات السلطة، مانعة إياها من التحرك والعمل وتقديم الإسناد والخدمات لمواطنيها، بل تعدت ذلك عبر الاستيلاء على أراضي في المناطق المصنفة أ، للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق أوسلو، لأغراض عسكرية.

ومع هذا المشهد الذي يذوي فيه موقع القضية الفلسطينية على سلم الأولويات الإقليمية، تتراجع فرص توفير شبكات أمان سياسي واقتصادي للسلطة الوطنية، مع تصاعد الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية بشكل غير مسبوق، وتحول عنف المستوطنين إلى تهديد وجودي على العديد من القرى والمناطق المركزية، ليصل عدد التجمعات البدوية المهجرة، على سبيل المثال، إلى 33 تجمعاً، كانت تشكل عصب الوجود الفلسطيني في الأغوار، مع مراوحة استنزافية في قطاع غزة.

تؤمن النخب السياسية الفلسطينية أن أية بارقة أمن لن تأتي إلى ضمن تسوية إقليمية شاملة، تضع كافة قضايا المنطقة، وعلى راسها القضية الفلسطينية، على طاولة واحدة تجيب عن الأسئلة الصعبة وتفرض حلولاً جذرية. لكن الأشهر القادمة، وعلى ظلال ترقب نتائج الحرب ونهايات المشهد، ستشهد سباقاً صهيونيا، لأغراض انتخابية، يسعى من خلاله تسجيل نقاط في لبنان وغزة، فيما تسعى الصهيونية الدينية تسجيل نقاط أكثر راديكالية في الضفة الغربية.

لكن بالمقابل، ورغم الإحباط الشديد بين كل فواعل السياسة والمجتمع الفلسطيني، تستمر السلطة الوطنية بمسار تحالف حل

> ***استفادت إسرائيل من هذا الانتقال لأنها استطاعت أن تضع سياساتها في غزة والضفة داخل هامش أقل مراقبة. فكلما زاد انشغال الإقليم بالخطر الإيراني وبترتيبات الأمن والطاقة، تراجعت قدرة الفلسطينيين على فرض قضيتهم كأولوية دبلوماسية.***

الدولتين والتفاهمات الأوروبية الفلسطينية، إذ عقدت الانتخابات المحلية نهاية إبريل/ نيسان 2026، وعقدت حركة فتح مؤتمرها الثامن حيث أجرت انتخابات أفضل إلى تغيير نصف هيئتها القيادية العليا، اللجنة المركزية، مع وصول شخصيات شعبية ذات حضور موقع اجتماعي مقبول، فيما صدرت مسودتي الدستور وقانون الأحزاب، بالتوازي مع إنجاز المرحلة الأولى من خطة الإصلاح الحكومية الشاملة.

ورغم هذا الحراك، إلا أن توقيته، وضعف تلمس انعكاساته المباشرة، وثقل الأعباء على المواطن الفلسطيني، تجعل منها خطوات لا ترتقي لمستوى التحديات، وفق ما يرى الشارع، الذي يطالب بخطوات تحدث تحولات جدية على مستويات الصمود والحماية على الأقل.

ختاماً، تكشف الحرب الإقليمية الراهنة أن القضية الفلسطينية لا تواجه خطر العنف الإسرائيلي وحده، بل خطر التراجع في سلم الأولويات الإقليمية والدولية. فحين يتحول مركز الاهتمام إلى إيران، وأمن الخليج، والممرات، وترتيبات ما بعد الحرب، تجد إسرائيل مساحة أوسع لإدارة مشروعها في غزة والضفة بكلفة سياسية أقل، بينما يواجه الفلسطينيون واقعًا أكثر انكشافًا وأقل قدرة على استدعاء ضغط خارجي مؤثر.

في غزة، يتجسد هذا التحول في الانتقال من لحظة مركزية دولية إلى حالة مراوحة واستنزاف، حيث تصبح إعادة الإعمار والإدارة والانسحاب ملفات مؤجلة أو مشروطة. وفي الضفة الغربية، يظهر التهميش بصورة مختلفة، من خلال تسارع الاستيطان وعنف المستوطنين ومحاولات إعادة تشكيل الأرض والسكان تحت غطاء انشغال الإقليم بالحرب. أما السلطة الفلسطينية، فتجد نفسها أمام أزمة مركبة تجمع بين الاختناق المالي، وتراجع القدرة السياسية، واتساع الفجوة بين الإصلاح المؤسسي المطلوب والتهديدات اليومية التي يعيشها المواطن الفلسطيني.

من هنا، فإن أخطر ما أنتجته الحرب ليس فقط أنها منحت إسرائيل فرصة إضافية لتوسيع سياساتها، بل أنها أعادت ترتيب البيئة التي تعمل داخلها القضية الفلسطينية. ففلسطين ما تزال حاضرة في الخطاب، لكنها أصبحت أقل حضورًا في صناعة القرار الإقليمي والدولي. وهذا هو جوهر التهميش الاستراتيجي: أن تبقى القضية معترفًا بها سياسيًا وأخلاقيًا، بينما تتراجع قدرتها على فرض كلف فعلية على الاحتلال أو على تغيير مسار السياسات القائمة على الأرض.

لبنان وحزب الله في زمن التحوّلات: من معادلة الردع إلى اختبار إعادة التكيّف

صهيب جوهر

صحافي وباحث لبناني متخصّص في شؤون الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على لبنان وسوريا. يمتلك أكثر من عشر سنوات من الخبرة في تغطية وتحليل التطورات السياسية في المنطقة. ينشر مقالات تحليلية في منصات عربية ودولية بارزة، من بينها «صدى» التابعة لمركز كارنيغي، ومركز أورسام للدراسات الشرق أوسطية في أنقرة، ومجلس الشرق الأوسط. وهو باحث غير مقيم في معهد السياسة والمجتمع ومركز تراينغل للدراسات.

لم يكن انخراط حزب الله التي أعقبت الهجوم الأميركي–الإسرائيلي على إيران في شباط/فبراير 2026 مجرد استجابة ظرفية لاغتيال القيادة الإيرانية،[1] بل شكّل لحظة كاشفة لتحول أعمق في موقع الحزب ضمن النظام الإقليمي. فهذه الحرب، بما حملته من صدمة استراتيجية لإيران، لم تضع الحزب أمام خيار التضامن فحسب، بل أمام ضرورة إعادة تعريف دوره ووظيفته في بيئة تتغير بسرعة، وتتراجع فيها ثوابت كانت تبدو راسخة لعقود.

كشفت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران أن حزب الله لم يعد يتحرك داخل البيئة الإقليمية نفسها التي صنعت صعوده خلال العقود الماضية. فالحزب الذي اعتاد العمل بوصفه أحد أهم أدوات الردع الإيرانية في مواجهة إسرائيل، وجد نفسه أمام معادلة أكثر ضيقًا: ضرورة إظهار التضامن مع إيران والحفاظ على صورة الردع، من جهة، وتجنب دفع لبنان إلى حرب واسعة لا يملك البلد شروط احتمالها، من جهة أخرى.

في هذه المساحة الضيقة برز ما يمكن تسميته بـ«إدارة الحافة»؛ أي الاقتراب المحسوب من التصعيد دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة. لا تعبّر هذه الاستراتيجية عن قوة الحزب فقط، بل عن القيود الجديدة التي تحيط به. فحزب الله ما يزال قادرًا على التأثير وإرسال الرسائل العسكرية، لكنه بات مضطرًا إلى حساب الكلفة اللبنانية والإقليمية والدولية

1 فرانس 24.» لماذا قرر حزب الله إسناد إيران والدخول في مواجهة مع إسرائيل في هذا التوقيت رغم ضعفه عسكريا وسياسيا؟».2 مارس/اذار2026.انظر: https://f24.my/Bm7r

لأي خطوة بدرجة أعلى من السابق.

يناقش هذا المقال تحوّل حزب الله من فاعل ردع واسع الهامش إلى فاعل مقيد استراتيجيًا، يعمل بين ضغط إيران، وهشاشة الداخل اللبناني، والاندفاعة الإسرائيلية لفرض وقائع أمنية جديدة، والمسار الأمريكي الساعي إلى إعادة دمج لبنان ضمن ترتيبات إقليمية أوسع. بهذا المعنى، لا تبدو الحرب مجرد اختبار عسكري للحزب، بل اختبارًا لوظيفته المقبلة داخل لبنان والنظام الإقليمي في آن واحد.

أولاً: تحوّل وظيفة حزب الله داخل المعادلة الإقليمية

تتمثل دلالة الحرب في أنها كشفت انتقال حزب الله من منطق الردع المفتوح إلى منطق الردع المقيد. فالحزب لم يفقد قدرته على استخدام القوة أو التأثير في معادلة الاشتباك، لكنه أصبح يعمل ضمن هامش أضيق بكثير، تحدده ثلاثة عوامل متداخلة: حجم الضربة التي تعرضت لها إيران، تراجع قدرة لبنان على تحمل حرب واسعة، واتجاه إسرائيل إلى استثمار اللحظة لإعادة تشكيل البيئة الأمنية في الجنوب.

لطالما شكّل حزب الله أحد أهم أدوات إيران في إدارة توازن الردع مع إسرائيل. إلا أن الضربة التي استهدفت مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي أعادت طرح سؤال جوهري: هل ما زال الحزب فاعلاً ضمن منظومة قيادة إقليمية متماسكة، أم أنه يتحول تدريجياً إلى فاعل شبه مستقل يضطر لإعادة تعريف أولوياته؟

> *كشفت الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران أن حزب الله لم يعد يتحرك داخل البيئة الإقليمية نفسها التي صنعت صعوده خلال العقود الماضية. فالحزب الذي اعتاد العمل بوصفه أحد أهم أدوات الردع الإيرانية في مواجهة إسرائيل، وجد نفسه أمام معادلة أكثر ضيقًا: ضرورة إظهار التضامن مع إيران والحفاظ على صورة الردع، من جهة، وتجنب دفع لبنان إلى حرب واسعة ال يملك البلد شروط احتمالها، من جهة أخرى.»*

حمل إطلاق الصواريخ باتجاه العمق الإسرائيلي رسالة مزدوجة: الحزب حاضر في المعركة وقادر على الرد، لكنه لا يريد نقل لبنان إلى حرب شاملة. لذلك، لم يكن الرد تعبيرًا عن استعادة المبادرة بقدر ما كان محاولة لحماية صورة الردع ضمن حدود لا تفجر الداخل اللبناني.[2]

هذا التحول يعكس انتقال الحزب من

2 الأناضول ،» لبنان.. «حزب الله» يعلن إطلاق دفعة صواريخ ومسيرات على إسرائيل»، انظر: https://v.aa.com.tr/3845849

موقع «المبادر الاستراتيجي» إلى موقع «الفاعل المقيّد استراتيجيًا»، الذي يعمل ضمن هامش ضيق بين ضرورات الحفاظ على الردع، ومخاطر الانزلاق إلى مواجهة لا يملك شروط إدارتها بالكامل. وهو تحول يعكس بدوره تراجع قدرة إيران على فرض إيقاع موحّد على شبكة حلفائها، في ظل الضغوط العسكرية والسياسية غير المسبوقة.

إذا كان العامل الإقليمي قد فرض على الحزب إعادة حساباته، فإن العامل اللبناني شكّل القيد الأكثر حسماً في تحديد سلوكه. فلبنان بعد عام 2019 يختلف جذريًا عن لبنان ما قبله، انهيار اقتصادي، تآكل في مؤسسات الدولة، وانقسام سياسي عمودي، كلها عوامل جعلت من أي مغامرة عسكرية واسعة خياراً عالي الكلفة.

في هذا السياق، بدا موقف الدولة اللبنانية [3]– برئاسة جوزيف عون وحكومة نواف سلام – محاولة واضحة لإعادة تثبيت مرجعية الدولة في قرار الحرب والسلم، ولو على المستوى الخطابي والسياسي. إلا أن هذا المسار لم يكن مجرد تعبير عن إرادة سيادية، بل جاء أيضاً استجابة لضغوط دولية مباشرة، خصوصاً من الولايات المتحدة، التي ربطت بين استقرار لبنان والتقدم في مسار نزع سلاح حزب الله.

لكن الإشكالية الأساسية لا تكمن في الموقف الرسمي بحد ذاته، بل في محدودية قدرته على التحول إلى سياسة تنفيذية. فالدولة اللبنانية، رغم خطابها السيادي، تفتقر إلى الأدوات اللازمة لفرض هذا الخطاب، ما يجعلها عالقة في موقع وسط: لا هي قادرة على احتواء الحزب بالكامل، ولا هي قادرة على القطيعة معه.

وهنا تظهر إحدى المفارقات البنيوية في النظام اللبناني، عبر دولة تطالب باحتكار العنف المشروع، لكنها تعمل ضمن نظام توازنات يجعل هذا الاحتكار نظرياً أكثر منه عملياً.

ثانياً: إسرائيل واستراتيجية فرض الوقائع

في مقابل إدارة حزب الله للحافة، سعت إسرائيل إلى دفع هذه الحافة نفسها نحو واقع أمني جديد. فهي لم تتعامل مع ضبط الحزب للتصعيد بوصفه عامل تهدئة فقط، بل قرأته كعلامة على تضيق هامش حركته، وفرصة لفرض وقائع ميدانية في الجنوب يصعب التراجع عنها لاحقًا.

قرأت إسرائيل هذا الواقع اللبناني الهش كفرصة استراتيجية، فانتقلت من سياسة

3 الجزيرة نت ،»- لبنان يحظر أنشطة حزب الله العسكرية ويطالبه بتسليم السلاح»،2 مارس /اذر2026 ،انظر: https://aja.ws/9c0sbv

التدرج إلى سياسة فرض الوقائع. الهدف لم يعد فقط إضعاف حزب الله، بل إعادة تشكيل البيئة الأمنية في الجنوب، بما يضمن تقليص هامش حركته مستقبلاً.

وإقامة «الخط الأصفر» [4] ومحاولة تثبيت منطقة عازلة داخل الأراضي اللبنانية تمثلان ترجمة عملية لهذه الاستراتيجية. فهي لا تهدف فقط إلى منع التهديدات المباشرة، بل إلى خلق واقع جغرافي–أمني جديد، يعيد رسم حدود الاشتباك بشكل أحادي.

الأخطر في هذا المسار هو بعده الديموغرافي. إذ إن عمليات التهجير ومنع السكان من العودة إلى قراهم تشير إلى محاولة إعادة هندسة الجنوب، أي إعادة تشكيل الواقع السكاني والأمني في الجنوب، بما يخلق فراغاً سكانياً يسهل التحكم به. وهذا يضع لبنان أمام تحدٍ يتجاوز البعد العسكري، ليطال بنيته الاجتماعية والسياسية.

الخط الأصفر والمنطقة العازلة لا يمثلان مجرد ترتيبات عسكرية مؤقتة، بل محاولة إسرائيلية لإعادة تعريف قواعد الاشتباك من طرف واحد. فبدل الاكتفاء بإضعاف حزب الله، تعمل إسرائيل على تقليص المجال الجغرافي والاجتماعي الذي يتحرك فيه الحزب، عبر الضغط الأمني والتهجير ومنع العودة التدريجية إلى بعض القرى.

ثالثاً: المفاوضات كأداة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي

لم تكن مفاوضات واشنطن [5] بين لبنان وإسرائيل على مستوى السفراء في الولايات المتحدة، مجرد محطة تقنية لوقف إطلاق النار، بل كانت جزءاً من محاولة أوسع لإعادة إدماج لبنان ضمن ترتيبات إقليمية جديدة. فالطرح الأميركي يقوم على مقاربة تدريجية، وقف مؤقت للعمليات، يليه مسار تفاوضي، وصولاً إلى ترتيبات أمنية طويلة الأمد، قد تتطور لاحقاً إلى تسويات أوسع.

تكتسب المفاوضات أهميتها من أنها لا تستهدف وقف النار فقط، بل إعادة تعريف وظيفة لبنان الإقليمية. فواشنطن تنظر إلى لبنان بوصفه حلقة قابلة للإدماج في ترتيبات أمنية أوسع بعد الحرب، تبدأ من ضبط الحدود الجنوبية، وتمر بإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة وحزب الله، وقد تصل لاحقًا إلى صيغة جديدة لموقع لبنان في معادلات الأمن الإقليمي. لذلك، تبدو المفاوضات بالنسبة إلى حزب الله أكثر من مسار

4 ياسر مناع، المدن ، «- الخط الأصفر في جنوب لبنان... هدنة هشة واستنزاف مفتوح»،1 مايو/ايار2026.انظر: https://www.almodon.com/politics/2026/05/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%81%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-%D9%87%D8%B4%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%

5 الشرق الأوسط ،» لبنان يتجرع المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.15 ابريل/نيسان 2026. انظر: https://aawsat.news/8q2rm

تقني؛ إنها مدخل محتمل لإعادة صياغة دوره داخل لبنان، وتقليص وظيفته الإقليمية المرتبطة بإيران.

هذا المسار يعكس تحولاً في النظرة إلى لبنان: من ساحة صراع إلى ملف قابل للإدارة ضمن هندسة إقليمية تشمل مسارات التطبيع وإعادة توزيع النفوذ. غير أن هذا التحول يصطدم بواقع لبناني معقد، حيث لا يوجد توافق داخلي على طبيعة هذه الترتيبات.

ففي حين ترى بعض القوى أن التفاوض يشكل فرصة للخروج من دوامة الحرب، يعتبره حزب الله[6] مساراً يهدف إلى تجريده من عناصر قوته، وربما إعادة صياغة دوره داخل النظام اللبناني بشكل جذري. هذا التباين لا يعكس فقط اختلافاً سياسياً، بل يعبر عن رؤيتين متناقضتين لمستقبل لبنان: دولة مندمجة في النظام الإقليمي الجديد، أو ساحة مقاومة ضمن محور إقليمي موازٍ.

رابعاً: الضغوط الأميركية وإدارة الخيارات الصعبة

يترافق هذا المسار التفاوضي مع ضغوط أميركية مكثفة، تجمع بين الحوافز والتهديدات. فمن جهة، يتم تقديم وعود بوقف الحرب، وإعادة الإعمار، ودعم الاقتصاد اللبناني. ومن جهة أخرى، يتم التلويح بإمكانية إطلاق يد إسرائيل في حال رفض لبنان الانخراط في المسار المقترح.

هذه المقاربة تضع لبنان أمام معادلة قسرية، إما القبول بتنازلات مؤلمة مقابل الاستقرار، أو مواجهة خطر التصعيد العسكري والانهيار الداخلي. وفي هذا السياق، يصبح القرار اللبناني أقل تعبيراً عن إرادة سيادية، وأكثر انعكاساً لموازين قوى خارجية، في ظل طروحات متناقضة.

لكن ما يزيد من تعقيد المشهد هو أن هذه الضغوط لا تُمارس في فراغ، بل تتقاطع مع ديناميات داخلية، حيث تستخدمها بعض القوى اللبنانية[7] لتعزيز موقعها في الصراع السياسي الداخلي، ما يهدد بتحويل الضغوط الخارجية إلى عامل تفجير داخلي.

في ظل هذه التطورات، يشهد لبنان عملية إعادة توازن داخلية دقيقة. فالصدام المفتوح

6 العربية ،»حزب الله يجدد رفض التفاوض المباشر مع إسرائيل»، 27أبريل/نيسان2026،انظر: https://ara.tv/j43nm

7 سكاي نيوز» - سمير جعجع: لقاء عون مع نتنياهو ضروري»، 20أبريل /نيسان2026،انظر: https://www.skynewsarabia.com/video/1865142

بين الدولة وحزب الله يبقى مستبعداً في المدى المنظور، ليس بسبب غياب الخلاف، بل بسبب إدراك الطرفين لكلفة الانفجار.

الدور الذي يلعبه رئيس مجلس النواب نبيه بري في هذا السياق يعكس محاولة لإبقاء الخلاف ضمن حدود يمكن التحكم بها، ومنع تحوله إلى صدام مفتوح. وهذا يعيد إنتاج نمط لبناني مألوف[8]، إدارة الأزمات بدلاً من حلها.

لكن هذا النمط يواجه اليوم تحديات غير مسبوقة. فحجم الضغوط الإقليمية والدولية، إلى جانب هشاشة الوضع الاقتصادي، يجعل من هامش المناورة أضيق بكثير مما كان عليه في السابق. وهو ما يطرح سؤالاً أساسياً: إلى أي مدى يمكن للبنان الاستمرار في إدارة التناقضات دون الانزلاق إلى انفجار؟

السيناريوهات المحتملة

يمكن قراءة السيناريوهات المقبلة من زاوية قدرة الأطراف على البقاء داخل مساحة الحافة أو الخروج منها. السيناريو الأول هو **استمرار إدارة الحافة**، حيث يبقى التصعيد مضبوطًا، وتستمر المفاوضات، وتواصل إسرائيل فرض وقائع محدودة دون حرب شاملة. السيناريو الثاني هو **تسوية مقيدة**، تقوم على ترتيبات أمنية تدريجية تعيد تعريف دور حزب الله داخل الدولة من دون صدام مباشر. أما السيناريو الثالث فهو **كسر الحافة**، أي فشل الضبط المتبادل وانزلاق لبنان إلى مواجهة أوسع أو أزمة داخلية مفتوحة.وكل من هذه السيناريوهات يرتبط بعوامل خارجية بالدرجة الأولى، خصوصاً مسار المفاوضات الأميركية–الإيرانية، ما يعكس استمرار ارتهان الساحة اللبنانية للتوازنات الإقليمية والدولية.

لبنان بين إعادة التعريف ومخاطر التفكك

حزب الله لم يعد فاعل ردع واسع الهامش، بل فاعل مقيد استراتيجيًا يحاول إدارة الحافة

---

8 جاستن عنتر، المدن،»زيارة بن فرحان: دعم واضح لحكومة سلام وتحذير من اهتزاز الداخل»،25 ابريل/نيسان2026، انظر: https://www.almodon.com/politics/2026/04/25/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%AD-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%87%D8%AA%D8%B2%Ds8%A7%D8%B2-%D8%A7-%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84

بدل قيادة التصعيد. تكشف الحرب أن حزب الله دخل مرحلة مختلفة عن تلك التي حكمت موقعه الإقليمي خلال العقدين الماضيين. فالحزب ما يزال يمتلك قدرة على التأثير والرد، لكنه لم يعد يتحرك ضمن هامش استراتيجي واسع كما في السابق. الضربة التي تعرضت لها إيران، والواقع اللبناني المنهك، والضغط الإسرائيلي المتواصل، والمسار الأمريكي نحو ترتيبات أمنية جديدة، كلها عوامل جعلت الحزب أقرب إلى فاعل مقيد استراتيجيًا يحاول إدارة الحافة بدل قيادة التصعيد.

في المقابل، تبدو الدولة اللبنانية أمام اختبار لا يقل تعقيدًا. فهي تسعى إلى استعادة موقعها في قرار الحرب والسلم، لكنها تتحرك ضمن توازنات داخلية لا تسمح بصدام مباشر مع حزب الله، وضمن ضغوط خارجية تدفعها إلى قبول ترتيبات قد تعيد تعريف موقع لبنان الإقليمي. لذلك، لا يتمثل التحدي اللبناني في وقف الحرب فقط، بل في منع ترتيبات ما بعد الحرب من التحول إلى أزمة داخلية جديدة.

> ***هذا التحول يعكس انتقال الحزب من موقع المبادر االستراتيجي إلى موقع الفاعل المقيد استراتيجيًا، الذي يعمل ضمن هامش ضيق بين ضرورات الحفاظ على الردع، ومخاطر االنزالق إلى مواجهة ال يملك شروط إدارتها بالكامل.»***

أما إسرائيل، فتتعامل مع هذه اللحظة بوصفها فرصة لإعادة تشكيل الجنوب اللبناني وقواعد الاشتباك مع الحزب. ومن هنا، فإن مستقبل لبنان القريب سيتوقف على قدرة الأطراف على البقاء داخل منطق إدارة الحافة: تصعيد محدود، تفاوض مفتوح، وضغط مستمر، من دون الانزلاق إلى انفجار شامل.

في المحصلة، لم تعد المسألة اللبنانية تتعلق بسؤال الحرب أو السلم وحده، بل بسؤال أعمق: هل يستطيع لبنان تحويل إدارة الحافة إلى مسار لاستعادة الدولة، أم تتحول الحافة نفسها إلى وضع دائم يستهلك الدولة والحزب والمجتمع معًا؟ هذا هو الاختبار الحقيقي للبنان في مرحلة ما بعد الحرب.

مراجعة الكتاب

الشرق الأوسط الأمريكي: تدمير الإقليم

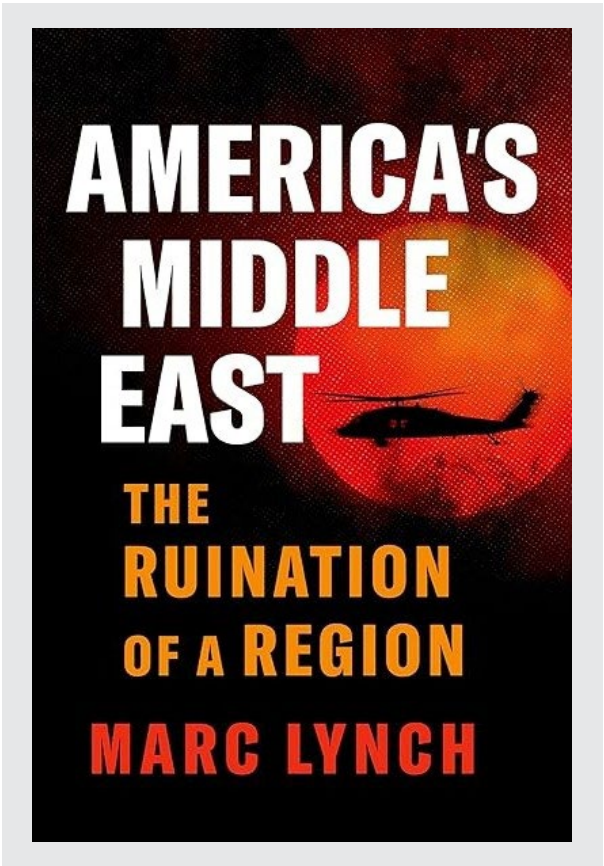

تأليف: مارك لينش
الناشر : Oxford University Press
عدد الصفحات 304 صفحة

إعداد ومراجعة: أنجيلا الفايز

في كتابه الأخير أمريكا والشرق الأوسط: تدمير إقليم، يقدّم الأكاديمي مارك لينش قراءة معمّقة لدور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط عبر ست إدارات رئاسية منذ عام 1991. ومن خلال استعراض زمني للإدارات الأمريكية خلال الخمسة والثلاثين عامًا الماضية، يسلّط الضوء على الاستمرارية اللافتة للاستراتيجية الهيمنية الأمريكية في الشرق الأوسط. ويرى أن هذه الاستراتيجية تقوم أساسًا على ضمان التفوق الدبلوماسي والأمني الأمريكي في المنطقة، مع تجاهل التاريخ الطويل لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعاني منها العديد من دولها.

ويؤكد هذا الاستمرار في السياسات الخارجية المعيبة أطروحة لينش القائلة إن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يعكس بنية قوية ومتجذّرة مؤسساتيًا، أسهمت في تشكيل هوية المنطقة وسياساتها منذ حرب الخليج عام 1991. ويجادل لينش بأن هذه البنية المؤسسية، ورغم الطموحات الكبيرة التي حملها كل رئيس أمريكي لإعادة تشكيل المنطقة، كانت تنتهي دائمًا إلى إعادة إنتاج الأنماط نفسها من العلاقات والسياسات التي تضمن استمرار الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط. كما يعترف بدور الخصوم والحلفاء على حد سواء في تكريس الأمر الواقع والحفاظ على استقرار الأنظمة، إلا أنه

يرى أن نمط الاستقرار السلطوي المتجذر في دول المنطقة، سواء كانت حليفة أم معادية، ظل مرتبطًا بالأهداف الأمريكية.

وعلى امتداد الكتاب، تبرز فكرة محورية تفسّر الدور الأمريكي في المنطقة: فعلى الرغم من "الاستقطاب السياسي العميق" (ص. 5) الذي يطغى على معظم مجالات السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، فإن ثمة عزوفًا لافتًا لدى معظم الرؤساء الأمريكيين عن إحداث تغيير جوهري في جوهر السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. فبرغم الخطابات الواسعة حول تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي، تبقى الهيمنة الأمريكية، مهما كان الثمن، الهدف المركزي. وبدل الاعتراف بالدور الأمريكي المعقّد والمتجذر داخل الدول العربية، تميل السياسة الأمريكية إلى تحميل الفاعلين المحليين مسؤولية الإخفاقات. إذ تُفسَّر أزمات التنمية السياسية والاقتصادية أو الإخفاقات الأمنية بوصفها "مرضًا بنيويًا" (ص. 9) خاصًا بالمنطقة، لا باعتبارها نتيجة للبنية الأمريكية الراسخة والمتغلغلة في معظم دولها.

ويشير لينش كذلك إلى الكيفية التي أثّر بها الفاعلون الإقليميون الأقوياء في إعادة إنتاج المعرفة وصناعة السياسات بما يخدم مصالحهم. فمن الملكيات الخليجية المستقرة، مثل السعودية وقطر والإمارات، إلى أقرب حلفاء الولايات المتحدة، اسرائيل، جميعها أسهمت في تشكيل التصورات الثقافية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالشرق الأوسط. ومع أن لينش يعترف بأدوار هذه القوى المؤثرة، فإنه يضع الولايات المتحدة في مركز المشهد بوصفها الفاعل الأكثر تأثيرًا، سلبًا أو إيجابًا، في شبكة العلاقات المعقّدة التي تربط الشرق الأوسط بعضه ببعض.

الاستراتيجية الأمريكية

على امتداد الكتاب، يقدّم مارك لينش مجموعة من الأدلة لدعم فكرته حول الأهداف الرئيسية الثلاثة للولايات المتحدة، وكيف شكّلت هذه الأهداف طبيعة علاقة الإدارات الرئاسية الأمريكية المتعاقبة بمختلف الفاعلين والدول في المنطقة. فعلى الرغم من اختلاف الرؤساء الأمريكيين ظاهريًا عبر العقود الأخيرة، بقيت المصالح الأمريكية الجوهرية ثابتة إلى حدّ بعيد: ضمان تدفق النفط من حلفاء الخليج، واحتواء الخصوم، وربما الأهم حتى اليوم، ضمان أمن اسرائيل.

أما العلاقة مع إسرائيل، والتي لم تكن في بداياتها قائمة على "اعتماد سياسي متبادل" بالدرجة نفسها، فقد تطورت بصورة أعمق مع "عقيدة نيكسون" (ص. 36–37). ويرى لينش أن هذه العلاقة، وبعد عقود من ترسيخها، أفضت إلى النتائج الكارثية التي تجلت في الحرب الإسرائيلية على غزة، والتي يعترف بأنها شكّلت دافعًا رئيسيًا وراء تأليف هذا الكتاب.

رؤساء مختلفون... نتائج متشابهة

في مقدمة الكتاب، يطرح مارك لينش فرضيته الأساسية القائلة إن الاختلاف في أساليب مقاربة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لم يُفضِ إلى اختلاف حقيقي في جوهرها، إذ بقي الالتزام بالحفاظ على الأمر الواقع ثابتًا تقريبًا عبر الإدارات المختلفة. وعلى امتداد الكتاب، يشير لينش إلى أن إنتاج المعرفة والدراسات التي شكّلت أساس السياسة الأمريكية تجاه المنطقة جرى إنتاجها وإعادة إنتاجها من قبل نخب ثرية في المنطقة، إلى جانب مجموعة محدودة من الخبراء والمحللين العاملين داخل مؤسسات الحكم الأمريكية (ص. 61–64). ويرى أن تجاهل أصوات الشعوب العربية ظلّ أحد الأسباب الجوهرية للإخفاقات المتراكمة في المنطقة، ويجسّد في الوقت ذاته الخلل البنيوي في المنطق الأمريكي تجاه الشرق الأوسط. ولم تكن الحرب المدمرة على غزة، التي يصفها بأنها "استثنائية فقط في تفاصيلها"، سوى لحظة كشفت بصورة واضحة الأنماط الطويلة من المعاناة الناتجة عن السياسات الأمريكية في المنطقة.

في الفصلين الأول والثاني، يصف لينش صعود الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط بوصفه امتدادًا حلّ محل الأطر الاستعمارية البريطانية والفرنسية القديمة. ويتتبع الجذور التاريخية للدور الأمريكي في المنطقة، والذي تزامن مع صعود الولايات المتحدة عالميًا خلال القرن العشرين وفي سياق الحرب الباردة. وخلال تلك المرحلة، يوضح لينش أن النظام الدولي كان قائماً على الثنائية القطبية، حيث كانت المصالح الأمريكية والسوفييتية مهيأة للتصادم، خصوصًا في العالم العربي. وقد شكّلت الحرب الباردة الإطار المرجعي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ كانت واشنطن تخشى أن يؤدي فرض هيمنة مباشرة على القادة المحليين، على غرار التجارب الاستعمارية الأوروبية السابقة، إلى ردود فعل واسعة داخل المنطقة وخارجها (ص. 32). لذلك تجنبت الولايات المتحدة التوسع المباشر، خشية أن يدفع صعود القومية العربية قادة المنطقة نحو المعسكر السوفييتي ومبادئه الاشتراكية. وكانت المصالح الأمريكية في تلك المرحلة ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، وتمحورت حول ضمان تدفق النفط من منطقة الخليج. ومن هنا، أصبح تأمين حضور عسكري وسياسي أمريكي في الخليج ضرورة لمنع السوفييت من تهديد تدفقات النفط التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الغربي بقيادة الولايات المتحدة (ص. 35).

وفي السياق ذاته المرتبط بمنطق الحرب الباردة، يناقش لينش تطور العلاقة الأمريكية مع اسرائيل، إلى جانب موقع الدول العربية، وخصوصًا فلسطين، خلال إدارتي نيكسون وريغان. ويشير إلى أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تطورت تدريجيًا، فرغم

التعقيدات والخلافات التي رافقت "العلاقة الخاصة" بين الطرفين على مدى عقود، ظلّت إسرائيل تُنظر إليها بوصفها أصلًا استراتيجيًا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة (ص. 37).

وفي الفصل الثالث، يوضح لينش كيف حاولت كل من إدارة الرئيس جورج بوش الأب وإدارة كلنتون إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق الرؤية الأمريكية، بهدف تكريس الهيمنة الأمريكية في المنطقة. وقد فتحت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، بطابعها الشعبي والسلمي، الباب أمام تحولات جوهرية وإمكانية التقدم نحو حل الدولتين. غير أن الغزو العراقي للكويت وما تبعه من تدخلات أمريكية في العراق وإيران كشفا التداعيات الإنسانية والسياسية لاستراتيجية "الاحتواء المزدوج". ويتساءل لينش عن منطق الولايات المتحدة في قيادة عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية، بينما كانت في الوقت نفسه تسعى إلى احتواء دولتين رئيسيتين في المنطقة. ويرى أن الفصل بين هذين المسارين يعكس فشل إدارتي بوش وكلينتون في تحقيق السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط.

وفي الفصل الرابع، المعنون من كلينتون إلى بوش: تدمير أمريكا للشرق الأوسط، يركّز لينش على "الحرب العالمية على الإرهاب" التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر خلال رئاسة جورج دبليو بوش فبعد أن كان الاتحاد السوفييتي يُمثّل التهديد الأكبر للولايات المتحدة، أصبح ما سُمّي بالإسلاموية والجهادية الخطر الوجودي الجديد. وخلال تلك المرحلة توسعت منظومات المراقبة الأمنية، وتصاعدت الحروب العنيفة في كل من العراق وأفغانستان. وربما كان الأبرز آنذاك "حرب الأفكار" التي تجلت في "أجندة الحرية"، حيث رُبط مشروع دمقرطة الشرق الأوسط بإقامة نظام إقليمي تقوده الولايات المتحدة. وقد استندت هذه الأجندة إلى فرضية مفادها أن الأنظمة القمعية التي فشلت في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية خلقت بيئة خصبة للتطرف الديني والعنيف، وأن الانفتاح الديمقراطي وحده كفيل بمعالجة هذه الأزمات. إلا أن لينش يتحدث بصراحة حين يؤكد أن واضعي "أجندة الحرية" كانوا يحملون "احتقارًا كاملًا لشعوب المنطقة"، وأنهم، شأنهم شأن الحلفاء السلطويين في الشرق الأوسط، لم يكونوا معنيين فعليًا بالديمقراطية بقدر اهتمامهم باحتواء الخصم التقليدي، ايران.

أما في الفصل الخامس، فيتناول لينش رئاسة أوباما بوصفها محاولة لإحداث تغيير حقيقي في الشرق الأوسط، إلا أن البنية الإقليمية المتجذرة، التي أسهمت الولايات المتحدة نفسها في تشكيلها، شكّلت عقبة كبرى أمام أي تحول فعلي. ففي حالة أوباما، كانت شبكة الحلفاء الإقليميين والمؤسسات

القائمة العائق الرئيسي أمام إعادة تشكيل الواقعين الإقليمي والداخلي. وخلال أحداث "الربيع العربي"، حين برزت فرصة تاريخية لدعم تحولات ديمقراطية من القاعدة إلى القمة، يشير لينش إلى أن إدارة أوباما فضّلت الوقوف جانبًا. وحتى في ما يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، فعلى الرغم من استعداد أوباما للتعامل مع هذا الملف، نجحت إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو، في تعطيل جهود التسوية، بينما حصلت في المقابل على حزمة مساعدات عسكرية ضخمة. وبصورة عامة، يرى لينش أن طموحات أوباما اصطدمت بتشابك مصالح القوى الإقليمية ومراكز النفوذ داخل واشنطن، ما حال دون إحداث أي تغيير حقيقي في بنى السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط.

في الفصلين الأخيرين، يركّز مارك لينش على مرحلتين رئاسيتين متتاليتين لرئيسين يُعدّان من الأكبر سنًا في التاريخ الأمريكي الحديث، هما ترامب وبايدن. وعلى الرغم من التباين الكبير بين الخلفيتين الشخصيتين والسياسيتين للرئيسين، يرى لينش أن مخرجات الإدارتين انتهت عمليًا إلى البناء على سياسات بعضهما بعضًا.

في الفصل السادس، المعنون ترامب: أمريكا بلا أوهام، يبرز تباين واضح في وصف لينش للرئيس ترامب مقارنة بالرؤساء الآخرين، ولا سيما سلفه باراك أوباما. فقد عكس تجاهل ترامب للأعراف التقليدية في السياسة والدبلوماسية اختلافًا في الأسلوب والتكتيك، خاصة عبر خطابه السياسي الذي تجنّب الحديث عن الكرامة وحقوق الإنسان. ومع ذلك، يؤكد لينش أن جوهر السياسة الخارجية لإدارة ترامب ظل ملتزمًا بالمسار التقليدي ذاته: الدفع نحو تطبيع العلاقات العربية–الإسرائيلية، واحتواء ايران، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج.

كما يشير إلى أن ترامب أحاط نفسه بشخصيات محافظة مخضرمة، وسعى إلى بناء علاقات أوثق مع الحلفاء الإقليميين الأقوياء، إلا أن إدارته أخفقت في إدراك هشاشة العلاقات بين السعودية والإمارات من جهة، وقطر من جهة أخرى. ويرى لينش أن الطابع غير التقليدي لسياسة ترامب أدى إلى تفويت فرصة لحل أزمة إقليمية مهمة، وهي الأزمة التي سارعت إدارة بايدن إلى احتوائها فور وصولها إلى الحكم.

أما في الفصل السابع، بايدن: إعادة الترتيب العنيف للشرق الأوسط، فينتقد لينش ما يعتبره ثقة مفرطة لدى بايدن بقدرته على فرض تغيير في الشرق الأوسط، معتبرًا أن هذه الثقة كانت في غير محلها، خاصة أن إدارة بايدن واصلت عمليًا السياسات نفسها التي انتهجتها إدارة ترامب، بما في ذلك مسار التطبيع العربي–الإسرائيلي واستمرار العقوبات على إيران. كما يوجّه لينش نقدًا

حادًا لفريق السياسة الخارجية في إدارة بايدن، معتبرًا أنه لم يكتفِ بالفشل في منع الكارثة الإنسانية في غزة، بل أسهم أيضًا في تمكين الانتهاكات وجرائم الحرب، رغم التاريخ الطويل لبعض أفراده في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ويؤكد لينش أن تراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة كان قد بدأ بالفعل قبل هجوم السابع من أكتوبر الذي شنّته حماس على المستوطنات الإسرائيلية المحاذية لغزة. ففي عهد ترامب، كان العديد من قادة المنطقة، خاصة في إسرائيل والخليج، يتمتعون بوصول مباشر إلى الرئيس الأمريكي. أما في عهد بايدن، فإن محاولة العودة إلى الدبلوماسية التقليدية، إلى جانب تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، دفعت العديد من الحلفاء التقليديين إلى تبني مواقف أكثر حيادًا وعدم الانخراط الكامل في الاستقطابات الدولية. وبحلول عام 2023، بدأت ملامح نظام دولي متعدد الأقطاب تحظى بقبول متزايد بين دول الجنوب العالمي (ص. 201–202).

ويرى لينش أن الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل في حربها على غزة، ثم لاحقًا في لبنان، جعل من إرث بايدن السياسي إرثًا ارتبط بالعجز عن منع كارثة إنسانية كبرى، رغم حجم النفوذ الأمريكي الهائل في المنطقة.

ويخلص لينش إلى أن التبسيط المفرط لطبيعة العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، والاستمرار في دعم الأنظمة السلطوية، وعدم ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل لوقف انتهاكاتها، لا يمكن فهمها إلا ضمن السياق الأوسع للحضور الأمريكي في الشرق الأوسط. فمنذ إدارة بوش الأب وحتى ولاية بايدن، لم يعد الانغراس الأمريكي في المنطقة قابلًا للاستدامة من منظور قطاعات واسعة في العالم العربي. كما أن الأجيال الجديدة من الشباب في الشرق الأوسط لم تعد تقبل استمرار واقع التدخل الخارجي على حساب تطلعاتها إلى الازدهار الاقتصادي والحرية والكرامة.

الخاتمة

في مقدمة الكتاب، يعترف مارك لينش بصراحة بأنه بدأ كتابة هذا العمل في لحظة مشحونة بانفعال عاطفي عميق. فقد نشأت مشاعر الغضب والذنب لديه من إدراكه أن التجريد المستمر من الإنسانية لملايين البشر في أنحاء الشرق الأوسط، عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ظل يحتل مرتبة متدنية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وقد شكّلت الحرب على غزة، وإرث إدارة بايدن، والحركات الاحتجاجية الطلابية غير المسبوقة في الجامعات الأمريكية، دوافع رئيسية وراء تأليف هذا الكتاب.

ومن موقعه كباحث وأكاديمي متخصص في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، يقرّ لينش أيضًا بمسؤوليته الشخصية بوصفه جزءًا من هذا الحقل الفكري

والسياسي عبر سنوات طويلة من الكتابة والعمل البحثي. ويتحدث عن علاقاته الودية مع عدد من محاوريه وشركائه الفكريين الذين دعم بعضهم أكثر أشكال السياسة الأمريكية عنفًا في الشرق الأوسط. ومن خلال هذا الاعتراف الصريح، يصل لينش إلى حقيقة يصفها بالمزعجة لكنها ضرورية: أن شعوب الشرق الأوسط هم بشر كاملون، يمتلكون القدرة ذاتها على الإحساس بالألم والأمل والكرامة مثل أي شعوب أخرى.

وفي هذا الكتاب، يقدّم لينش نصًا سلسًا ومكثفًا يجمع بين مقاربات السياسة العربية وسياسات واشنطن تجاه الشرق الأوسط، من خلال مساءلة شرعية الأفعال الأمريكية في ضوء المصالح الهيمنية التي حكمت السياسة الأمريكية خلال العقود الخمسة والثلاثين الماضية. ومن خلال تحليله للهيمنة الأمريكية في المنطقة، واعترافه بإخفاقات السياسات التي دعمت استمرار الأنظمة السلطوية والحروب المفتوحة طويلة الأمد، لا يقدّم لينش حلًا واضحًا أو وصفة جاهزة للمستقبل. لكنه يؤكد أن التفوق الإقليمي الأمريكي يقترب من نهايته نتيجة "التناقضات الداخلية" الناتجة عن التصورات المتناقضة التي حكمت فهم الولايات المتحدة للشرق الأوسط.

ويرى لينش أن السياسة الأمريكية ظلت تتأرجح بين تصورين متطرفين لشعوب الشرق الأوسط: فإما شعوب تتطلع بشغف إلى "التحرير الأمريكي"، أو شعوب معادية تسعى إلى تدمير الولايات المتحدة. وهذا، بحسبه، يمثل الخلل الجوهري في السياسة الهيمنية الأمريكية تجاه المنطقة. وبدلًا من الاستمرار في بناء السياسات الأمريكية على تصورات ثقافوية قديمة متجذرة في الخطاب الاستشراقي، يسلّط لينش الضوء على الطاقات المتنامية داخل المجتمعات العربية، والتي لا تسعى إلى استرضاء الولايات المتحدة أو الارتهان لها.

وفي النهاية، يحذّر لينش من الاستمرار في النهج السياسي ذاته تجاه الشرق الأوسط، ويدعو إلى بناء علاقات مستقبلية تقوم على دعم الاستقرار دون الانحياز إلى القوى ذات السجل الطويل في القمع والاستبداد، مع الالتزام الحقيقي بالقيم والمبادئ التي طالما رفعت الولايات المتحدة شعار الدفاع عنها على المستوى العالمي.

الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهوية والمصير

تحرير: محمد عفّان ومريم البطوش

تقديم: محمد أبو رمان

الناشر: منتدى الشرق، بالتعاون مع معهد السياسة والمجتمع

عدد الصفحات: 160 صفحة

إعداد ومراجعة: مريم البطوش

في منطقة تعجُّ بالأزمات والتحوّلات المتسارعة، والتي غالباً ما يَصعُب فيها التمييز بين الأحداث الآنية والمنعطفات التاريخية المفصلية، تُوصَف معظم التحولات بوصفها «استراتيجية» وقادرة على إعادة تشكيل المنطقة وتوازناتها. غيرَ أنّ لحظتين فارقتين في التاريخ العربي المعاصر منذ الألفية وما بعدها لا تزال إرهاصاتها تتشكّل وتعيد تشكيل الواقع: الربيعُ العربي/ الثورات العربيّة من جهة، والسابع من أكتوبر من جهةٍ أخرى. ورغم اختلاف السياقات والنتائج بين الحَدثين، خصوصاً وانّ السابع من أكتوبر لا يزال حتى اللحظة لم تكتمل مآلاته بعد. غيرَ أن كِلاهما أعاد تشكيل الأسئلة الكبرى من الدولة والمواطنة والحرّيات وموقع الفواعل السياسية والاجتماعية وفي مقدمتها الحركات الإسلاميّة بمُختلف تشكّلاتها ومدارسها وانتماءاتها، وتموضعها في الدولة وفي الفضاء العام. إلى السابع من أكتوبر وسؤال المقاومة وجدوى التطبيع، والهُوية والقدرة والفِعل الشعبيين، ومستقبل القضية الفلسطينية ومحور المقاومة كمفصلٍ أساسي لرسم ملامح المنطقة من جديد. كلحظةٍ أخرى أكثر أهمية وارتداداً وإن كانت نتائجه وتحوّلاته لا

تـزال قيـد التشـكّل ولـم تسـتقر بعـد.

لقد شـكّل الربيـع العربـي، وما تَبِعه من صعودِ للحـركات الإسلامية إلـى السـلطة فـي عـددِ مـن البلـدان العربيـة، ولا سـيما مصـر وتونـس، نقطة تحوّل فارقة في تاريخ هذه الحركات. بل وحتـى علـى مسـتوى التحـوّلات التـي لحقتها فـي هـذه الـدول وغيرهـا، فبعـد عقـودٍ طويلـةٍ مـن المعارضـة أو شـبه المعارضـة* وجـدت هـذه الحـركات نفسـها أمامَ اختبار السـلطة، قبـل أن تتعـرّض تجاربها وبدرجاتٍ متفاوتة إلـى الإخفاق أو الإقصاء أو الانـقلاب عليها. وما أعقـب ذلـك مـن قمـعٍ وتراجـع وتـآكل تنظيمـي وسياسـي لهـذه الحـركات وللفضاء العام علـى حـدٍ سـواء. لتعـودَ بعـد ذلـك لمربـع المعارضـة فـي المنافـي والسـجون وإلـى هامـش الفِعـل فـي دولٍ أخـرى، وإن كان بصيـغٍ وأشـكالٍ وطـرقٍ مختلفـة. وبـدا بذلـك الإسلامُ السياسـيِ خلال عقـدٍ ونيـف يعيـش أكثـر لحظاتـه ارتبـاكاً، خصوصـاً فـي ظـل تراجـع جاذبيـة السـرديات الكبـرى التـي حَكَمـت خطابـه لعقـودٍ طويلـة.

ثـم جـاءت لحظـة السـابع مـن أكتوبـر لتعيـدَ خلـط المشـهد مـن جديـد. فالسـابع مـن أكتوبـر ابتـداءً ومـا تلاه مـن حـرب الإبـادة الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزّة، أعـادت القضيـة الفلسـطينية إلـى صُلـب وصـدارة الاهتمـام الإقليمـي والدولـي، وأعـادت طـرح أسـئلة قديمـة-جديـدة حـول الإسلاميين وموقعهـم داخـل المشـهد السياسـي والإقليمـي. وربمـا مـن أهـم المفارقـات أن هـذه اللحظـة التاريخيـة لـم تُعِـد الإسلاميين بالضـرورة إلـى المشـهد بقـدر مـا أعـادت النقـاش حولهـم؛ حـول مشـاريعهم الفكريـة والسياسـية، وتحوّلاتهـم التنظيميـة والأيديولوجيـة، وعلاقتهـم بالدولـة، وموقعهـم مـن المقاومـة، وقدرتهـم علـى إعـادة إنتـاج أنفسـهم ومشـروعاتهم متجاوزيـن خطـاب التعبئـة والعواطـف والهَبّـات، فـي سـياق إقليمـي مغايـر ورافـضٍ لهـم بالمُطلَـق.

مـن هـذه الزاويـة، يمكـن النظـر إلـى العقديـن الأوليـن مـن الألفيـة الجديـدة بوصفهمـا محكوميـن بلحظتيـن تأسيسـيتين فـي تاريـخ المنطقـة: الربيـع العربـي مـن جهـة، والسـابع مـن أكتوبـر مـن جهـة أخـرى وإذا كانـت اللحظـة الأولـى قـد أعـادت طـرح سـؤال السـلطة والديمقراطيـة والدولـة، فـإن الثانيـة أعـادت طـرح سـؤال الهويـة والمقاومـة والهيمنـة وفواعـل مـا دون الدولـة، وإنّ كانـت التحـوّلات الجاريـة تشـير إلـى عـودة المخيـال مـا فـوق القُطـري، وإعـادة إنتـاج الدولـة الوطنيـة القُطريـة بصيـغ جديـدة فـي «عالـم مـا بعـد السـابع مـن أكتوبـر».

ضمـن هـذا السـياق يأتـي كتـاب «الإسلاميـون مـا بعـد مـا السـابع مـن أكتوبـر: سـؤال الهُويـة والمصيـر»، الصـادر مطلع العام 2026 كمؤلَّفٍ جماعي وإسهامٍ بحثي جديد عن منتدى الشرق فـي إسـطنبول ومعهـد السياسـة والمجتمـع فـي عمّـان، وبتحريـر الباحـث د. محمـد عفّـان، ومسـاعدة الباحـث مريـم البطـوش، وتقديـم

د.محمّد أبو رمّان. وقد جاء الكتاب كمحصِّلة لورشة عمل عقدت في إسطنبول/تركيا خلال شهر سبتمبر/أيلول 2025 تحت عنوان « مستقبل الإسلام السياسي في ضوء التطورات الإقليمية».

يقع الكتاب في سبعة فصول من القطع المتوسط، ويضم اثنتي عشرةَ ورقةٍ بحثية إلى جانب فصلٍ ختاميّ تضمّن أبرز المُناقشات والتعقيبات التي دارت خلال جلسات الورشة. ويتحرّك الكتاب عبر جغرافيا واسعة من فلسطين وسوريا ولبنان والأردنّ والعراق وصولاً إلى اليمن محاوِلاً تتبّع أَثَرَ السابع من أكتوبر على الحركات الإسلامية، وعلى التصوّرات المتعلّقة بمستقبل هذه الحركات والحقل عموماً.

عَرض الكتاب

يتوزع الكتاب على سبعة فصول تجمع بين العرض البحثي والمناقشة الجماعية، وتتحرك أوراقه حول سؤال مركزي: كيف أعاد السابع من أكتوبر فتح النقاش حول الحركات الإسلامية، وموقعها السياسي، وقدرتها على التكيف مع بيئة إقليمية شديدة التحول؟

يفتتح الكتاب بفصل يتناول الإسلام السياسي بين الربيع العربي والسابع من أكتوبر. ففي ورقة محمد أبو رمان، يحضر صعود هيئة تحرير الشام إلى السلطة في سوريا بوصفه اختبارًا جديدًا لمسار الجهادية المحلية، ولقدرة الفاعلين الإسلاميين السابقين على الانتقال من المنطق الفصائلي ومنطق الثورة إلى منطق الدولة. أما ورقة محمد عفّان فتتناول أثر السابع من أكتوبر على الحركات الإسلامية في دول الطوق، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين، من زاوية المفارقة بين لحظة كان يُفترض أن تكون «قِبلة الإسلام السياسي» لهذه الحركات، وبين واقع زاد من الضغوط السياسية والأمنية عليها.

وينتقل الفصل الثاني إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي. تناقش ورقة طارق حمّود مستقبل حماس من خلال ثلاثة مستويات مترابطة: إعادة ترتيب البنية الداخلية من خلال انتخابات قيادة جديدة للحركة ، وتموضع الحركة داخل شبكة تحالفاتها الإقليمية من محور المقاومة إلى دول الوسطاء، والعلاقة بين الجناحين السياسي والعسكري. وترى الورقة أن قدرة حماس على التكيف مع ترتيبات ما بعد الحرب في غزة ستبقى عاملاً حاسماً في تحديد مستقبلها وعلاقتها بحاضنتها الاجتماعية. أما ورقة خالد الزواوي فتتوقف عند خصوصية حركة الجهاد الإسلامي بوصفها حركة مقاومة اجتنبت العمل السياسي منذ تأسيسها، وهو ما يجعل خياراتها بعد الحرب أكثر تعقيدًا، خصوصًا في ظل شروط الهدنة وتراجع القدرة العسكرية نتيجة استنزافها في المعارك مع الاحتلال الإسرائيلي ما قبل السابع من أكتوبر، وانخراطها في المعركة وما تبعه أيضاً من خسارة لِمُقدراتها وتراجع قدراتها.

ويخصص الفصل الثالث لحزب الله، من خلال مقاربتين تتناولان تحولات موقعه الداخلي والإقليمي بعد السابع من أكتوبر. فيقرأ مهند الحاج علي الحزب في ضوء خسائره القيادية والعسكرية وتراجع موقعه من فاعل إقليمي مؤثر إلى طرف يسعى إلى حماية ما تبقى من دوره وسلاحه ضمن المعادلة الداخلية اللبنانية. ومن منظور آخر يقرأ بشّار اللقيس الحزب كظاهرة مركّبة بوصفه تفاعل لمحددين أساسين كفاعلٍ مقاوم قام لأجل محاربة إسرائيل، وكحزبٍ إسلامي شيعي، وأخيراً نتيجة تفاعل هذين المكونين كامتدادٍ متقدم لشبكة النفوذ الإيراني في المنطقة. وهو محدّد أساسي في هُوية ودور وتوازنات الحزب مستقبلاً كما يراه بشار.

أما الفصل الرابع فيتناول الحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن ضمن سؤال أوسع يتعلق بمستقبل محور المقاومة. وتبرز ورقة فراس إلياس التباس قراءة الحشد الشعبي واختزاله بالمرجعية في إيران دونَ الإشارة أيضاً لطبيعته المركّبة والتباينات فيه بين الاندماج الكامل في الدولة العراقية وبينَ الحشد الولائي الذي يرى نفسه جزءاً من محور المقاومة، كما تبيّن ورقة عاتق جارالله كيف منح السابع من أكتوبر جماعة الحوثي رصيداً وزخماً سياسياً وشعبياً، أجّل الكثير من الاستحقاقات الداخلية نتيجة سلوكها الاقتصادي والسياسي ضد الجماعة، مع الإشارة إلى أن ذلك لم يعنِ اختفاء أزماتها الداخلية والاقتصادية والاحتقان اتجاهها، بل يقدّر جارالله أنها أصبحت في عِداد التأجيل أو مفتوحة على احتمالات جديدة.

ويركز الفصل الخامس على هيئة تحرير الشام والتحولات السورية. وتظهر الأوراق انتقالًا أوسع داخل المجال الإسلامي من تهشّم فكرة الخِلافة كمخيالٍ عابرٍ للحدود إلى مقاربات محلية ووطنية أكثر براغماتية. كما يناقش الفصل في ورقتي عبد الرحمن الحاج، وفاضل خانجي تحديات الدولة السورية الجديدة، ورهانات الانفتاح الإقليمي والدولي، وصعوبة بناء شرعية سياسية مستقرة في بيئة داخلية شديدة التعقيد.

ويبحث الفصل السادس مستقبل الجهادية العالمية في تنظيمي داعش والقاعدة في ضوء التحولات الإقليمية الراهنة. وتذهب أوراقه إلى أن تراجع الاهتمام الدولي بملف الإرهاب لا يعني انحسار الظاهرة الجهادية، ما دامت الأزمات والأسباب السياسية والأمنية التي تغذيها قائمة.

ويُختتم الكتاب بفصل يضم خلاصات النقاشات التي دارت بين الباحثين، وفيه تعود الأسئلة المفاهيمية الكبرى إلى الواجهة: مفهوم الإسلام السياسي، وحدود العلاقة بين الأيديولوجيا والبراغماتية، وبين المحلي والأممي، وبين السياسي والعسكري. ومن خلال هذه الخريطة الواسعة، لا يقدم الكتاب جوابًا نهائيًا عن مستقبل الإسلاميين، بقدر ما

يسعى لفتح النقاش وضرورة إعادة التفكير في هذا الحقل بعد السابع من أكتوبر.

ومن خلال هذه المحاور المتعددة، لا يسعى الكتاب إلى تقديم إجابة واحدة أو نهائية حول مستقبل الإسلاميين، بقدر ما يحاول رسم خريطة أولية للأسئلة والتحولات التي فرضها السابع من أكتوبر على مختلف تيارات الإسلام السياسي، سواء كانت حركات مقاومة، أو تنظيمات إسلامية كلاسيكية، أو فواعل جهادية مسلّحة، أو جماعات مرتبطة بمحور المقاومة الإقليمي.

وعلى مستوى التوصيات والمقترحات، يشير الفصل الخِتامي إلى الحاجة إلى تطوير مؤشرات منهجية وتراكمية لرصد تحولات الحركات الإسلامية، بما يسمح بمتابعة اتجاهاتها وفهم مساراتها المستقبلية بصورة أكثر دقة، واستشراف تحوّلاتها لحظةً بلحظة بدلاً من الاكتفاء برصدها لحظة حدوثها. كما يطرح الكتاب الحاجة إلى مشروع مصالح تاريخية كبرى في المنطقة بين المكوّنات الرئيسية فيها (العرب، الكرد، الترك، الفرس) وكذلك بين السنة والشيعة كشرط بنيوي لتجاوز منطق الصراعات الأهلية والتوظيف الخارجي على أن تقودها نخب فكرية قادرة على إعادة صياغة العلاقة بين التاريخ والواقع السياسي المعاصر.

غير أن أهمية الكتاب لا تتحدد فقط في اتساع الحالات التي يتناولها، بل في قدرته على جمعها داخل لحظة إقليمية واحدة. وهنا تبدأ القيمة النقدية للمراجعة: فالكتاب ينجح في التقاط الأسئلة، لكنه يترك عددًا منها مفتوحًا على مستوى المفهوم والمنهج والاستشراف. ومن ثم، فإن قراءته لا ينبغي أن تقف عند حدود عرض الفصول، بل يجب أن تنتقل إلى اختبار الإطار الذي جمع هذه الفواعل المتباينة تحت عنوان واحد.

نقاط القوة والإسهام المعرفي للكتاب

لا تكمن أهمية الكتاب في مضمونه أو موضوعه أو توقيته فحسب، وإنّما أيضاً في طبيعة الأسئلة التي يطرحها. فهو من جهة يحاول مقاربة أسئلة أكثر اتصالاً بالواقع السياسي وإفرازاته على مستقبل هذه الحركات. وفي محاولة تتجاوز المقاربات الأمنية أو العسكرية الآنية -على أهميتها- بل بالتقاطه السابع من أكتوبر كلحظة مفصلية أعادت فتح الأسئلة حول الإسلاميين ومستقبلهم بعد سنواتٍ من الخمود والركود، وكمحاولة مبكرة لالتقاط التحوّلات وإعادة بناء أجندة بحثية جديدة لفهمها والتي فرضها السابع من أكتوبر على المجال السياسي الإسلامي ومستقبل المنطقة ككلّ.

ولعل القيمة الأبرز للكتاب تكمن في مساهمته في إنتاج معرفة عربية حول الحركات الإسلامية انطلاقاً من خبرات المنطقة وأسئلتها الخاصة. ففي حقل ظل

لفترات طويلة خاضعًا لهيمنة المقاربات الأمنية أو الأدبيات الغربية، تمثل مثل هذه الأعمال الجماعية محاولة جادة لبناء أجندة بحثية عربية أكثر اتصالاً بالسياقات المحلية والنقاشات الجَارية وبالتحولات الفعلية التي تشهدها المنطقة. ومن هنا يمكن النظر إلى الكتاب باعتباره خطوة مهمة في مسار أوسع يتجاوز دراسة الحركات الإسلامية نحوَ التعامل معها كظاهرة اجتماعية وتاريخية معقّدة تستدعي أدوات تحليل أكثر تنوعاً وعمقاً.

كما يُسجّل للكتاب نجاحه في التقاط تحول مهم داخل المجال الإسلامي السياسي، يتمثل في الانتقال من سؤال «المشروع الحضاري» إلى سؤال «البقاء السياسي». فبعدَ عقودٍ من الحديث عن «الدولة/الخِلافة الإسلامية». تبدو كثير من الحركات الإسلامية اليوم منشغلة ضمن حدودها القُطرية، أو جاهِدةً في الحفاظ على حضورها التنظيمي أو ما تبقى منه، والتكيّف مع التوازنات الإقليمية المتذبذبة وإكراهاتها.

غير أن هذه الفكرة، رغم حضورها القوي في بعض الأوراق، لا تُطوَّر نظرياً بما يكفي داخل الكتاب خصوصاً إذا ما كانت نتيجةَ مراجعاتٍ في الخيارات الاستراتيجية لهذه الفواعل أو تكيّفات مع الواقع الراهن إلى حين. فثَمّةَ تفاوت واضح بين الأوراق من حيث العمق التحليلي والقدرة على بناء استنتاجات تتجاوز اللحظة.

وتتفاوت الأوراق من حيث العمق التحليلي والقدرة على قراءة التحولات البنيوية على المديين المتوسط والبعيد. فبينما تنجح بعض الدراسات في تقديم مؤشرات وسيناريوهات تساعد على فهم اتجاهات هذه التحولات، تظل أوراق أخرى أقرب إلى التقدير السياسي أو التعليق على الحدث الآني. ورغم أن هذا التفاوت يبدو مألوفًا في الأعمال الجماعية، فإنه ينعكس على درجة التماسك العام للكتاب ضمن خيط ناظم ومستوى الاتساق بين فصوله المختلفة.

وعلى امتداد فصول الكتاب، تظهر ثلاث ملاحظات رئيسية تكاد تشكل الخيط الناظم للتحولات التي يناقشها: أولها صعود الجهادية المحلية وتحولاتها الوظيفية بوصفها نتيجة لمسار متراكم من التحولات داخل التيار الجهادي؛ وثانيها حالة الارتباك التي تعيشها الحركات الإسلامية التقليدية بعد التحولات التي بدأت مع الربيع العربي وتعمقت بعد السابع من أكتوبر؛ وثالثها تراجع النفوذ الإقليمي للإسلام السياسي الشيعي، خصوصًا بعد الضربات التي تعرض لها حزب الله والتداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية-الإيرانية.

ملاحظات نقدية ومنهجية

على الرغم من القيمة المعرفية التي يقدمها الكتاب والذي يُسجَل له مجدداً كونه «مختبر أسئلة»، وما يطرحه من أسئلة مهمة حول

التحوّلات الجارية داخل المجال الإسلامي السياسي، فإن ذلك لا يحول دون تسجيل عدد من الملاحظات النقدية المرتبطة ببنيته المفاهيمية ومنهجيته العامة إذا ما تجاوزنا بعضَ التفاصيل الفنية والشكلية في إخراجه، وهي ملاحظات لا تنتقص من أهمية العمل بقدر ما تفتح المجال أمام تطويره والبناء عليه في طبعاتٍ مزيدة ومُنقّحة أو مشاريعٍ بحثية لاحقة.

تتمثل الملاحظة الأهم في أن الكتاب يتعامل مع السابع من أكتوبر بوصفه لحظة جامعة، لكنه يحتاج إلى تمييز أدق بين الحدث بوصفه صدمة سياسية ورمزية، وبين نتائجه الفعلية على كل فاعل من الفواعل الإسلامية. فالحدث لم ينتج أثرًا واحدًا على الجميع؛ فقد منح بعض الحركات زخمًا رمزيًا، وفرض على أخرى كلفاً أمنية أو سياسية عالية، ودفع فواعل ثالثة إلى إعادة تعريف أدوارها. لذلك يبدو السابع من أكتوبر في الكتاب لحظة كاشفة لتباين مسارات الإسلاميين، أكثر من كونه نقطة تحول تشترك في ذات النتيجة.

تتمثل أولى هذه الملاحظات في الإشكالية المفاهيمية المرتبطة بتعريف «الإسلاميين» أنفسهم. فالكتاب يضع ضمن فضاء تحليلي واحد فواعل شديدة التباين من حيث النشأة والبنية التنظيمية والمرجعيات الفكرية والأهداف السياسية؛ من حماس والجهاد الإسلامي، إلى جماعة الإخوان المسلمين، مروراً بحزب الله والحشد الشعبي والحوثيين، وصولاً إلى هيئة تحرير الشام وتنظيمي القاعدة وداعش. ورغم وجود قواسم مشتركة بين هذه الفواعل تتمثل في الأيديولوجيا أو توظيف الهُويّة الإسلامية أو حضورها داخل المجال الإسلامي السياسي بمفهومه الواسع، أو حتى غاياتها. فإنها تفترق جوهرياً وتتابين على المستوى البنيوي بشكل كبيرٍ للغاية، سواء على مستوى الأيديولوجيا أو الخصوصيات الوطنية والسياقات المحلية من حيث التشكّل والنشأة والظروف، والعلاقة مع دولها وحواضنها، أو طبيعة المشروع الذي تتبناه، بل وحتى على مستوى مسارات العمل التي انتهجتها والأدوات التي استخدمتها.

وهنا تبدو الحاجة واضحة إلى إطار مفاهيمي أكثر صرامة يحدد المقصود بـ «الإسلاميين» وهل من الممكن أن تكونَ هذه الفواعل بمجموعها وتباينها الشديد ضمن ذات البوتقة؟ وأين موقع الخطاب الرسمي المُحافظ/الديني والسياسات الدينية الرسمية من هذا التعريف؟ وهو ما يجعل المفهوم هلامياً وغير منضبط المعنى والقصد داخل الكتاب والحقل البحثي. وبالتالي ضرورة مراجعته وتعريفه.

فيما يتّصل بالإطار النظري أيضاً، رغم أن سؤال المستقبل يشكّل الخيط الناظم لمعظم فصول الكتاب، فإن القارئ لا يجد إطاراً نظرياً متماسكاً/واحداً، يحكم عملية الاستشراف ذاتها. فالأوراق تتفاوت في تعريفها للمستقبل

وفي الأدوات التي تعتمدها لتقدير المآلات المحتملة، أو إلى منهجية استشرافية محددة أو إلى مؤشرات تراكمية واضحة يمكن البناء عليها أو اختبارها لاحقاً. وبذلك يبقى الانتقال من التحليل إلى الاستشراف متفاوتاً بين ورقة وأخرى؛ إذ لربما تعتمد بعض الأوراق على الخبرة التقديرية للباحث أكثرَ مما تعتمد على نماذج أو أدوات منهجية متعارف عليها في دراسات المستقبليات. ما يجعل بعض السيناريوهات أقرب إلى تقدير الموقف السياسي منها إلى الاستشراف البحثي المنهجي. وكان من الممكن أن يضيف الكتاب قدراً أكبرّ من التماسك لو خُصِصَ مدخل منهجي يوضّح المقاربة المعتمدة في دراسة المستقبل، والمؤشرات المستخدمة في بناء السيناريوهات الخاصة بهذه الحركات وتحولاتها. ومما يتصل بها أيضاً، ورغم حرص القائمين على الكتاب على تجاوز السياقات التاريخية والأيدولوجية إلّا أن بعض الأوراق تغرق فيها وهي وإن كانت مهمة في بعض جوانبها إلّا أن الإغراق فيها أفقدَ كثيراً من الأوراق مساحتها من الاستشراف.

الملاحظة الثانية، الفصل الختامي على أهميته وتفرّده بجمع النقاشات وما يثير من ملاحظات إلّا أن الجدل الدائر لم يحسم ولم يؤطّر حتى اللحظة للإشكاليات البحثية التي سادت في هذا الحقل على مستوى «الإسلام السياسي» و«ما بعد الإسلام السياسي» والعلاقة بين المحلي والأممي، دون أن يجد محاولة حاسمة لإعادة تعريف هذه المفاهيم أو ضبط حدودها النظرية. وربما يعكس ذلك طبيعة الحقل نفسه بوصفه حقلا لا يزال في طور التشكّل وإعادة التعريف، إلا أنه يترك مساحة واسعة لمزيد من الاشتباك المفاهيمي في الأعمال اللاحقة.

الملاحظة الثالثة، لربما ساد كثيرٌ من الفرضيات والتي أصبحت أقرب لل«كليشيهات» في تحوّلات الحركات الإسلامية، التي تستلزم اليوم إعادة النظر في كثيرٍ منها الفرضيات «ضمنَ خطٍ مستقيم»، وهيّ وإن سُجِل للكتاب تجاوزها في ورقتين من أوراقه ورقة عبد الرحمن الحاج وشفيق شقير، وفي ملاحظة جماعية في الفصل الختامي تشير إلى أنّ الحالة الإسلامية ستظل تتشكّل وتتفاعل وتُنتج أشكالاً جديدة مختلفة. وبأن تراجع هذه الحركات لا يَعني اختفاء جدل العلاقة بين الدين والسياسة في عالمنا.

إلّا أنّ كثيراً منها لا يزال حاضراً وبحاجة مراجعة خصوصاً في الحالة السورية كافتراض أنَّ كلَّ انشقاقٍ داخل التنظيمات الجهادية سينتهي بالضرورة إلى مزيد من الراديكالية، أو أن التحولات البراغماتية تقود حتماً إلى تفكيك الهُويّة الأيديولوجية للحركات وعلى مستوى الانقسامات/الانشقاقات العامودية والرأسية على حدّ سواء في هذه الحركات.

كما أن بعض القراءات تعاملت مع السابع من أكتوبر كنتيجة حتمية نقطة انعطاف موحّدة

لجميع الحركات الإسلامية تستدعي قدراً من المراجعة. فبالرغم من أن الحدث أعاد هذه الحركات إلى واجهة النقاش السياسي والفكري، فإن آثاره لم تكن متطابقة بينها. ففي حين عزّز من حضور بعض الفاعلين ومنحهم زخماً سياسياً أو شعبياً جديداً مثل حركة حماس وهيئة تحرير الشام، أفضى لدى فاعلين آخرين إلى مزيد من الضغوط أو الاستنزاف أو إعادة تعريف أدوارهم ووظائفهم كحزب الله، والحشد الشعبي، وحركة الجهاد الإسلامي بل حتى جماعة الإخوان المسلمين حالياً وبضرورة أكثر إلحاحاً مستقبلاً. ولذلك قد يكون من الأدق النظر إلى السابع من أكتوبر بوصفه لحظة كشفت تباين مسارات الحركات الإسلامية أكثر مما وحّدتها، بدلاً من النظر إلى نتائجه كنتيجة موّحدة/واحدة للجميع. وهي ربما ملاحظات تستدعي اليوم مزيداً من التأمّل والنقاش والمُراجعة.

الملاحظة الرابعة، يُلاحَظ غياب النقاش عن خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار صعود « الفاعلون الإسلاميون الجدد» الجيل الجديد الناشئ المختلف تماماً عمّن سبقه، بتحلّله من الأطر التنظيمية، وتديّنه الشبكي وغيرها وهم بمجموعهم. والذينَ بجموعهم يشكّلونَ تفاعل جميع هذه الحركات ويملكون نقداً لسلوكها خطابها ومشاريعها. وهي تحولات لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتأطير النظري، وبوصفها أحد المسارات الواعدة للبحث مستقبلاً. فجزء من التحولات الراهنة لا يرتبط فقط بالحركات الإسلامية الكلاسيكية، وإنما أيضًا بتحولات المجال الديني الرقمي، وصعود فاعلين جدد أقل ارتباطًا بالبنية التنظيمية وأكثر ارتباطًا بالفضاء الإعلامي العابر للحدود.

ويغيب عن الكتاب سؤال مهم يتعلق بما إذا كان السابع من أكتوبر قد دفع باتجاه إعادة الاعتبار للدولة الوطنية، أم أنه أعاد إحياء فكرة «الأمّة» وصعود فواعل ما دون الدولة العابرة للحدود. كما أن بعض القراءات داخل الكتاب لا تميز بصورة كافية بين أثر الحدث في لحظته الآنية وبين ارتداداته الاستراتيجية طويلة المدى.

أمّا الملاحظة الخامسة، وقد يكون المرور باختزال شديد على تجارب بعض الحركات الإسلامية في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين كأكبر وأقدم فاعلٍ فيها، غيّب عن الكتاب توسعاً كبيراً فيها. فاختلاف حجم القواعد للجماعة بين الدول ومن ثم ما تعرّضت له، والخصوصيات القُطرية والمحلية والاجتماعية التي تتمتع بها تجعل من الصعب دراسة مآلاتها ضمن خيار واحد. فعلى سبيل المثال حظر جماعة إخوان المسلمين في الأردن، كان له سياق مختلف عن بقية الدول فكان محصّلة لتراكم مسار قانوني، والنتيجة كانت حتمية عاجلاً أم آجِلاً. كما أن تداعيات السابع من أكتوبر وما تبعها من تحولات رسمية وشعبية لم تكن متطابقة بينها وبينَ مختلف الدول خصوصاً وأن الجماعة لا تزال تملك هامش من الحركة وإعادة

التموضع هذه الحالات. وكان من الممكن أن يضيف الكتاب مزيدًا من العمق لو منح هذه الفروقات مساحةً أوسع من التناول والتحليل.

وأخيراً، ثمة فرق كبير بين استعادة «الرمزية» واستعادة «المشروع/الحاضنة». فقد تتمكن الحركات الإسلامية من استعادة جزء من حضورها العاطفي أو الأخلاقي داخل المجال العام، لكن ذلك لا يعني أنها استعادت قدرتها على الفِعل وإعادة تقديم نفسها، وتقديم نموذج/مشروع سياسي قادرة فيه على البناء، والترميم، والحشد، والاستقطاب. وهذه إحدى أهم الأفكار التي كان يمكن للكتاب تطويرها بصورة أوضح وأكثر تماسكاً. خصوصاً وان هذه المقاربة هيمنت على مختلف الكِتابات لحظة السابع من أكتوبر «كبوّابة عودة للجماعة» للساحات.

ومن هنا، تبدو الأزمة التي يواجهها الإسلاميون اليوم أعمق من مجرد أزمة تنظيم أو سلطة؛ إنها أزمة تتعلق بوظيفتهم التاريخية ودورهم السياسي في المجال العام. ماذا يريد الإسلاميون اليوم؟ وما المشروع الذي يحملونه فعلًا؟ وما هو الخيط الفاصل بينَ السياسي والإسلامي في مشروعهم اليوم؟

ورغم هذه الملاحظات، يُسجَّل للكتاب ما قدّمه من أسئلة جادّة ومحاولات أولية للاشتباك معها، في لحظة إقليمية تتسم بالسيولة واللايقين. وتزداد قيمة هذا الجهد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محدودية الإنتاج العربي الجماعي المتخصص في دراسة الحركات الإسلامية وتحولاتها المعاصرة، والحاجة المتزايدة إلى تطوير أدوات تحليلية ومنهجية أكثر قدرة على فهم هذه التحولات واستشراف مساراتها المستقبلية.

خاتمـــــة

قد يبدو النقاش النظري اليوم نوعًا من الترف الفكري مع تجدد الأزمات والصِراعات، وهي مقاربة وإن صبغت كلّ أزماتنا الفاصلة بحجّة الحاجة إلى تجاوز النظرية سواءً السياسية أو الأكاديمية، وتغليب الفعل المباشر والاشتباك مع اللحظة الراهنة على حساب الفكر والمعرفة والنقاش. غيرَ أن تجارب المنطقة خلال العقدين الماضيين وربما أكثر، أثبتت حاجتنا وضرورتنا إلى تطوير نقاشتنا ومُقارباتِنا. لأنّ فهمَ التحوّلات الكبرى والمنعطفات التاريخية يظل مرهوناً بقدرتنا على تطوير مقاربات تتجاوز الانحيازات الأيديولوجية، ومتابعة التحولات الجارية دون الارتهان للحظة الآنية أو أسر الماضي.

ومن هذه الزاوية، تكتسب الأعمال البحثية من هذا النوع أهميةً خاصة، ليسَ لأنها تقدّم إجابات نهائية، بل لأنها ربما خطوة ضرورية/جادة تستلزم منّا النظر في إعادة واستعادة مسار نقاشاتنا النظرية التي كانت دوماً هامشاً في ظل التراشق السياسي والتنازع السلطوي بما يسمح بإعادة بناء نقاش معرفي أكثر قدرة على فهم تحولات المنطقة. وبالقدرة المستمرة على مراجعة المسلّمات وإعادة

اختبار الفرضيات في ضوء الوقائع المتغيّرة. وفي مرحلة تاريخية تتجاوز فيها الأفكار والرؤى حدود الجغرافيا واللغة، تبقى الحاجة قائمة إلى بناء مجتمع معرفة قادر على دراسة حركاته الاجتماعية والسياسية من داخل منظوراته الخاصة، وإنتاج فهمٍ أكثر عمقاً لواقعه وتحولاته ومستقبله. وهو ما يستلزم بالضرورة تطوير هذا الكتاب في طبعة ثانية منقحة ومزيدة وبضبطٍ منهجي وأكاديمي أكثرَ صرامة. وفي مرحلة تاريخية تتجاوز فيها الأفكار والرؤى حدود الجغرافيا واللغة، تبقى الحاجة قائمة إلى بناء «مجتمع معرفة» قادر على دراسة حركاته الاجتماعية والسياسية من داخل منظوراته الخاصة، وإنتاج فهم أكثر عمقًا لواقعه وتحولاته ومستقبله.

الأنشطة

مشاركات دولية لمعهد السياسة والمجتمع في موسكو وقبرص وتونس

شارك معهد السياسة والمجتمع في فعاليات دولية في موسكو وقبرص وتونس، ضمن جهوده لتعزيز حضوره البحثي وتوسيع شبكة التعاون مع مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية.

وشملت المشاركة في موسكو لقاء "حوار الشرق الأوسط"، الذي نظمه مركز بريماكوف للتعاون الدولي، وذلك ضمن جلسة بعنوان:

"فلسطين وإسرائيل: اليوم التالي البديل وإعادة التفكير في استراتيجيات عملية السلام".

وفي قبرص، شارك معهد السياسة والمجتمع في المؤتمر السنوي لشبكة يوروميسكو 2026، الذي عُقد في مدينة لارنكا تحت عنوان:

"الشراكات الاستراتيجية تحت الضغط: إعادة صياغة التعاون الأورو-متوسطي في عصر المنافسة العالمية".

أما في تونس، فقد شارك المعهد في حوار إقليمي لمراكز الفكر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تناول تحولات مراكز التفكير وتحديات إنتاج المعرفة في الإقليم.

وتأتي هذه المشاركات ضمن توجه المعهد إلى تعزيز انخراطه في المنصات الدولية، وتطوير التعاون البحثي في القضايا الإقليمية والدولية.

إصدار جديد: "الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهوية والمصير"

أصدر معهد السياسة والمجتمع، بالشراكة مع منتدى الشرق، كتابًا جديدًا بعنوان: "الإسلاميون ما بعد السابع من أكتوبر: سؤال الهوية والمصير"، يقدّم قراءة بحثية في التحولات التي شهدتها الحركات الإسلامية عقب أحداث السابع من أكتوبر، في ظل المتغيرات الإقليمية والسياسية التي أعادت طرح أسئلة الهوية والدور والمستقبل.

ويتناول الكتاب مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة، وتحولات الحركات الإسلامية، وانعكاسات التطورات الإقليمية على الفاعلين الإسلاميين، إلى جانب مناقشة الحالة السورية ومستقبل التنظيمات الجهادية.

ويأتي هذا الإصدار ضمن اهتمام المعهد بتتبع التحولات الفكرية والسياسية في المنطقة، وتقديم قراءات بحثية معمّقة في القضايا المرتبطة بالإسلام السياسي والحركات الاجتماعية والفاعلين غير الرسميين.

معهد السياسة والمجتمع يطلق دراسة "نظرية الألعاب في تحليل الصراع"

أطلق معهد السياسة والمجتمع دراسة جديدة بعنوان: "نظرية الألعاب في تحليل الصراع"، تستعرض دور نظرية الألعاب كإطار تحليلي لفهم منطق اتخاذ القرار والتفاعل الاستراتيجي في سياقات الصراع والتعاون.

وتسلط الدراسة الضوء على تطبيقات النظرية في مجالات التفاوض الدولي، وإدارة الأزمات، وصناعة السياسات العامة، إلى جانب تفسير أنماط التصعيد وتعثر التعاون بين الفاعلين.

كما تؤكد الدراسة أهمية توظيف نظرية الألعاب ضمن إطار تحليلي أشمل، يأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والمؤسسية المؤثرة في السلوك السياسي.

وتأتي هذه الدراسة ضمن اهتمام المعهد بتطوير أدوات التحليل السياسي، وتقديم مقاربات بحثية تساعد على فهم ديناميات الصراع والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية.

اختتام مشروع "الباحثات في السياسات الخضراء وتمكين المرأة"

اختتم معهد السياسة والمجتمع، بالتعاون مع السفارة الأسترالية في عمّان، مشروع "الباحثات في السياسات الخضراء وتمكين المرأة"، الذي استهدف تمكين الباحثات الشابات وتعزيز قدراتهن في مجالات السياسات الخضراء والاستدامة والاقتصاد الأخضر.

وتضمّن المشروع برنامجًا تدريبيًا وبحثيًا متكاملًا، اختُتم بعرض أوراق بحثية تناولت قضايا التغير المناخي، والأمن المائي، والزراعة المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والعمارة الخضراء، وجودة الهواء.

معهد السياسة والمجتمع يستضيف رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي في جلسة حول الأمن القومي الأردني

استضاف معهد السياسة والمجتمع رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي، في جلسة حوارية بعنوان: "الحرب الإقليمية الراهنة والأمن القومي الأردني: الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران"، بمشاركة مجموعة من الباحثين والخبراء والشباب.

وتناول الرفاعي خلال الجلسة أبرز التحولات الجيوسياسية في المنطقة، مؤكدًا أهمية قراءة المشهد الإقليمي بواقعية تقوم على فهم توازنات القوى والمصالح المتغيرة، وضرورة تجنّب الانزلاق نحو الاستقطاب السياسي أو المجتمعي.

معهد السياسة والمجتمع يطلق ورقة سياسات حول التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة

أطلق معهد السياسة والمجتمع ورقة سياسات جديدة تدعو إلى إعادة بناء حوكمة التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، من خلال تضمين قضايا الإعاقة ضمن قانون الإدارة المحلية القادم، وتعزيز دور البلديات في دعم البيئة التعليمية الدامجة.

وجاء إطلاق الورقة بالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبدعم من السفارة النمساوية في عمّان، ضمن مشروع يهدف إلى تطوير سياسات الإدارة المحلية بما يعزز التعليم الدامج.

وتضمنت الورقة مجموعة من التوصيات، أبرزها تحسين التخطيط القائم على البيانات، وتوسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالس المحلية، وتعزيز التنسيق المؤسسي بما يسهم في تحقيق عدالة تعليمية أكثر شمولًا.

اللجنة الاستشارية وهيئة التحرير

اللجنة الاستشارية

رئيس اللجنة الاستشارية
معالي عبد الكريم الكباريتي

أعضاء اللجنة الاستشارية
أحمد جميل عزم
أندريه بانك
بدر ماضي
عماد عياصرة
مروان المعشر
ميسون عتوم
محمد الخريشة
مراد بطّال الشيشاني
ناثان ج. براون
ساري حنفي
ستيفان لاكروا
تهاني مصطفى
ولاء الحسبان

هيئة التحرير

رئيس التحرير
محمد أبو رمان

سكرتير التحرير
علي حجازي

مساعد محرر
شيرين حمدي

الترجمة والتحرير
فريق PSI

المدير الفني
أحمد القضاة

التصميم والإخراج الفني
هبة راعي
سميح رمضان

نبذة عن معهد السياسة والمجتمع (PSI)

معهد السياسة والمجتمع هو مركز تفكير اردني مستقل (Think-and-Do Tank)، تأسس عام 2020، ويعمل على إنتاج معرفة تطبيقية وربط البحث العلمي بصناعة السياسات العامة من خلال الدراسات التحليلية، وورش العمل، والحوار مع صُنّاع القرار، بما يسهم في تطوير السياسات وتعزيز النقاش الوطني القائم على الأدلة.

يهدف المعهد إلى تعميق فهم السياسات العامة وآليات اتخاذ القرار، وبناء منصة معرفية أكثر رسوخًا لفهم الديناميكيات المحلية والإقليمية التي ستشكّل مستقبل المنطقة.

ويستند المعهد في أداء رسالته إلى مجموعة من القيم، أبرزها سيادة القانون، وتعزيز دور المجتمع المدني، والحوكمة الرشيدة، والاعتدال. كما يعتمد مقاربة تحليلية مبتكرة ومتكاملة ذات بُعد عالمي لفهم الاتجاهات والتحولات المعقدة، مع اهتمام خاص بديناميكيات الشباب.

يسعى المعهد إلى تقديم حلول عملية تستند إلى أحدث الدراسات والبحوث في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وإلى استشراف الاتجاهات المستقبلية في الأردن والمنطقة من خلال التحليل والتقدير، مع التركيز على أثر التحولات المتسارعة في السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.

ومن خلال جمع الخبراء والمفكرين من تخصصات ومناطق مختلفة، يعمل المعهد على إنتاج أفكار وحلول قائمة على أبحاث راهنة وتحليل متكامل، بما يدعم صُنّاع القرار في تعزيز المصالح الوطنية وبناء بيئة إقليمية أكثر استقرارًا، قادرة على الاستجابة الفاعلة للتحديات المعقدة والتحولات المتسارعة.